مجلة القُلزم العلمية

ISSN: 1858 - 9766

علمية دولية مُحكمة ربع سنوية - تصدر بالشراكة مع كلية المنهل للعلوم-السودان

في هذا العدد :

- أثر تطبيق الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالتطبيق على المصارف السودانية (2017–2020م)
  د. سعيد جلال سعيد
- أثر خدمات الدفع الإلكتروني على الشمول المالي (دراسة على عينة من عملاء البنوك التجارية السودانية بولاية الخرطوم)
  أ.تسابيح عبدالشكور محمد الأمين - أ.د علي عبدالله الحاكم
- العرف حجيته وأسبابه ومجالاته (تطبيقاً على بعض الأعراف والعادات السودانية)
  د. حسبو بشير محمد أحمد الطيب
- موقف الشيخ صالح اللحيدان من النوازل العقدية المتعلقة بمسائل التوحيد(1350 - 1443هـ/1932 - 2022م) (دراسة تحليلية)
  د. أماني فلاح سافر الراشدي
- The impact of livelihood projects in promoting and empowering women in Kassala state- Eastern Sudan (2018 -2023 AD)
  Nahid Idries Adam Musa-Prof. Abdel Alaziz Karamallah Jaipallah-prof. Ibtisam Mohammed Ahmed M. Kheir

العدد الواحد والثلاثون ـ شوال 1444هـ ـ أبريل 2023م

مجلة علمية محكمة ربع سنوية - العدد الواحد والثلاثون - شوال 1444هـ -أبريل 2022

ISSN: 1858 - 9766 ردمك

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Al Qulzum Scientific Journal
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر
2023 تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع
السوق العربي-الخرطوم-السودان
ردمك: 1858-9766
الخرطوم- السودان

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

نائب رئيس التحرير

د. سلمى عثمان سيد أحمد

سكرتير التحرتير

أ. عثمان يحيى

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)

الإشراف الإلكتروني

د. بهية فهد الشريف (المملكة العربية السعودية)

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر (السودان)

الهيئة العلمية والاستشارية

أ.د. يوسف فضل حسن (السودان)

أ.د. علي عثمان محمد صالح (السودان)

أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي

(المملكة العربية السعودية)

أ.د. أبوبكر حسن محمد باشا (السودان)

أ.د. محجوب محمد آدم (السودان)

أ.د. سيف الإسلام بدوي (السودان)

أ.د. صبري فارس كماش الهيتي (العراق)

أ.د. محمد البشير عبد الهادي (السودان)

د. علي صالح كرار (السودان)

د. سامي شرف محمد غالب (اليمن)

د. محمد عبد الرحمن محمد عريف

(جمهورية مصر العربية)

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية عبر العنوان التالي

هاتف: +249121566207+ - 249910785855 +

بريد إلكتروني : rsbcrsc@gmail.com

السودان- الخرطوم - السوق العربي عمارة جي تاون الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات العلمية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم - السودان . تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

القارئ الكريم:

السلام عليك ورحمة الله وبركاته.. نطل على حضراتكم من نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي وهي مجلة القلزم العلمية، ونحن في غاية السعادة والمجلة تصل عددها الواحد والثلاثون بفضل الله تعالى ومنته.

القارئ الكريم:

هذه المجلة تصدر بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم وهي إحدى الأكاديميات السودانية الفتية التي وضعت بصمات مميزة في مسيرة البحث العلمي، وهذا العدد هو الواحد والثلاثون في إطار هذه الشراكة العلمية التي تأتي في إطار استراتيجية مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر في تفعيل الحراك العلمي والبحثي داخل السودان وخارجه.

القارئ الكريم:

هذا العدد يشتمل على العديد من البحوث والدراسات المهمة ذات البعد النظري والتطبيقي ولضمان نجاح واستمرارية هذه المجلة بإذن الله تعالى نأمل أن يرفدنا الباحثون بمزيد من اسهاماتهم العلمية المميزة مع خالص الشكر والتقدير للجميع.

أسرة التحرير

المحتويات

1. الإحصائيات في برامج (Rapid Miner)بالتطبيق على سرطان الثدي (دراسة حاله مستشفي الذرة الخرطوم 2010 - 2021)
أ.مرشد إبراهيم طالب مصطفى.....(7-20)
2. دور الإفصاح المحاسبي عن الأحداث المالية في تحسين وتحقيق ربحية الشركات (دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق
د.عمر النور كريم الدين عمر.....(21-42)
3. النظم الإدارية في الدولة المهدية (1303 - 1316ه/ 1885 - 1899م)
د. عبدالكريم سومي سوميت آدم.....(43-56)
4. أثر خدمات الدفع الإلكتروني على الشمول المالي(دراسة على عينة من عملاء البنوك التجارية السودانية بولاية الخرطوم)
أ.تسابيح عبدالشكور محمد الأمين- أ.د علي عبدالله الحاكم.....(57-76)
5. العرف حجيته وأسبابه ومجالاته (تطبيقاً على بعض الأعراف والعادات السودانية)
د. حسبو بشير محمد أحمد الطيب.....(77-112)
6. أثر تطبيق الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالتطبيق على المصارف السودانية (2017 – 2020م)
د. سعيد جلال سعيد.....(113-132)
7. تأثير القرار الإداري على التنمية الإقتصادية في السودان للفترة من (2018 - 2000 م)
أ.عبد الرازق حسن الصديق حسن.....(133-144)
8. موقف الشيخ صالح اللحيدان من النوازل العقدية المتعلقة بمسائل التوحيد(1350 - 1443هـ/1932 - 2022م) (دراسة تحليلية)
د. أماني فلاح سافر الراشدي.....(145-158)
9. The impact of livelihood projects in promoting and empowering women in Kassala state- Eastern Sudan (2018 -2023 AD)
Nahid Idries Adam Musa-Prof. Abdel Alaziz Karamallah Jaipallah-prof. Ibtisam Mohammed Ahmed M. Kheir..... (159 -188)
10. Relationship between hemoglobin A one C level and abnormal pap smear findings on diabetic patients at Omdurman military hospital, 2022.
Mona Omar Adam- prof. Abd El monim Bashir Yagoub- Dr. Aisha Mohamed Adam ..... (189 -198)

الإحصائيات في برامج (Rapid Miner) بالتطبيق على سرطان الثدي (دراسة حاله مستشفي الذرة – الخرطوم 2010 - 2021)

أ.مرشد إبراهيم طالب مصطفى

محاضر كلية علوم الحاسوب وتقانة المعلومات
جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية

المستخلص:

يهدف البحث الي إستخدام الطرق الإحصائية في برامج (Rapid Miner) في إستخراج النتائج الإحصائية وتحديد نسبة الإصابة بالمرض وفئات الفئات العمرية الأكثر عرضة لهذا المرض من خلال عملية التنقيب عن بيانات المرضى ومعرفة اكثر الاعمار اصابة بالمرض لإجراء فحوصات وقائية مبكرة من المرض وهتمة الدراسة علي **العمل علي تحليل دقيق لكمية كبيرة من البيانات المتوفرة لعدد من السنوات وإستخدام الطرق الإحصائية التي تساعد علي اتخاذ قرارات تساعد في المعرفة بمعدلات انتشار المرض في المستقبل وتوفير البيانات الازمة التي تساعد علي ارشادات ونصائح في افضل الطرق لتجنب انتشار سرطان الثدي.** و يتبع البحث المنهج الوصفى التحليلى والتجريبي ، حيث يتم جمع البيانات والمعلومات الخاصه بسجلات المراقبة وإعدادها وتصنيفها وتبويبها ومن ثم عرضها وتحليلها , وتم التوصل للنتائج من خلال إستخدام الطرق الإحصائية في برنامج (Rapid Miner) تم التوصل الي ان ولاية الخرطوم الاكثر إصابة بعدد 1944 اصابة بين ان ولاية النيل الازرق الاقل إصابة بعدد 45 اصابةو ان القبائل الاكثر انتشارا للمرض قبية الجعلين بعدد 1025 اصابة والاقل قبيلة البرقاوية بعدد 1 اصابة وان الاصابة حسب النوع حيث الإناث الاكثر اصابة بالمرض بعدد 6942 اصابة و الرجال الاقل بعدد 557 اصابة وان الاعوام اكثر إنتشارا للمرض حيث ان العام 2021 الاكثر انتشارا بعدد 3736 اصابة و العام الاقل 2012 بعدد 138 اصابة .

Statistics in programs) Rapid Miner (applied to breast cancer) case study corn hospital 2010-2021م)

Mustafa Morshed Ibrahim Talib

Abstract:

The research aims to use statistical methods in (Rapid Miner) programs to extract statistical results and determine the incidence of the disease and the age groups most vulnerable to this disease through the process of excavating patient data and knowing the most affected ages for early preventive examinations of the disease. Careful analysis of a large amount of data available for a number of years and the use of statistical methods that help in making decisions that help in knowing the rates of disease prevalence in the future and providing the necessary data that helps guides and advice on the best ways to avoid

the spread of breast cancer. The research follows the analytical and experimental descriptive approach, where data and information related to monitoring records are collected, prepared, classified and tabulated, and then displayed and analyzed, and the results were reached through the use of statistical methods in the (Rapid Miner) program. The Blue Nile State has the least infection with 45 infections, and the tribes with the most prevalence of the disease have 1025 infections, and the least is the Barqawi tribe with 1 infection, and the infection is according to gender, where females are the most infected with the disease with 6942 infections, and men are the least with 557 infections, and the years are more prevalent for the disease, as the The year 2021 is the most common, with 3,736 infections, and the least common year is 2012, with 138 infections.

أولاً : الإطار المنهجي :

1 -المقدمة:

مع وجود كميات كبيرة من البيانات المخزنة في قواعد البيانات ومخازن البيانات ، زادت الحاجة إلى تطوير أدوات قوية لتحليل البيانات واستخراج المعلومات والمعرفة منها. من هنا ، ظهر ما يسمى بالتنقيب في البيانات كتقنية تهدف إلى استخراج المعرفة من كميات هائلة من البيانات وإيجاد علاقة منطقية تلخص البيانات. بطريقة جديدة مفهومة ومفيدة لصاحب البيانات ، هي تقنية حديثة فرضت نفسها بقوة في عصر المعلومات ، واستخدامها يوفر للدولة والشركات والمؤسسات والمستشفيات في جميع المجالات القدرة على استكشاف و التركيز على أهم المعلومات في قواعد البيانات ، وتركز تقنيات الاستكشاف على بناء التنبؤات. بعد أن طور العلماء أجهزة الكمبيوتر، أدرك المجتمع والعالم كله أن هذه الأجهزة الجديدة ستوفر العديد والعديد من الخدمات للبشرية جمعاء ، خاصة في مجال المعلومات والتخزين والمعالجة والاسترجاع ، وبعد هذا التاريخ قبل عقد من الزمن ، الأطباء والمتخصصون وبدوره بدأ بمحاولة الاستفادة من هذه التقنيات بشكل حقيقي من خلال تطوير فكرة إدارة المعلومات ودور الحاسب الآلي في الطب والرعاية الصحية التي تعد من أهم المجالات العلمية وأكثرها انتشارا و مؤثر ، ولا يزال الطب يبحث عن مزيد من التطور باستخدام جميع وسائل العلم المتاحة ، وأهمها التكنولوجيا وأنظمة المعلومات وأدوات التنقيب عن البيانات لتحليل الأمراض ومدى انتشارها وطرق الحماية. تهتم العديد من الدول المتقدمة ببيانات المرضى أكثر من البيانات الأخرى لأنها تدرك تمامًا أهمية الصحة ، ونجد أن الهيكل الأساسي للدولة هو القوة العاملة ، ووجودها بصحة جيدة يعني مدى انتشار الصحة. الوعي ، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير جيل جديد سليم في المجتمع.

2 -مشكلة البحث:

لصعوبة التعمل مع البيانات الكبيرة وصعوبة الوصول الي نتائج مع البيانات الكبيرة ويمكن توضيح مشكلة البحث في الاتي :

1. عدم استخدام أدوات التصنيف لوصف الفئات العمرية الأكثر عرضة للإصابة بمرض انتشار المرض.
2. صعوبة تحليل مجموعة كبيرة من البيانات بألوسائل الاحصائية التقليدية.

3 -أهداف البحث:-

1. إستخدام الطرق الإحصائية في برامج (Rapid Miner) في إستخراج النتائج الإحصائية.
2. تحديد نسبة الإصابة بالمرض وفئات الفئات العمرية الأكثر عرضة لهذا المرض من خلال عملية التنقيب عن بيانات المرضى.
3. معرفة اكثر الاعمار اصابة بالمرض لإجراء فحوصات وقائية مبكرة من المرض.
4. تصنيف المرضي علي اساس الولاية الاكثر انتشاراً .

5.أسئلة البحث:

1. ماهي السنوات الاكثر انتشارا للمرض ا؟
2. ما هي الوظائف الاكثر عرضة للإصابة بالمرض؟
3. هل المرض اكثر انتشارا بين المتزوجين ام غير المتزوجين؟

4-اهمية البحث:

العمل علي تحليل دقيق لكمية كبيرة من البيانات المتوفرة لعدد من السنوات وإستخدام الطرق الإحصائية التي تساعد علي اتخاذ قرارات تساعد في المعرفة بمعدلات انتشار المرض في المستقبل وتوفير البيانات الازمة التي تساعد علي ارشادات ونصائح في افضل الطرق لتجنب انتشار سرطان الثدي.

4 -حدود البحث:-

- الحدود المكانية:مستشفى الذرة الخرطوم.
- الحدود الزمانية: 2010الى 2021 م.

6- نطاق البحث:-

مجموعة بيانات لسرطان الثدي في الفترة من 2010-2021.

7- طريقة جمع البيانات:

تم جمع البيانات بناء على المقابلة ، حيث تم جمعها من نظام قاعدة بيانات مستشفى "الذرة".

8- عينة الدراسة:

تضمنت عينة الدراسة 7500 حالة مسجلة لمرضى سرطان الثدي بمستشفى الذرة.

9- منهجية البحث:-

يتبع البحث المنهج الوصفى التحليلى والتجريبي ، حيث يتم جمع البيانات والمعلومات الخاصه بسجلات المراقبة وإعدادها وتصنيفها وتبويبها ومن ثم عرضها وتحليلها، ومن ثم تعتمد المنهج البنائي لبنا نموذج قادر على الاكتشاف بصوره فاعلة

ثانيا: الإطار النظري

1- تنقيب البيانات والعلوم الأخرى:

يُعتبر تنقيب البيانات ملتقى الجهود المبذولة من الباحثين في عدة مجالات من المعرفة، والذي من خلاله يتم تطوير وبناء تقنيات تتعامل مع البيانات وأشكالها المتعددة وأنواعها المختلفة بهدف مواجهة المشكلات في مجالات مختلفة كالهندسة، الأعمال، الصناعة، الطب والعلوم. يجمع تنقيب البيانات بين عدة علوم كالإحصاء وتعليم الآلة وقواعد البيانات وتقنيات الإظهار المرئي، ويتجلى هذا الجمع في مراحل وخطوات تنقيب البيانات بدءاً من تجهيز وتجميع البيانات وحتى النتيجة النهائية والتى تختلف حسب أهداف وأغراض التنقيب. [5]

الشكل رقم(1) يوضح علاقة تنقيب البيانات بالعلوم الاخري

تنقيب البيانات يستخدم بعض تقنيات تعليم الآلة مثل الشبكات العصبية وشجرة القرار، ويختلف هدف تنقيب البيانات عن هدف تعليم الآلة، فتعليم الآلة هدفه إعطاء الحواسيب القدرة على تنفيذ مهام يقوم بها البشر عبر تعليمها، بمعنى آخر: استبدال الدور البشري، ولكن تنقيب البيانات هدفه مساعدة الدور البشري ودعمه وليس استبداله.يتمثل الدور الرئيسي لقواعد البيانات في حفظ البيانات والحصول عليها عند الحاجة، بينما دور تنقيب البيانات يتمثل في القدرة على قراءة هذه البيانات وتحليلها للمساعدة في اتخاذ القرار المناسب. تقنيات الإظهار المرئي يتم استخدامها كأداة في مرحلة تحضير البيانات أو مرحلة ما بعد تنقيب البيانات لإظهار النتائج. [5]

2- مفهوم البيانات الضخمة (Big Data):

البيانات الضخمة هي مصطلح يصف الحجم الكبير للبيانات سواء المهيكلة أو غير المهيكلة التي تغمر العمل على أساس يومي. ولكن ليس مقدار البيانات هو المهم، يمكن تحليل البيانات الضخمة للحصول على رؤى تؤدي إلى قرارات أفضل وتحركات تجارية استراتيجية. [6]

أصبح استخدام البيانات الضخمة أمرًا شائعًا في هذه الأيام من قبل الشركات للتفوق على أقرانهم، في معظم الصناعات، سيستخدم المنافسون الحاليون والوافدون الجدد على حدٍ سواء الإستراتيجيات الناتجة عن البيانات التي تم تحليلها للمنافسة والابتكار والحصول على القيمة. [6]

تساعد البيانات الضخمة المؤسسات على خلق فرص نمو جديدة وفئات جديدة تمامًا من الشركات التي يمكنها الجمع بين بيانات الصناعة وتحليلها، هذه الشركات لديها معلومات وافرة عن المنتجات والخدمات والمشترين والموردين وتفضيلات المستهلكين التي يمكن التقاطها وتحليلها.[6]

مصطلح البيانات الضخمة:

في حين أن مصطلح «البيانات الضخمة» جديد نسبيًا، فإن عملية جمع وتخزين كميات كبيرة من المعلومات لتحليلها في النهاية قديمة. اكتسب هذا المفهوم زخماً في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أوضح محلل الصناعة دوغ لاني التعريف السائد الآن للبيانات الضخمة على أنها ثلاث مراحل:

1. الصوت: تجمع المؤسسات البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك المعاملات التجارية ووسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات من بيانات أجهزة الاستشعار أو البيانات من جهاز إلى جهاز، في الماضي كان تخزينها يمثل مشكلة - ولكن التقنيات الجديدة خففت العبء. [6] يرتبط اسم «البيانات الكبيرة" بحد ذاته بحجم ضخم، يلعب حجم البيانات دورًا بالغ الأهمية في تحديد القيمة خارج البيانات، ما إذا كان يمكن اعتبار بيانات معينة في الواقع بيانات كبيرة أم لا، يعتمد على حجم البيانات، ومن ثم، فإن «الحجم» هو أحد الخصائص التي يجب مراعاتها أثناء التعامل مع «البيانات الكبيرة".

2. السرعة: تدفقات البيانات بسرعة غير مسبوقة ويجب التعامل معها في الوقت المناسب، تدفع علامات البيانات والمستشعرات والقياس الذكي الحاجة للتعامل مع السيول من البيانات في الوقت الفعلي تقريبًا.

يشير مصطلح «السرعة» إلى سرعة توليد البيانات، يحدد مدى سرعة إنشاء البيانات ومعالجتها لتلبية الطلبات، الإمكانات الحقيقية في البيانات، تتعامل سرعة البيانات الضخمة مع السرعة التي تتدفق بها البيانات من مصادر مثل العمليات التجارية، وسجلات التطبيقات والشبكات، ومواقع الوسائط الاجتماعية، وأجهزة الاستشعار، والأجهزة المحمولة، وما إلى ذلك، إن تدفق البيانات ضخم ومستمر. (6)

3 -الشكل: تأتي البيانات بجميع أنواع التنسيقات - من مجموعات البيانات المنظمة ومنها البيانات الرقمية في قواعد البيانات التقليدية إلى المستندات النصية غير المهيكلة والبريد الإلكتروني والفيديو والصوت وبيانات مؤشر الأسهم والمعاملات المالية.

يشير التنوع إلى المصادر غير المتجانسة وطبيعة البيانات، سواء المنظمة وغير المنظمة، خلال الأيام السابقة، كانت جداول البيانات وقواعد البيانات هي المصادر الوحيدة للبيانات التي نظرت فيها معظم التطبيقات، و الآن يتم النظر أيضًا في البيانات في شكل رسائل بريد إلكتروني وصور ومقاطع فيديو وأجهزة مراقبة وملفات PDF وصوت وما إلى ذلك في تطبيقات التحليل، يطرح هذا التنوع في البيانات غير المهيكلة بعض المشكلات المتعلقة بالتخزين والتعدين وتحليل البيانات. (6)

فوائد معالجة البيانات الضخمة:

تجلب القدرة على معالجة «البيانات الضخمة» فوائد متعددة مثل:

1- يمكن للشركات الاستفادة من الذكاء الخارجي أثناء اتخاذ القرارات
2- خدمة عملاء محسنة
3- التحديد المبكر للمخاطر على المنتج الخدمات ، إن وجدت
4- كفاءة تشغيلية أفضل (6)

جمع المعلومات والبيانات الضخمة:

نظرًا لأن البيانات الضخمة تشير إلى جمع البيانات من مصادر متباينة، فإن هذه الميزة تخلق حالة استخدام حاسمة لصناعة التأمين للانقضاض عليها، مثال: عندما ينوي العميل شراء وثيقة للتأمين على السيارات، يمكن للشركات الحصول على معلومات يمكن من خلالها حساب مستويات الأمان للقيادة في محيط المشتري وسجلات قيادته السابقة، على هذا الأساس يمكنهم حساب تكلفة التأمين على السيارة بشكل فعال من خلال اكتساب رؤية العملاء وذلك بعد تحديد تجربة العملاء وجعل العملاء مركز جذب الشركة له أهمية قصوى للمؤسسات. (6)

ومن الضروري الكشف عن الغش من خلال عمليات الاحتيال التي قد تطرأ على التأمين من الحوادث الشائعة، تعتبر حالة استخدام البيانات الضخمة للحد من الاحتيال فعالة للغاية.

وعندما تبيع وكالة التأمين تأمينًا، فإنها تريد أن تكون على دراية بكل احتمالات حدوث أشياء غير مؤاتية مع عملائها، مما يجعلها تقدم مطالبة وبالتالي فإن استخدام البيانات الضخمة مفيد جدا لنشاط الأعمال. [6]

3- استخدام تقنيات تنقيب البيانات في المجالات الصحية:

مقدمة:

سرعان ما أصبحت السجلات الصحية الإلكترونية (EHR) أكثر شيوعًا بين مرافق الرعاية الصحية. مع زيادة إمكانية الوصول إلى كمية كبيرة من بيانات المرضى ، يمكن لمقدمي الرعاية الصحية الآن تحسين كفاءة ونوعية مؤسساتهم باستخدام استخراج البيانات. منذ تسعينيات القرن الماضي ، استخدمت الشركات تعدين البيانات لأشياء مثل سجل الائتمان والكشف عن الاحتيال. والآن ، بدأ عدد من مؤسسات الرعاية الصحية بمشاهدة الفوائد المحتملة لتنقيب البيانات والتحليلات التنبؤية.

في مجال الرعاية الصحية ، أثبتت عملية استخراج البيانات فعاليتها في مجالات مثل الطب التنبئي ، وإدارة علاقات العملاء ، واكتشاف الاحتيال وإساءة الاستخدام ، وإدارة الرعاية الصحية وقياس فعالية بعض العلاجات. الغرض من استخراج البيانات ، سواء كان يتم استخدامه في الرعاية الصحية أو الأعمال التجارية ، هو تحديد أنماط مفيدة ومفهومة من خلال تحليل مجموعات كبيرة من البيانات. وتساعد أنماط البيانات هذه على التنبؤ باتجاهات الصناعة أو المعلومات ، ثم تحديد ما يجب فعله حيالها.

التنقيب عن البيانات في مجال الصحة :

تعد تقنيات التحليل المتقدمة واستخراج البيانات من أهم الأدوات التي يتم استخدامها في المجالات الطبية والصيدلانية وخاصة في مجال استكشاف وتقييم الظروف الصحية السائدة والبحث في أسباب الأمراض واستكشاف السلوك المرضي في المجتمع ، في من أجل المساهمة في تطوير الخطط والسياسات الطبية والصحية المناسبة والحد من انتشار الأمراض ، حيثما وجدت البيانات الطبية والصحية ، يمكن استخدام تقنيات التحليل والاستكشاف لدراستها وتحليلها واستكشاف كل ما من شأنه أن يساهم في تحسين الوضع الصحي بشكل عام في المجتمع ، وتطوير أداء المؤسسات الصحية ، وتقليل مخاطر التعرض للأمراض ، وتطوير سياسات وإجراءات التوعية الصحية للفرد والأسرة. في استكشاف وتوصيف الأمراض الأكثر شيوعًا في مناطق محددة ، أو أوقات معينة ، أو ظروف وظروف معينة ، بهدف تطوير الحلول المناسبة واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحد من انتشار الأمراض ، بالإضافة إلى إعداد البحوث المتخصصة في دراسة الأدوية والعلاجات الطبية وسبل تطويرها وتحديثها ورفع كفاءتها وفعاليتها وصلاحيتها وقدرتها على العلاج. [6]

ثالثا: الاشكال الاحصائية لتوزيع البيانات:

1 -الشكل يوضح البيانات الاحصائية لنتائج الدراسة

Label			Least	Most	Values
STATUS	Polynominal	0	Child (15)	Married (5362)	Married (5362), Widower (1089
AGE	Integer	0	Min 13	Max 96	Average 51.310
TRIBE	Polynominal	0	Bargho (1)	jalia (1025)	jalia (1025), Shaigi (736), ...[95
JOB	Polynominal	0	farmer (1)	House wife (5482)	House wife (5482), Teacher (6
HSTATE	Polynominal	0	Blue Nile (45)	Khartoum (1944)	Khartoum (1944), River Nile (8
HCITY	Polynominal	0	Qurashi Twenty six (1)	Khartoum (1230)	Khartoum (1230), Omdurman (
GENDER	Polynominal	0	male (557)	Female (6942)	Female (6942), male (557)

Showing attributes 1 - 8 Examples: 7,499 Special Attributes: 1 Regular Attributes: 7

الشكل رقم (2) يوضح البيانات الاحصائية للدراسة التاريخ 9/15 /2021م-المصدر مستشفي الذرة إدارة الاحصاء

2- **الشكل يوضح عدد الاصابة في ولايات السودان حيث ان ولاية الخرطوم الاكثر إصابة بعدد 1944 اصابة بين ان ولاية النيل الازرق الاقل إصابة بعدد 45 اصابة .**

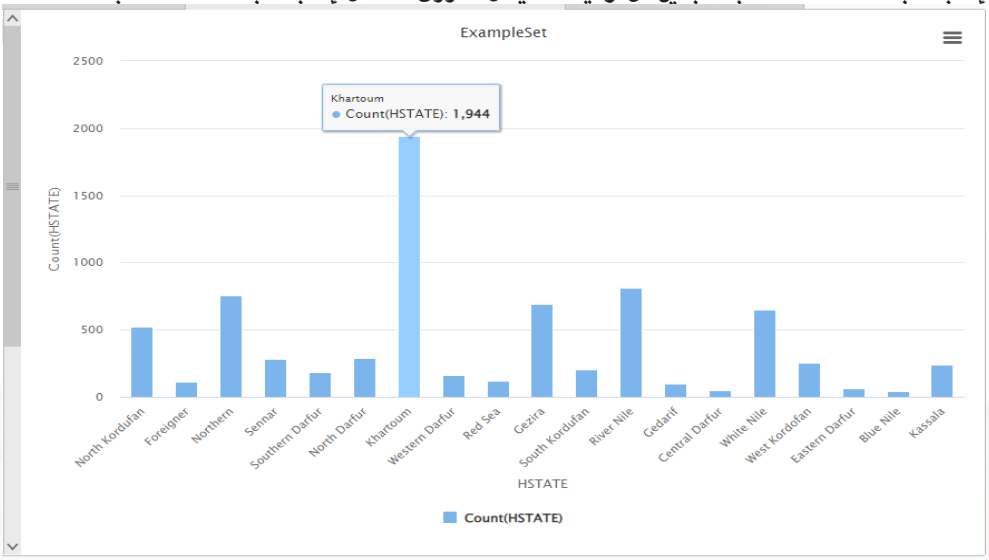

الشكل رقم (3) يوضح الولايات السودان التاريخ 9/15 /2021م-المصدر مستشفي الذرة إدارة الاحصاء

3 -الشكل يوضح القبائل الاكثر انتشارا للمرض حيث ان قبية الجعلين الاكثر بعدد 1025 اصابة والاقل قبيلة البرقاوية (البرقو) بعدد 1 اصابة, التاريخ 2021/9/15م-المصدر مستشفي الذرة إدارة الاحصاء

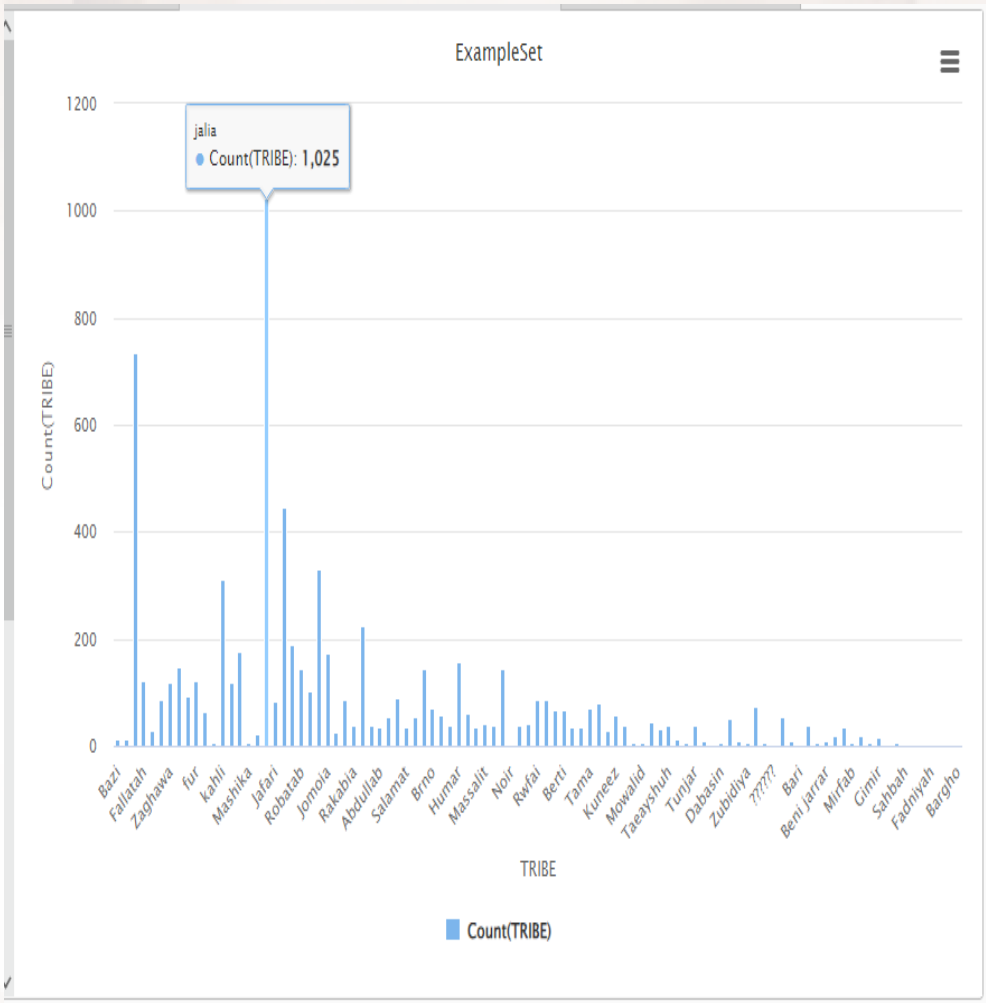

الشكل رقم (4) يوضح لاقبائل الاكثر إصابة بالمرض

4 -الشكل يوضح الاصابة حسب النوع حيث الإناث الاكثر اصابة بالمرض بعدد 6942 اصابة و الرجال الاقل بعدد 557 اصابة, التاريخ 9/15 /2021م-المصدر مستشفي الذرة إدارة الاحصاء

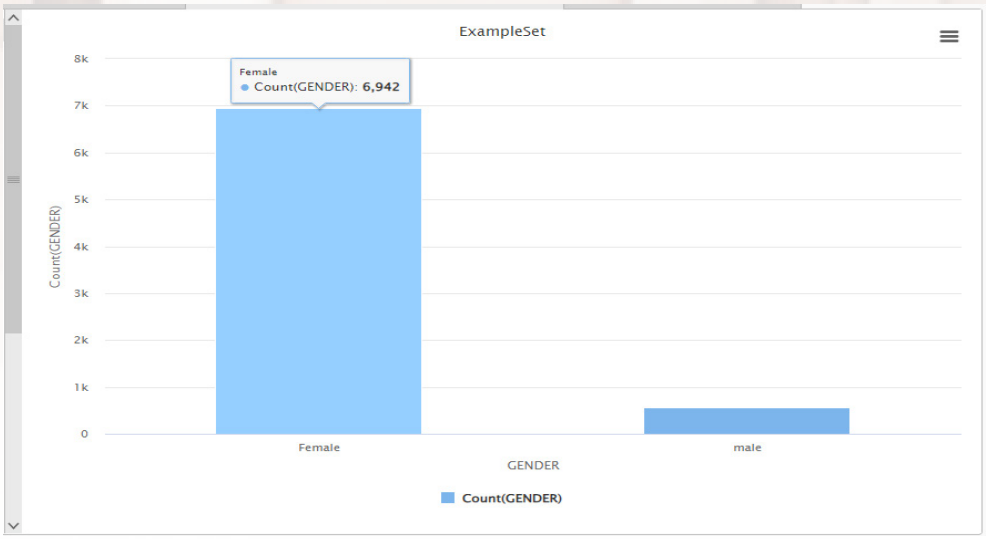

الشكل رقم (5) يوضح عدد الاصابة علي حسب النوع

5 -الشكل يوضح اكثر الاعوام نتشارا للمرض حيث ان العام 2021 الاكثر انتشارا بعدد 3736 اصابة و العام الاقل 2012 بعدد 138 اصابة , التاريخ 9/15 /2021م-المصدر مستشفى الذرة إدارة الاحصاء

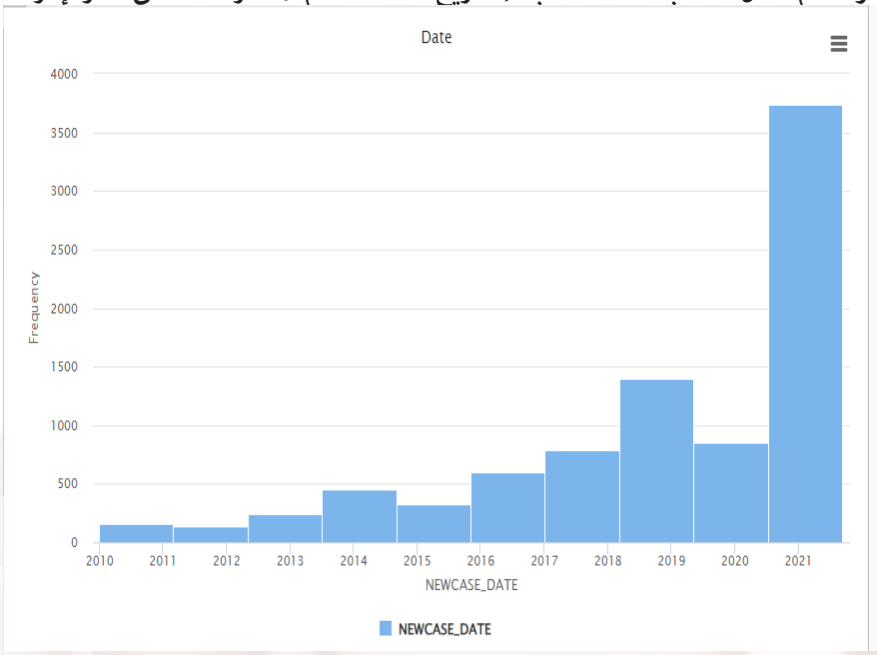

الشكل رقم (6) يوضح عدد الإصابات حسب الاعوام

6 -الشكل يوضح عدد الاصابة حسب الحالة الاجتماعية وكان العدد الاكبر بين المتزوجين بعدد 5357 اصابة والعدد الاقل 15 بين دون سن البلوغ . , التاريخ 9/15 /2021م-المصدر مستشفي الذرة إدارة الاحصاء

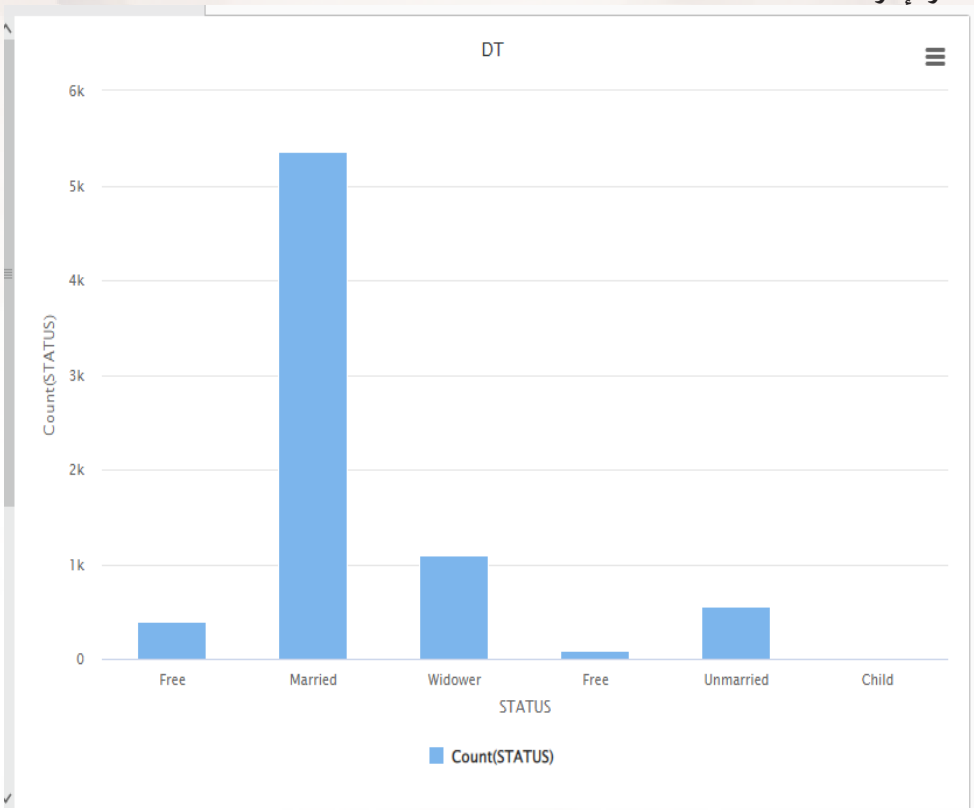

الشكل رقم (7) يوضح الاصابة حسب الحالة الاجتماعية , التاريخ 9/15 /2021م-المصدر مستشفي الذرة إدارة الاحصاء

رابعا : النتائج :

الخاتمة :

1.**بعد الدراسة في بيانات سلطان الشدي في مستشفي الذرة الخرطوم فقد تبين ان** ولاية الخرطوم الاكثر إصابة بعدد 1944 اصابة بين ان ولاية النيل الازرق الاقل إصابة بعدد 45 اصابة **و** ان القبائل الاكثر انتشارا للمرض قبية الجعلين بعدد 1025 اصابة والاقل قبيلة البرقو بعدد 1 اصابة, وقد وصينا انه يجب تخزين بيانات المريض بطريقة أفضل لتكون في متناول اليد ، مما يساعد في استكمال عملية البحث في هذا المجال والتوعية والإرشاد للكشف المبكر عن هذا المرض و تحليل بيانات الاصابة في الاعوام القادمة و مقارنتها مع الاعوام السابقة.

النتائج :

بعد إستخدام الطرق الإحصائية في برنامج (Miner Rapid) تم التوصل للنتائج الاتية

1. ان ولايـة الخرطـوم الاكـثر إصابـة بعـدد 1944 اصابـة بـين ان ولايـة النيـل الازرق الاقـل إصابـة بعـدد 45 اصابـة.
2. ان القبائـل الاكـثر انتشـارا للمـرض قبيـة الجعلـين بعـدد 1025 اصابـة والاقـل قبيلـة البرقـو بعـدد 1 اصابـة.
3. ان الاصابة حسب النوع حيث الإناث الاكثر اصابة بالمرض بعدد 6942 اصابة
4. و الرجال الاقل بعدد 557 اصابة.
5. ان الاعـوام اكـثر إنتشـارا للمـرض حيـث ان العـام 2021 الاكـثر انتشـارا بعـدد 3736 اصابـة و العـام الاقـل 2012 بعـدد 138 اصابـة.
6. ان عـدد الاصابـة حسـب الحالـة الاجتماعيـة كان العـدد الاكـبر بـين المتزوجـين بعـدد 5357 اصابـة والعـدد الاقـل 15 بـين دون سـن البلـوغ .

التوصيات:

1. إسـتخدم برنامـج آخـر غـير (Rapid miner) وقـارن بينهـا وبـين برنامـج النتائـج مـع بعضهـا البعـض .
2. يجـب تخزيـن بيانـات المريـض بطريقـة أفضـل لتكـون في متنـاول اليـد ، مـما يسـاعد في اسـتكمال عمليـة البحـث في هـذا المجـال .
3. التوعية والإرشاد للكشف المبكر عن هذا المرض
4. تحليل بيانات الاصابة في الاعوام القادمة و مقارنتها مع الاعوام السابقة.

المصادر و المراجع :

1-المراجع العربية:

(1) 1. د.زياد عبدالكريم القاضي، «مقدمة في تصميم قواعد البيانات» ، «دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع» ،2004م.

(2) 2. ياسر مطيع،محمد الراميني،تامر جلال،محمد نصرالله، «أساسيات قواعد البيانات» ، «دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع» ،2005م.

(3) 3. مراد شلباية،نهلة درويش،وائل أبو مغلي، «مفاهيم أساسية في قواعد البيانات» ، «دار المسيرة للنشروالتوزيع و الطباعة» ،2002م.

(4) 4. حجازي، محمد عثمان , « محاضرات في برمجة قواعد البيانات» , جامعة حائل كلية التربية، «2006

(5) 5. د. أروى عيسى الياسري , «إستخراج البيانات Data Miningاتجاه جديد في استرجاع المعلومات» , «مجلة المعلوماتية – العدد السادس عشر» ,2006.

2-المراجع الالكترونية:

(1) http://hdl.handle.net/1234567892076/ Date: 201810-01- Time: 01:33 .

(2) http://repository.sustech.edu/handle/1234567892076/ Date: 201818-01- Time: 01:35.

(3) Liao M-N, Chen S-C, Lin Y-C, Chen M-F, Wang C-H, Jane S-W. Education and psychological support meet the supportive care needs of Taiwanese women three months after surgery for newly diagnosed breast cancer: A non-randomised quasi-experimental study. International journal of nursing studies. 2017; 51(3): 3909-.

(4) Nikbakhsh N, Moudi S, Abbasian S, Khafri S. Prevalence of depression and anxiety among cancer patients. Caspian J Intern Med. 2017; 5(3): 16770-.

(5) Haghighi M, Rahmati-Najarkolaei F, Ansarian A. Correlation between Spiritual Wellbeing and Religious Orientation among Staffs of one Military Medical University. Journal of Health Policy and Sustainable Health. 2018; 1(4): 13740-.

(6) https://mafhome.com/%D985%%D8%A7%D987%%D98%A%D8%A7%D984%%D8%A8%D98%A%D8%A7%D986%%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D984%%D8%B6%D8%AE%D985%%D8%A9big-data%D89%F

دور الإفصاح المحاسبي عن الأحداث المالية في تحسين وتحقيق ربحية الشركات (دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)

د.عمر النور كريم الدين عمر

قسم المحاسبة والتمويل - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة بخت الرضا

المستخلص:

هدفت الدراسة الي التعرف على الإفصاح المحاسبي الاختياريعن الأحداث الماليةودوره في تحسين وتحقيق ربحية الشركات. افترضت الدراسة ان الإفصاح المحاسبي الإختياري عن الأحداث المالية يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. اعتمدت الدراسة على استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات، الانحرافات) وأساليب الإحصاء التحليلي (مربع كاي، درجات الحرية، الأهمية النسبية) وذلك عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss. تمثل المجتمع الكلي في (360) مفردةلعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث بلغ حجم العينة (186) مفردة باستخدام معادلة استيفن ثامسونتوصلت الدراسة الي ان الإفصاح الاختياري عن معدلات الربحية والتدفق النقدي والسيولةيساهمفي تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية،ويساعد الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية التاريخية في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. اوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات ونتائج وأصول الشركة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي،الإفصاحالاختياري، الأحداث المالية، تحسين وتحقيق الربحية.

The role of voluntary disclosure of financial events in improving and achieving corporate profitability (A field study on a sample of companies listed in the Khartoum Stock Exchange)

Dr. Omer Elnur Kreem Eldin Omer

Abstract:

The study aimed to identify the voluntary accounting disclosure of financial events and its role in improving and achieving corporate profitability. The study assumed that voluntary accounting disclosure of financial events contributes to improving the company's ability to achieve profitability. The study relied on the use of descriptive statistics methods (frequencies, percentages, averages, deviations) and analytical statistics methods (chi-square, degrees of freedom, relative importance) through the SPSS statistical package for social sciences. The total community represented in (360) individuals for a sample of companies

listed on the Khartoum Stock Exchange, where the sample size was (186) individuals using Stephen Thomson equation. Voluntary disclosure of historical financial information helps improve a company's ability to achieve profitability. The study recommended the necessity of disclosing the impact of inflation on the future operations, results and assets of the company.
Keywords: accounting disclosure, voluntary disclosure, and financial events, improving and achieving profitability.

المقدمة:

إن من الأسباب المهمة لإنهيار كثير من الشركات هو نقص الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لها، وما ينتج عنه من عدم تماثل في المعلومات بين الأطراف داخل الوحدات الإقتصادية وخارجها، الأمر الذي سبب ضغوطاً كبيرةً على الشركات للإستجابة لمصالح الأطراف المختلفة في تحقيق المزيد من الشفافية والإتجاه إلى التوسع في الإفصاح الإختياري بالرغم من أن كافة القضايا المتعلقة بالإفصاح الإختياري لازالت محل جدل حتى وقتنا هذا. ونظراً لأهمية الإفصاح الإختياري، وأهمية تقويم الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال، وقلة البحوث في هذا المجال في بيئة الأعمال السودانية، يري الباحثين ضرورة دراسة الإفصاح الإختياري لمعرفة دوره في تقويم الأداء المالي للشركات المساهمة من خلال بيان دوره في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.

مشكلة الدراسة:

أن مستوي الإفصاح الإختياري يتفاوت بين الشركات، وعلى ضوء أهمية تقويم الشركات لأدائها المالي لمعرفة موقفها المالي الحالي والمستقبلي من حيث القدرة على الإستمرارية وتحسين القدرة على تحقيق الربحية؛ جاءت مشكلة الدراسة بطرح السؤال الرئيسي التالي: مادور الإفصاح المحاسبي الإختياري عن الأحداث المالية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية؟

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية العلمية:

ولتحديد المعلومات التي يمكن للأطراف المعنية الإفادة منها في حال أُفصح عنها اختيارياً من قبل الشركات ولا سيما أن للمعلومات المالية أهمية بأسواق رأس المال، وأيضاً لأهمية تقويم الأداء المالي كونه يشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات المالية في الشركات المدرجة في سوق رأس المال والتي بدورها تلعب دوراً كبيراً في العمليات التجارية المحلية والعالمية.

الأهمية العملية:

قد يقدم البحث للشركات المساهمة في ادراك أهمية الإفصاح الإختياري وضرورة التوسع في الإفصاح عن بعض الأحداث المالية، وادراك أهمية تقويم الأداء المالي للشركات المساهمة من أجل تحسين قدرتها في تحقيق الربحية.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة التعرف على الإفصاحالمحاسبيوالمعلومات المالية وربحية الشركات.
2. معرفة دور الإفصاح المحاسبي الإختياري في تحسين قدرة الشركات المساهمة في تحقيق الربحية.

فرضيةالدراسة:

اختبرت الدراسة الفرضية التالية:

الإفصاح المحاسبي الإختياري عن الأحداث المالية يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.

مناهج الدراسة:

اعتمدتالدراسة على المنهج التأريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة وتحليلها وربطها بموضوع الدراسة، وفي استعراضالإطار النظري للبحث من خلال المصادر العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة،والمنهج الاستنباطيفي صياغة الفرضيات من خلال أبعاد مشكلة الدراسة،والمنهج الاستقرائيلاختيار فرضيات الدراسة،والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل ووصف البيانات المجمعة واختبار الفرضيات.

مصادر جمع البيانات :

1. مصادر أولية: تمثلت في الإستبانة.
2. مصادر ثانوية: وتمثلت في الكتب العلمية، والأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، الرسائل الجامعية، منشورات المؤتمرات والندوات العلمية، الشبكة الدولية للمعلومات.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: يونيو 2021م

الحدود المكانية: شركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

الحدود الموضوعية:

الإفصاح المحاسبي، الإفصاح المحاسبي الإختياري، وتحقيق الربحية.

الحدود البشرية: مديرو الحاسبات والمراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون والمديرون الماليون والمراقبون الماليون بشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

تناول الباحثون الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية لمعرفة ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج وتوصيات وتقيمها للوصول الي نتائج صحيحة ودقيقة ، وفيما يلي استعرض الدراسات.

دراسة: Hossainet al (2009) :

هدفت الدراسة لاختبار محددات الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة قطر، وكذلك تمت دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري وخصائص محددة

للشركات مثل عمر الشركة وحجم الشركة ودرجة التعقيد في عملياتها اضافة إلى مستوى ربحية الشركة. أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن عمر الشركة وحجمها ودرجة تعقيد عملياتها وحجم موجوداتها هي كلها متغيرات هامة تفسر الإختلاف في مستوى الإفصاح الإختياري بين الشركات. أما ربحية الشركة فإنها لا تعد متغيرا مهما لتفسر الإختلاف في مستوى الإفصاح الإختياري. وبالنظر إلى النتائج نجدها توضح أن الإفصاح الإختياري للشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية يعتمد على بعض خواص الشركات. وكذلك توفر النتائج على الأقل نوعاً من المعرفة الخاصة بممارسات إعداد وتوصيل التقارير المالية في منطقة الخليج بصفة عامة وقطر بصفة خاصة. وبما أن مستخدمي التفارير المالية يحتاجون إلى الثقة في الأسواق المالية فإن الإفصاح يعتبر مادة حيوية للإيفاء بمتطلبات الثقة.

دراسة: Soliman (2013):

هدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية وخصائص الشركات. حيث تكون مجتمع الدراسة من (50) شركة تعد من أكثر الشركات المدرجة في البورصة المصرية نشاطاً من القطاع غير المالي خلال الفترة 2007-2010م. ومن خصائص الشركات المدروسة: حجم الشركة وحجم المدقق والربحية وعمر الشركة حيث تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد. وقد أظهرت النتائج أن حجم الشركة، والربحية لها علاقة إيجابية مع الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية، ومن ناحية أخرى فأنه لم توجد علاقة مابين حجم المدقق، وعمر الشركة مع الإفصاح الإختياري.

دراسة: دحدوح وآخرون (2015 م):

حاولت الدراسة تحقيق هدفين فرعيين الاول اعداد نموذج يمكن من قياس كمية الافصاح الاختياري ونوعيته في التقارير السنوية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية، الثاني تطبيق هذا النموذج على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية لعام2012م وقياس درجة الافصاح الاختياري لتلك الشركات. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها ان الشركات المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية لم تفصح عن المعلومات الواردة بالنموذج بالشكل المقبول بل كانت نسبة الافصاح منخفضة جدا اذ بلغت اعلى نسبة افصاح 10 %. اما التوصيات فكانت ضرورة التوسع بمستويات الافصاح الاختياري لدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية وذلك للفوائد الكبيرة التي يمكن لأطراف متعددة الافادة منها.

دراسة: مندور(2016م):

هدفت الدراسة الى تقييم مستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات في البنوك التجارية العاملة في لبنان بصورة اجمالية وبصورة تفصيلية لكل مجال من مجالات المسؤولية الإجتماعية، التعرف على طبيعة العلاقة بين الأداء المالي للبنوك ومستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات، التعرف على طبيعة العلاقة بين مستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي المستقبلي. وقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود أثر

إيجابي لجودة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات على الأداء المالي المستقبلي. عليه أوصت الدراسة بضرورة وجود إطار ينظم عملية الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات يشمل المجالات المختلفة للمسؤولية الإجتماعية والتي تناسب بيئة الأعمال اللبنانية، على الشركات بصورة عامة والبنوك بصورة خاصة زيادة مستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات لما لذلك الإفصاح من تأثير إيجابي على الأداء المالي المستقبلي.

دراسة: سيا وآخرون، (2018):

هدفت الدراسة إلى التقصي في تأثير تقارير الانترنت للشركات على أداء الشركة. و وضعت الدراسة أربع فرضيات هي: الفرضية الأولى نصت على وجود علاقة بين تقارير الانترنت للشركات وقيمة الشركة، و الفرضية الثانية نصت على وجود علاقة بين حجم اللشركة وقيمة الشركة، والفرضية الثالثة هي وجود علاقة بين الرافعة وقيمة المنشأة، بينما الفرضية الرابعة هي وجود علاقة بين حجم الشركة وقيمة الشركة، وجود علاقة بين الرافعة وقيمة المنشأة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: قبول الفرضية الأولى بمستوى معنوية (1 %)، ورفض الفرضية الثانية وكذلك رفض الفرضية الثالثة عند مستوى معنوية (1 %)، وقبول الفرضية الرابعة عند مستوى معنوية (10 %). تتضمن توصيات الدراسة ضرورة أن تقوم الشركات بالإفصاح عن المزيد من المعلومات عبر الإنترنت من أجل ضمان الوصول إلى المعلومات المالية لأصحاب المصلحة، وهذا سوف يقدم صورة وسمعة أفضل لأفضل ممارسات الشركة في الأداء المالي ويساعد على اتخاذ قرارات استثمارية هادفة وإقناع المستثمرين بالاستثمار في الشركة.

ما يميز هذه الدراسة:

بعد عرض الدراسات السابقة يمكن تميز هذه الدراسة من خلال الملاحظات التالية: ان معظم الدراسات السابقة هدفت الي معرفة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الإختياري وخصائص محددة للشركات المدرجة في الأسواق المالية المختلفة، وركزت كذلك على ربحية الشركة فإنها لا تعد متغيرا مهما لتفسر الإختلاف في مستوى الإفصاح الإختياري. واتفقت نتائج الدراسات السابقة في أن عمر الشركة وحجمها وربحيتها ودرجة تعقيد عملياتها وحجم موجوداتها هي كلها متغيرات هامة تفسر الإختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات،وجود أثر إيجابي لجودة الإفصاح الاختياري للشركات على الأداء المالي المستقبلي، يُلاحِظ أن كل دراسة من الدراسات السابقة اهتمت بجانب واحد، ولكن الدراسة الحاليةتتطرق اليمعرفة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الماليةودوره في تحسين قدرة الشركات المساهمة في تحقيق الربحية.

الإطار النظري:

مفهوم الافصاح المحاسبي:

فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم علىإتخاذ القرارات بصورة سليمة،[1].وعرف ايضاً بأنه «تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة إحتياجاتها

المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية أو غير محاسبية تأريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية»،[2].وعلى ضوء ماسبق يلاحظ الباحثون إختلاف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لإختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة، وجميع التعاريف السابقة ركزت على إظهار أو تقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل يبين حقيقة الوضع المالي للشركة لكي لا تكون هذه القوائم مضللة للمستخدم البسيط وهو الغرض من الإفصاح، ويتفق الباحثون مع تعريف خشارمة حيث يركز على تقديم المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتأريخية والمستقبلية التي تهم جميع الفئات المستخدمة لهذه المعلومات.

مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي الإختياري:

الإفصاح الإختياري هو نوع من الإفصاح يهدف إلى تزويد الأطراف المهتمة بالبيانات المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية وإختيارية، زيادةً على المعلومات الي تتطلبها معايير الإفصاح المحاسبي، مثل المعلومات التاريخية عن المنشأة، وأهداف المنشأة سواء أهداف عامة، أومالية، أو تسويقية، بالإضافة إلى توضيح مهام لجنة المراجعة وعدد أعضاءها، ويهدف هذا الإفصاح إلى خدمة المستثمرين والمقرضين ومراجعي الحسابات الخارجيين، وخدمة أهداف المنشأة،[3]. الإفصاح الإختياري» يقصد به ذلك الجزء من المعلومات التي تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها»[4].يستنتج الباحثون أن الإفصاح الإختياري يعني تقديم معلومات اضافية مالية وغير مالية من الشركة زيادة على المتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية تتعلق بأصحاب القرار.

أهمية الإفصاح الإختياري:يشكل الإفصاح الإختياري أهمية كبيرة للسوق المالي لأن من خلاله يمكن تقديم عمل الشركة ومساعدة القائمين عليها من خلال الإفصاح عن العمليات والنشاطات كلها، مما يخلق أفكاراً لدى الأفراد والجهات المتعاملة معها عن وصفها، كما يؤدي إلى تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل الشركة وأدائها،[5].يعد الإفصاح الإختياري الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات. حيث يقوم الإفصاح الإختياري على إفتراض أن الإفصاح الحالي أقل من الوضع المثالي من حيث كمية المعلومات المتاحة، وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح عن معلومات جديدة يعتبر ملائماً ومرغوباًفيه،[6].

أهداف الإفصاح الإختياري:

يهدف الإفصاح الإختياري بشكل عام إلى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية كلها من أجل إتخاذ القرارات المناسبة، وهذا الهدف العام يشمل أنواع الإفصاح جميعها، إلا أن هدف الإفصاح الإختياري أو التوسع في الإفصاح سوف يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات اكثر موضوعية ودقة. مع العلم بأن التوصية (105) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية والتي أصبحت بعد ذلك متطلبات بموجب معايير المحاسبة الدولية(IFRS) وقد حُددت أهداف الإفصاح الفعال

على النحو الاتي(86-FASB, 1996.,P.71): توفير المعلومات الدورية لمساعدة الأطراف الخارجية على تقدير المخاطر والإحتمالات حول البنود التي يتم الإعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعترافبها. وتوفير معلومات مهمة في التقارير المرحلية، وأي أُمور محاسبية أُخرى تستلزم دراسة أعمق. يرى الباحثون أن الإفصاح الإختياري لا يعتبر عملية متماثلة ومتناسقة ولكن من المحتمل أن يخضع لاتجاهات الجمهور والعامة التي قد تملي سياسات الإفصاح على الشركة فقد يبدي الرأي العام ملاحظات على المعلومات التي يرغبون في توفيرها لأنها تساعد في اتخاذ قراراتهم ولكن لابد من وجود اطار متناسق تسترشد به الشركات في افصاحها الإختياري عن معلوماتها.

الأساليب المالية لتقويم الأداء المالي:

أن تقويم الأداء المالي يعني تحديد الإنحرافات من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمعياري ومعرفة أسبابها ومن ثم معالجتها ووضع الحوافز لتحسين الأداء. كما تم تعريف تقويم الأداء المالي بأنه (نظام مرن لتخطيط الربحية يتطابق مع الهيكل التنظيمي ومراكز الربحية والمسئولية بها ويتكامل مع مختلف أجزاء التنظيم والوقوف على مدى مسئوليات الإنحرافات وعن مدى مساهمة كل مركز ربحية في الخطة الشاملة وإتخاذ القرارات المصححة نحو تحقيق الأهدف مع الأخذ في الإعتبار البيئة المحيطة،[7].يرى الباحثون ان هناك عدة طرق مالية تستخدم لتقويم الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية منها طرق تقليدية تهمل القيمة الزمنية للنقود مثل النسب المالية، وطريقة معدل العائد المحاسبي وطريقة فترة الاسترداد، وطرق حديثة مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي ودليل الربحية والقيمة الاقتصادية.

طريقة دليل(مؤشر) الربحية:

ان دليل الربحية لا يقيس ربحية او عائد الاقتراح, ولكنه يساعد في كثير من الاحوال في ترتيب الاقتراحات تصاعدياً او تنازلياً وفقاً للدليل, وبذلك يؤخذ في الحسبان الاهمية النسبية للفائض اي لصافي القيمة الحالية. وتعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق التي يمكن للمستثمر الإستناد إليها في تقييم وترتيب نتائج الفرص الإستثمارية المتاحة، وتعتمد في حسابها على نفس البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها طريقة صافي القيمة الحالية. وحتى يمكن حساب مؤشر الربحية للفرص الإستثمارية فإنه يتعين حساب القيمة الحالية للعوائد الصافية المتوقعة وبعد ذلك يتم حساب مؤشر الربحية من خلال المعادلة التالية:

دليل الربحية = القيمة الحالية لصافي المكاسب النقدية/ القيمة الحالية للمدفوعات اللازمة

أما معيار القبول أو الرفض بالنسبة لهذه الطريقة فإنه يتم قبول البديل الإستثماري الذي يزيد مؤشر ربحيته عن الواحد ويرفض البديل الذي يقل مؤشر ربحيته عن الواحد، وعند المفاضلة بين عدة بدائل فإنه يفضل البديل الذي له أكبر مؤشر ربحية ،(عبد الغفار حنفي, الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات , الاسكندرية , 2007م. ، ص306).مما سبق يلاحظ الباحثون تعدد الأساليب المالية لتقويم الأداء بطريقة تتنوع من تلك الأساليب التي لا تأخذ في الإعتبار القيمة الزمنية للنقود إلى بعض الأساليب التي تضعها في الإعتبار.

الدراسة الميدانية:

أجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة الدراسة:

ويتكون مجتمع الدراسة من 360 مفردة تمثل العاملين بشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (مراجعون داخليون، مراجعون خارجيون، مديرو الحسابات، مديرون ماليون، ومديرون إداريون) وعددها 56 شركة، وتم التوصل الي حجم العينة باستخدام معادلة استيفن ثامسونوالتي تبين ان حجم العينة(186) مفردة بمستوى دلالة (95.) ونسبة خطا (05.) حيث تم توزيع (186)استبانة على عينة الدراسة، وتم استردادهابنسبة 100 %.

أداة الدراسة:

اعتمد الباحثون أداة الإستبانة لما تتميز به من سهولة الحصول على البيانات المطلوبة في وقت مناسب، وسهولة تحليل النتائج إحصائياً وإمكانية استخدام الحاسب الآلي في التبويب والمعالجة وإظهار النتائج مباشرة، عمد الباحثون إلى تصميم استبانة.

التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

تحليل البيانات الديموغرافية:

احتوت البيانات الشخصية علي ستة عناصر هي العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

جدول رقم (1)يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب العمر:

بيان	التكرارات	النسبة %
أقل من 30 عام	13	% 7
من 30 وأقل من 40 عام	45	% 24.2
من 40 وأقل من 50 عام	73	% 39.3
50 فأكثر	55	% 29.5
المجموع	**186**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

الجدول رقم (1) اعلاه يوضح التوزيع التكراري لعمر أفراد العينة، حيث وجد أن 7 % من أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 عام، و24.2 % من أفراد العينة كان أعمارهم من 30 وأقل من 40 عام، و39.3 % من أفراد العينة أعمارهم من 40 وأقل من 50، و29.5 % من أفراد العينة كان أعمارهم أكثر من 50 عام.

جدول رقم (2)يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

بيان	التكرارات	النسبة %
محاسبة	116	% 62.4
إدارة أعمال	30	% 16.1

بيان	التكرارات	النسبة %
اقتصاد	15	% 8.1
دراسات مصرفية	17	% 9.1
نظم المعلومات المحاسبية	1	% 0.5
أخرى	7	% 3.8
المجموع	**186**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

الجدول (2) أعلاه يوضح التوزيع التكراري للتخصص العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن 62.4 % من أفراد العينة كان تخصصهم العلمي محاسبة، 16.1 % من العينة تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و9.1 % من أفراد العينة تخصصهم العلمي دراسات مصرفية. و8.1 % تخصصهم العلمي اقتصاد، و0.5 % من أفراد العينة نظم المعلومات المحاسبية، مع وجود 3.8 % من العينة لهم تخصصات أخرى. مما يعكس تنوع في التخصصات التجارية، وهذا يعط إجابات علمية يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

جدول رقم (3)يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

بيان	التكرارات	النسبة %
بكالوريوس	105	% 56.5
دبلوم عالي	12	% 6.5
ماجستير	50	% 26.9
دكتوراه	9	% 4.8
أخرى	10	% 5.3
المجموع	**186**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

الجدول رقم (3) أعلاه يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن 56.5 % من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و6.5 % من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و26.9 % من أفراد العينة مؤهلهم العلمي ماجستير، و4.8 % من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي دكتوراه، مع وجود 5.3 % من أفراد العينة لهم مؤهلات علمية أخري. مما يعني أن جل أفراد العينة من الجامعيين وهذا يعط إجابات علمية يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

جدول رقم (4)يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني:

بيان	التكرارات	النسبة %
زمالة المحاسبين القانونين السودانية	22	% 11.8
زمالة المحاسبين القانونين العربية	1	% 0.5
زمالة المحاسبين القانونين البريطانية	4	% 2.2
زمالة المحاسبين القانونين الأمريكية	2	% 1.1
عدم وجود مؤهل مهني	121	% 65
أخرى	36	% 19.4
المجموع	**186**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

الجدول (4) أعلاه يوضح المؤهل المهني لأفراد العينة، حيث وجد أن 11.8 % من أفراد العينة كان مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونين السودانية، 0.5 % من العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونين العربية، و2.2 % من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونين البريطانية، و1.1 % من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونين الأمريكية، مع وجود 19.4 % من العينة لهم مؤهلات مهنية أخرى، بالإضافة إلى أن 65 % من أفراد العينة ليس لديهم مؤهل مهني.

جدول رقم (5)يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

بيان	التكرارات	النسبة %
مدير حسابات	27	% 14.5
مدير مالي	30	% 16.1
مدير إداري	31	% 16.7
مراجع داخلي	35	% 18.8
مراجع خارجي	38	% 20.4
أخرى	25	% 13.5
المجموع	**186**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م.

يوضح الجدول (5) أعلاه يوضح المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، حيث كان 14.5 % من العينة مدير حسابات، و16.1 % من العينة مدير مالي، و16.7 % من العينة مدير إداري، و18.8 % من العينة مراجع داخلي، و20.4 % من العينة مراجع خارجي، و13.5 % من أفراد العينة لهم مسميات وظيفية أخرى. مما يعني تنوع المسميات الوظيفية لأفراد العينة وهذا التنوع يؤدي إلى تباين في إجابات أفراد العينة مما يخدم غرض الدراسة.

جدول رقم (6)يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

بيان	التكرارات	النسبة %
أقل من 5 سنوات	14	% 7.5
من 5 وأقل من 10 سنوات	20	% 10.8
من 10 وأقل من 15 سنة	43	% 23.1
من 15 وأقل من 20 سنة	33	% 17.7
20 سنة فأكثر	76	% 40.9
المجموع	**186**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

الجدول (6) أعلاه يبين عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، وكانت نسبة أفراد العينة الذين خبراتهم العملية أقل من 5 سنوات 7.5 %، ونسبة الأفراد الذين تقع خبرتهم العملية من 5 وأقل من 10 سنوات 10.8 % من العينة، و23.1 % من العينة تقع خبرتهم من10 وأقل من 15 سنة، و17.7 % من العينة تقع خبرتهم من 15 وأقل من 20 سنة، و40.9 % من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 20 سنة. وهذا يعنى أن معظم أفراد العينة خبرتهم العملية أكثر من 5 سنوات.

التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة:

تم وضع 10 عبارات لإبراز عبارات فرضية الدراسة كما مبين في الجدول رقم (7).

دول رقم (7)التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة

م	العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	يؤثر الإفصاح عن مجموع المبالغ المصروفة للمديرين خلال العام المالي على قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	66	% 35.5	80	43.0 %	32	17.2 %	8	4.3 %	0	0.0 %	186	100 %
2	يساعد الإفصاح عن تكاليف السلامة في الشركة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	56	30.1 %	100	53.8 %	20	10.8 %	10	5.4 %	0	0.0 %	186	100 %

م	العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
3	يساهم الإفصاح عن معدلات الربحية والتدفق النقدي والسيولة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	61	32.8 %	105	56.5 %	18	9.7 %	2	1.1 %	0	0.0 %	186	100 %
4	يساعد الإفصاح عن المعلومات المالية التأريخية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	59	31.7 %	100	53.8 %	22	11.8 %	5	2.7 %	0	0.0 %	186	100 %
5	الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات و نتائج وأصول الشركة يساهم في تحسين قدرة الشركة على تحقيق الربحية.	53	28.5 %	92	49.5 %	32	17.2 %	9	4.8 %	0	0.0 %	186	100 %
6	الإفصاح عن التنبؤات الكمية للمبيعات يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	58	31.2 %	92	49.5 %	31	16.7 %	5	2.7 %	0	0.0 %	186	100 %
7	يساعد الإفصاح عن معلومات عن العملة الأجنبية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	50	26.9 %	92	49.5 %	33	17.7 %	11	5.9 %	0	0.0 %	186	100 %

م	العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
8	يساهم الإفصاح عن اتجاهات القيمة السوقية للسهم على على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية .	52	28.0 %	107	57.5 %	24	12.9 %	3	1.6 %	0	0.0 %	186	100 %
9	يوثر الإفصاح عن القيمة السوقية للسهم نهاية السنة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	51	27.4 %	105	56.5 %	25	13.4 %	5	2.7 %	0	0.0 %	186	100 %
10	الإفصاح عن تحليل المنافسين وحصة السوق يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	61	32.8 %	100	53.8 %	18	9.7 %	6	3.2 %	1	0.5 %	186	100 %

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م.

من الجدول رقم (7) الذي يبين عبارات فرضية الدراسة وجد الآتي:

1. العبارة الأولى من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 35.5 % من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و43 % من أفراد العينة وافقوا على العبارة، و17.2 % من أفراد العينة كانوا محايدين، و4.3 % من أفراد العينة لم يوافقواعلى العبارة. وهذا يعني أن 78.5 % من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن **يؤثر الإفصاح عن مجموع المبالغ المصروفة للمديرين خلال العام المالي على قدرة الشركة في تحقيق الربحية.** يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.
2. العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 30.1 % من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، و53.8 % من أفراد العينة وافقوا، و10.8 % من أفراد العينة كانوا محايدين، و5.4 % من أفراد العينة لم يوافقواعلى العبارة. وهذا يعني أن 83.9 % من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة **يساعد الإفصاح عن تكاليف السلامة في الشركة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.** . يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

3.3/ العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 32.8 % من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و56.5 % من أفراد العينة وافقوا، و9.7 % من أفراد العينة كانوا محايدين، 1.1 % من أفراد العينة لم يوافقوا على هذه العبارة. وهذا يعني أن 89.3 % من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة**يساهم الإفصاح عن معدلات الربحية والتدفق النقدي والسيولة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.** يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

4. العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 31.7 % من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، و53.8 % من أفراد العينة وافقوا، و11.8 % من أفراد العينة كانوا محايدين، 2.7 % من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن 85.5 % من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة **يساعد الإفصاح عن المعلومات المالية التأريخية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.** يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

5. العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 28.5 % من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و49.5 % من أفراد العينة وافقوا، و17.2 % من أفراد العينة كانوا محايدين، 4.8 % من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن 78 % من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة **الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات ونتائج وأصول الشركة يساهم في تحسين قدرة الشركة على تحقيق الربحية.** يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

6. العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 31.2 % من أفراد العينة وافقوا بشدة علىالعبارة، و49.5 % من أفراد العينة وافقوا، و16.7 % من أفراد العينة كانوا محايدين، 2.7 % من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن 80.7 % من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة **الإفصاح عن التنبؤات الكمية للمبيعات يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحي**ة. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

7. العبارة السابعة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 26.9 % من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و49.5 % من أفراد العينة وافقوا، و17.7 % من أفراد العينة كانوا محايدين، 5.9 % من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن 76.4% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة **يساعد الإفصاح عن معلومات عن العملة الأجنبية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.** يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

8. العبارة الثامنة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 28 % من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و57.5 % من أفراد العينة وافقوا، و12.9 % من أفراد العينة كانوا

محايديـن، 1.6 % مـن أفـراد العينـة لم يوافقـوا عـلى العبـارة. وهـذا يعنـي أن 85.5 % مـن أفـراد العينـة وافقـوا عـلى هـذه العبـارة. مـن ذلـك نجـد أن عبـارة **يسـاهم الإفصـاح عـن اتجاهـات القيمـة السـوقية للسـهم عـلى عـلى تحسـين قـدرة الشركـة في تحقيـق الربحيـة.** يمكـن الاعتـماد عليهـا في مناقشـة الفرضيـة.

9. العبـارة التاسـعة مـن عبـارات فرضيـة الدراسـة، وجـد فيهـا أن 27.4 % مـن أفـراد العينـة وافقـوا بشـدة عـلى العبـارة، و56.5 % مـن أفـراد العينـة وافقـوا، و13.4 % مـن أفـراد العينـة كانـوا محايديـن، 2.7 % مـن أفـراد العينـة لم يوافقـوا عـلى العبـارة. وهـذا يعنـي أن 83.9 % مـن أفـراد العينـة وافقـوا عـلى هـذه العبـارة. مـن ذلـك نجـد أن عبـارة **يوثـر الإفصـاح عـن القيمـة السـوقية للسـهم نهايـة السـنة عـلى تحسـين قـدرة الشركـة في تحقيـق الربحيـة.** يمكـن الاعتـماد عليهـا في مناقشـة الفرضيـة.

10. العبـارة العـاشرة مـن عبـارات فرضيـة الدراسـة، وجـد فيهـا أن 32.8 % مـن أفـراد العينـة وافقـوا بشـدة عـلى العبـارة، و53.8 % مـن أفـراد العينـة وافقـوا، و9.7 % مـن أفـراد العينـة كانـوا محايديـن، 3.2 % مـن أفـراد العينـة لم يوافقـوا عـلى العبـارة، 0.5 % مـن أفـراد العينـة لم يوافقـوا بشـدة عـلى العبـارة. وهـذا يعنـي أن 86.6 % مـن أفـراد العينـة وافقـوا عـلى هـذه العبـارة. مـن ذلـك نجـد أن عبـارة **الإفصـاح عـن تحليـل المنافسـين وحصـة السـوق يؤثـر عـلى تحسـين قـدرة الشركـة في تحقيـق الربحيـة.** يمكـن الاعتـماد عليهـا في مناقشـة الفرضيـة.

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات فرضية الدراسة:

الجـدول رقـم (8) يبـين الأهميـة النسـبية ومسـتوى الموافقـة واختبـار جـودة التوفيـق (كآي تربيـع) لعبـارات فرضيـة الدراسـة:

جـدول رقم(8)الأهميـة النسـبية ومسـتوى الموافقـة واختبـار جـودة التوفيـق لعبـارات فرضيـة الدراسـة

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	العبارة الأولى	68.7	3	000.	0.83	4.10	موافق	% 82	عالية
2	العبارة الثانية	107.2	3	000.	0.79	4.09	موافق	% 82	عالية
3	العبارة الثالثة	138.2	3	000.	0.65	4.21	موافق بشدة	% 84	عالية جداً
4	العبارة الرابعة	114.9	3	000.	0.72	4.15	موافق	% 83	عالية
5	العبارة الخامسة	80.2	3	000.	0.81	4.02	موافق	% 80	عالية
6	العبارة السادسة	89.6	3	000.	0.76	4.09	موافق	% 82	عالية
٧	العبارة السابعة	75.8	3	000.	0.83	3.97	موافق	% 79	عالية
٨	العبارة الثامنة	130.9	3	000.	0.68	4.12	موافق	% 82	عالية

م	العبارات	كآي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كآي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
٩	العبارة التاسعة	121.0	3	000.	0.72	4.09	موافق	% 82	عالية
١٠	العبارة العاشرة	192.5	4	000.	0.76	4.15	موافق	% 83	عالية

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م

من الجدول رقم (8) الذي يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات فرضية الدراسة وجد الآتي:

1. العبارة الأولى من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي82 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.10 وهذه القيمة أكبر من 3.40 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 68.7 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الأولى من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.
2. العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 82 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.09 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 107.2 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.
3. العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية جداً**، لأن درجة الأهمية تساوي 84 %، ومستوى الموافقة **موافق بشدة** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.21 وهذه القيمة أكبر من 4.20 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 138.2 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.
4. العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 83 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.15 وهذه القيمة أكبر من 3.40 . وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 114.9 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

5. العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 80 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.02 وهذه القيمة أكبر من 3.40 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 80.2 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.
6. العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوى 82 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.09 وهذه القيمة أكبر من 3.40 . وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 89.6 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.
7. العبارة السابعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 79 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 3.97 وهذه القيمة أكبر من 3.40 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 75.8 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة السابعة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.
8. العبارة الثامنة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 82 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.12 وهذه القيمة أكبر من 3.40 . وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 130.9 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثامنة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.
9. العبارة التاسعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوى 82 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.09 وهذه القيمة أكبر من 3.40 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 121 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك

نجد أن العبارة التاسعة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

العبارة العاشرة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 83 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.15 وهذه القيمة أكبر من 3.40 وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 192.5 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة العاشرة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

اختبار فرضية الدراسة: الإفصاح المحاسبي الإختياري عن المعلومات المالية يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.

تتكون فرضية الدراسة من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الأعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول رقم (9) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية:

جدول رقم (9)تجميع عبارات فرضية الدراسة

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافقبشدة	567	30.5
أوافق	973	52.3
محايد	255	13.7
لاأوافق	64	3.4
لا أوافق بشدة	1	10.
المجموع	**1860**	**100**
الوسط الحسابي	**الأهمية النسبية**	**درجة الأهمية**
4.10	**% 82**	**عالية**
مستوى الموافقة	**موافق**	
كآي تربيع	**درجة الحرية**	**احتمالية كآي تربيع**
1735	**4**	**0.000**
الوسيط.	**-**	**احتمالية الوسيط**
4		**0.000**

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2021م.

من الجدول رقم (9) وجد أن 30.5 % من أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات فرضية الدراسة، 52.3 % من أفراد العينة وافقوا على كل العبارات، و13.7 % من أفراد العينة كانوا محايدين، و3.4 % من العينة لم يوافقو، و0.1 % من العينة لم يوافقوا بشدة على عبارات فرضية الدراسة. وهذا يعني أن 82.8 % من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات فرضية الدراسة. وعند النظر إلى الأهمية النسبية وجدناها **عالية** لأن نسبة درجة الأهمية كانت تساوي 82 % وهذه النسبة أكبر من 68 %، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.10. أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 1735 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5 % مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 4 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى **الموافقة**، من ذلك نجد أن فرضية الدراسة**الإفصاح المحاسبي الإختياري عن المعلومات المالية يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية** قد تحققت.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة لتوضيح اهمية الافصاح المحاسبي في الاونة الخيرة حيث أصبح يحظي باهتمام زائد من قبل مختلف الجهات المعنية علي مستوي المؤسسات والشركات الخاصة والعامة ، ويعود ذلك ليس فقط الي محاولة توحيد النظم المالية العالمية وانما كمحاولة للتفسير أو التأثير في الازمات المالية العالمية وهذا مادفع المختصين الي دعوة الشركات لتبني مبدأ الافصاح المحاسبي بشكل اكثر جدية وشفافية ، كما ظهرت الحاجة في بعض الاحيان الي الدعوة للإشراف علي الشركات من قبل جهات مهنية أو حكومية تلزم هذه الشركات بإتباع القواعد الاساسية في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي الدولية ، وتتأكد اهمية الافصاح كون معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع علي دفاتر المشروع أو الشركات وسجلاته أو عدم استيعابهم لمحتوياتها كما يجب ، لذلك فانهم يعتمدون الي حد بعيد في التعرف علي احوال المشروع من خلال التقارير المالية المنشورة مباشرة اوبمساعدة الاستشاريين وذوي الخبرة فضلاً عما لهذه التقارير والقوائم من اهمية خاصة ناتجة عن انها قد تمت مراجعتها بواسطة جهة محايدة ومستقلة.

أولاً: النتائج:

تتمثل النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

1. يؤثر الإفصاح عن مجموع المبالغ المصروفة للمديرين خلال العام المالي على قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
2. يساهم الإفصاحالمحاسبي الاختياري عن معدلات الربحية والتدفق النقدي والسيولة في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
3. الإفصاح عن تحليل المنافسين وحصة السوق يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
4. يساعد الإفصاح عن المعلومات المالية التأريخية في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
5. الإفصاح عن التنبؤات الكمية للمبيعات يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
6. يساعد الإفصاح عن تكاليف السلامة في الشركة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
7. الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات ونتائج وأصول الشركة يساهم في تحسين قدرة الشركة على تحقيق الربحية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التى تم التوصل إليها يوصى الباحثون بالآتي:

1. ضرورة الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات ونتائج وأصول الشركة.
2. ضرورة التوسع في مستويات الإفصاح الإختياري من قبل الجهات المشرفة على الإفصاح بتبني سياسات وإجراءات تزيد من معلومات الإفصاح الإختياري.
3. حث الشركات المساهمة العامة السودانية على اعداد ونشر بيانات مالية وغير مالية مستقبلية على درجة عالية من الافصاح والشفافية.
4. اهمية ممارسة بعض جهات الرقابة والاشراف على الشركات المساهمة العامة مثل جمعية المحاسبين القانونيين السودانية وهيئة الاوراق المالية دوراً نشطا في تطوير معايير المحاسبة والابلاغ المالي، لزيادة الشفافية والافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وتحديد متطلبات الافصاح عنها بوضوح وابعاد مسؤلية الادارة عن ذلك.
5. محاولة وضع معايير موحدة لقياس مستويات الإفصاح الاختياري.

الهوامش:

(1) حسين احمد دحدوح و رشا انور حمادة ، نموذج مقترح لقياس الافصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الاعمال السورية ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 2015م ، ص18.

(2) محمد محمد محمد ابراهيم مندور، دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الإختياري عن المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي- بالتطبيق على البنوك التجارية اللبنانية، مجلة المحاسبة والمراجعة،كلية التجارة، جامعة بني سويف، مجلد 4، العدد 1 ،2016م

(3) عبد القادر عبد الله ، العوائد المحددة لأسعار اسهم الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية ، السعودية ، 1995م.، ص135.

(4) حسين علي خشارمة مستوى الافصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الاردن الاردن ، 2003م ، ص96.

(5) سعد محمد مارق ، مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز، 2009م ، ص36.

(6) بندر مرزوق الشلاحي ، تحديد طبيعة الإفصاح الإختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012م ، ص15.

(7) توفيق عبد المحسن الخيال ومحمد حسن مفتي، أهمية الإفصاح عن المسئولية البيئية والإجتماعية في التقارير المالية المنشورة في المملكة العربية السعودية، ، القاهرة ، 2003م ، ص114.

(8) عبد الغفار حنفي, الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات, (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة, 2007م.

(9) زين العابدين سعيد ، تطوير مقترح فاير كأساس لتحسين منهج تقييم الأداء الإقتصادي والشركات متعددة الجنسيات ، مجلة المال والإدارة ، 1993م ، ص73.

(10) Mohammed Hossain&HelmiHammami "Voluntary Disclosure in The Annual Reports of an Emerging Country: The Case of Qatar" Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting 25 (2009) pp.385 : .420-www.elsevier.com/locate/bar.

(11) Financial Accounting Standards Board (FASB) NO.105.,P.71-86),1996.

(12) Soliman, Mohammed (2013) Firm Characteristics and The Journal of Finance & Accounting, Arab Academy for Sciences & Technology, College of Management & Technology Alexandria-Egypt .www.iiste.org.

النظم الإدارية في الدولة المهدية
(1303 - 1316هـ/ 1885 - 1899م)

د. عبدالكريم سومي سوميت آدم
أستاذ مساعد – كلية التربية – جامعة شرق كردفان

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف علي الأنماط الإدارية للخليفة عبد الله من خلال دراسة سيرته ومعرفة النظم القضائية والمالية والإدارية التي أدار بها الدولة المهدية، بالسودان. أتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها اتصفتإدارةالخليفة عبد الله بالحزم، استخدم الخليفة بالنمط الإداري المركزي المتشددة، اتصفت إدارته في أخريات أيامه بسرعة الانفعال، وبالحزر الشديد فلاتنطلي عليها الحيل، توصي الدراسة بالعمل على إعداد القادة الإداريين على قيم العدل والانصاف، وعدم التحيز، وقادة يتبع قولهم فعلهم.

Administratve systems in the Mahdist state
(1885- 1899 AD - 1303 – 1316H)

Abdul Karim Sumit Adam Dr.

Abstract:

The study aimed to identify the Administrative patrons of the KhalifaAbdulallah El Taishee through studying his bibliography and identifying the judicial, monetary and administrative systems that he ran the Mahdi State in Sudan. The researcher adopted the descriptive historical analytical and the descriptive analytical methods, the study achieved a number of results most notable are the administrative character of KhalifaAbdulallah El Taishee featured with extreme cautious so tricks cannot go around him, the study recommend to work on preparing administrative leaders on the morals of justice and fairness, and not to take one side, and leaders that what they say is followed

مقدمة:

الحمد لله المتصف بالعز والكمال والذي كل يوم هو في شأن، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مفتاح الظلام الشفيع يوم الازدحام وعلىآلة وصحابته القادة الكرام.

تعتبر الثورة المهدية من أوائل حركات التحرر الوطني ضد المستعمر، وهنالك عدة أسباب أدت إلى اندلاع هذه الثورة، منها الظلم والطغيان الذي أتسم به الحكم التركي المصري أنزاك، وإعزاز ونشر الدين الإسلامي في أنحاء العالم. وقائد هذه الثورة هو الإمام محمد أحمد المهدي

وخلفه في القيادة الخليفة عبد الله التعايشي وكان ذلك منذ أن بايعه المهدي بالمسلمية أثناء بناء قبة شيخه القرشي ود الزين، وحينها أصبح الخليفة عبد الله ذا مكانة مرموقة عند المهدي، ذلك لما اتصف به من كفاءة وخبرة، فكان مسئولاً عن الراية الزرقاء راية أهل الغرب في كردفان ودارفور، تلك المنطقة التي تمثل القوة الأساسية في جيوش المهدية[1] وقد ظلت ذكرى الثورةالمهدية راسخة في أذهان الأمة الإسلامية والسودانية منذ نشأتها، حيث أصبحت محورًا مهما لتناول الكتاب والباحثين بغرض الاستفادة من العبر والدروس وذلك الإرث القيم الذي خلفه أبطالها المناضلون. ومثلما رسختذكرىالمهدية في أذهان المجتمع السوداني، كذلك الحال بالنسبة للخليفة عبد الله قد أشتهر وذاع صيته، لأنه قائد عظيم احتفظت له البلاد بأعظم الذكريات لما بذله من تضحيات جساممن أجل صون وكرامة هذا الوطن العزيز. وبالرغم من الأدوار العظيمة التي قام بها الخليفة عبد الله إلا أنه كان عرضة لنقد أقلام الكتاب السودانيين والأوربيينمعاً، وكان من بين أولئك نفر من الأوربيين أمثال الأبأورهلدر مبشر نمساوي عمل في جبال النوبة حتي سقوط الأبيض، ثم الكولونيل سلاطين باشاكان حاكما علي دارفور حيث وقع في الأسر حين اكتساح دارفور، والمغامر الألماني كارل تفلر الذي اعتقل في وادي النيل شمال السودان، بالإضافة إلي نعوم شقير اللبناني، وكان يخدم في مخابرات الجيش المصري تحت إ مرة كتشنرو ونجت وغيرهم[2] وتتناول هذه الدراسة إدارة الخليفة عبد الله للدولة المهدية ووضعها تحت مجاهر التدقيق، وهدفها التعرف علي أهم الأنماط الإدارية للخليفة، ومعرفة مدى تطبيقه لمبادئ الإدارة في الإسلام كالشوري والقدوة الحسنة وغيرها، وكذلك التعرف على مدي تمتعه بالسمات والمزيات الشخصية للقادة، كالفطنة والزكاء، والقدرة التمييزية على إصدار الأحكام، وعدم التحيز وغيرها من السمات الشخصية للقائد.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ما الأنماط الإدارية التي اتسم بها الخليفة عبد الله.

2-ما مدي تطبيق الخليفة عبد الله لمبادئ التنظيم الإداري الإسلامي.

3-ما مدي تمتع الخليفة عبد الله بالسمات والمزيات الشخصية للقادة.

فروض الدراسة:

تمثلت فروض الدراسة في الآتي:

1. اتسمت إدارة الخليفة عبد الله بنمط الإدارة المركزية.
2. اهتم الخليفة عبد الله بمبادئ التنظيم الإداري الإسلامي لان الإسلام كان مصدر التشريع للدولة المهدية.
3. تمتع الخليفة عبد الله ببعض السمات الشخصية للقادة كالذكاء والفطنةوالدهاء.

أهداف الدارسة:

تسعى الدارسة لتحقيق الأهداف التالية:

1-الاطلاع على تاريخ الخليفة عبد الله والتعرف على الأنماط الإدارية.

2-التعرف على مدى تطبيق الخليفة عبد الله لمبادئ التنظيم الإداري الإسلامي.

3-إبراز السمات الشخصية والقيادية التي تمتع بها الخليفة عبد الله.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية دراسة التاريخ البشري لاستلهام العبر والعظات التي توجه مسار الحياة، ودراسة الجوانب الإدارية لشخصية الخليفة عبد الله وتحليلها ومن ثم استخلاص نتائج ودروس يمكن الاستفادة منها مستقبلاً بالإضافة إلى ذلك

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

الإطار العام:

إدارة الخليفة عبد اللهللدولة المهدية (1303- 1316هـ 1885- 1899م).

قبل أن نخوض في تلك النظم الإدارية للدولة المهدية نتعرف أولاً علي أسباب قيام ونجاح الثورة المهدية، وبالرغممن التعقيدات والتحديات الجسام التي واجهت الدولة المهدية إلا أنها استطاعت أن تحقق بعض أهدافها، إن ذلك يدل علي قوة العزيمة وصدق وصمود أصحابها الذين لا يعرف الوهن الي قلوبهم طريقاًوفي الحقيقة هم كالأسود الضارية خاضوا اللهيب وشتتوا كتل الغزاة الباغية.

أسباب قيام ونجاح الثورة المهدية:

هناك أسباب وتراكمات أدت إلي اندلاع الثورة المهدية ومن أهدافها الكبرى نشر الدين الإسلامي وتحرير البلاد من قبضة المستعمر وهناك مجموعة من الأسباب ذكرها شقير فيمايلي[3](1).

1. العنف: أي ذلك الناتج عن السياسة التي اتخذها إسماعيل باشا للتنكيل بالملك نمر عادت عليه وآلت إلى خروج الملك نمر عن طاعة الحكومة، فلجأ الي الحبشة، فكانت شرا عظيما على الحكومة هو وأولاده من بعده نحو خمسين عاماً، وعند ظهور المهدي كانت بقية أولاده في القضاريف أول من نصروه ورفعوا راية المهدية في السودان الشرقي.
2. حملات الدفتر دار الانتقامية: ان الدفتر دار الذي جاء من كردفان للاقتصاص من الجانين في قتل إسماعيل باشا عم غضبه المجرم والبريء ونكل بالجعليين شر تنكيل ولاسيما في شندي والمتمة والعيلفون، فإنهم وجدوا على الحكومة وقد ورثوا هذا الوجد الحقد أبنائهم.
3. الضرائب: توالي الحكام بعد الدفتر دار علي فرض الضرائب على الأهالي ولم يكن الأهالي متعودين عليها فاستثقلوها وكانت لمتكن موزعة بالقسط، بل كانت شديدة على الفقراء وخفيفة على الأغنياء وذلك نسبة في مقدرتهم على رشوة المأمورين وقربهم من الحكام، بالإضافة إلى ذلك ناطوا بتحصيل الضرائب الباشبزوق فاستعملوا منتهى القسوة والعنف في تحصيلها، لذلك أشتد نفور الأهالي من الحكام وتمكن الحقد في قلوبهم وتمنوا زوال هذه الحكومة، واستبدالها بأية حكومة مها كانت.

فهذه الأسباب وغيرها حملت الأهالي علي نصرة المهدي والوقوف معه ضد أولئك الغزاة.

وتتمثل أسباب نجاح الثورة في الآتي:

أ. ثورة أعرابي في مصر: عند قيام الثورة المهدية في السودان قام أحمد أعرابي في مصر فلم يتأتى للحكومة أن تتفرغ لأمر المهدي وتنجد السودان بالعساكر قبل انتهاء الثورة الإعرابية في مصر، ولم تنه هذه الثورة حتى عمت الثورة المهدية السودان كله واتسع الخرق على الراقع.

ب. ضعف الحاميات العسكرية: عند ظهور الثورة المهدي(1303- 1316ه 1885- 1899م) لم يكن في السودان كله رغم اتساع مساحته ووعرة مسالكه إلا (40490 رجلاً) موزعين علي الحاميات المختلفة في بعض المدن الخرطوم وكسلا والقلابات وكردفان وخط الاستواء، ولم تكن كل هذه الحاميات قوات نظامية بل كان من بينهم كثير من الباشبزوق غير متمرنين علي القتال في أن اهل السودان مطبوعون علي الفروسية والشجاعة وصدقو المهدي واحبو الموت معه في سبيل الله.

ج. التردد والارتباك الذي أظهرته الحكومة البريطانية حتى فقدت حامياتها الواحدة تلو الأخرى.

هذه الأسباب وغيرها ساعدت علي نجاح الثورة المهدية، وفي رأي أن من أهمها هي أن السودانيون كونهم مطبوعون علي الشجاعة لذلك كان النصر حليفهم في أغلب ميادين القتال، لان الهروب والتولي يوم الزحف عيباً وقد حزر القران الكريم منه ووعد الذي يولي بأعظم العقوبات قال تعالي:يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ (15) وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) الأنفال:(16،15).وقد تمكن المهدي تعبئة المجتمع بالجهاد بتكثيف منشوراته المتواترة مبينا مغبة الخنوع والتقاعس عن الجهاد، لذا رغب كافة المسلمين بالخروج له، مبيناً لهم أن سيفاً سُل في سبيل الله أفضل من عبادة سبعين سنة، ومن صبر في الجهاد أفضل من عبادة سبعين سنة[4].

بالإضافة إلى ذلك أتصاف قائد الثورة بالصلاح والتقوى ظاهرياً أي ما سمعنا عنه. خيراً) قال تعالي: إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ النحل (128)

وما يدل على تقواه يقول عنه محمد شريف في قصيدة طويلة:

فقام على نهج الهداية مخلصاً * وقد لازم الأذكار في السر والجهر

وكم بوضوء الليل كبر للضحى * وكم ختم القران في سنة الوتر

لذلك سقى من منهل القوم شربة * بها كان محبوبا لدي الناس في البر[5]

نشأة الخليفة عبد الله وهجرته إلي المهدي:

ولد عبد الله بن محمد بدارفور في ديار التعايشة تلك القبيلة التي ينتسب إليها وكان والده قد أشتهر بالتقوى والصلاح، ويريد أن يربى أبناءه تربية دينية فأحضر لهم فقيها يعلمهم علوم الدين وكان ابنه عبد الله لم ينتظم في الدراسة بل كان ينصرف الي الخلاء متأملا ومتفكراً حينا

ويخالط الناس حينا آخر.[6]وكان والده لا يكرهه على الانتظام في حلقات الدرس، ولربما قد رأي فيه ان يكون له مستقبلا باهراً، وذكر انه قد أخبره يوما بأنه سوف يصبح خليفة المهدي المنتظر، ومنذ ذلك الحين أخذ عبد الله يستعد لليوم الموعود، وظن في بعض الأحيان أن الزبير ود رحمة ربما كان المهدي حيث غزا دارفور منتصراً، ولكن أمله غاب في الزبير[7] وعندما انتشر حديث شيخ الجزيرة محمد احمد، ساور عبد الله أحساس أن ما سمعه عنه من صفات إسلامية حميد تيقن أنه المهدي المنتظر. ثم اتى عبد الله إلي محمد أحمد في الحلويين أرض الجزيرة حيث كان يشيد محمد أحمد قبة استاذه الشيخ القرشي، فآمن برسالته التي لم يذعها بعد ومنذ ذلك الوقت أصبح لعبد الله مكانة الاولي في قلب محمد أحمد فهو أول من آمن به وظل نفوذه يعلو كلما علا اسم المهدية وعندها لم يتردد المهدي في أن يكون التعايشي الخليفة الأول[8]. وتزايدت أهمية الخليفة في الفترة من الهجرة إلي أبا، وحتى سقوط الأبيض، مما أثار سخط الكثيرين من الأنصار، في 17ربيع أول سنة 1300هـ (25 يناير 1883م) أي بعد أسبوع من سقوط الأبيض حين أصدر المهدي منشورا عن مقام الخليفة عبد الله وصفه فيه بأنه خليفة الصديق المقلد بقلائد الصديق والتصديق، وخليفة الخلفاء وأمير جيش المهدية المشار إليه في الحضرة النبوية، وهو النائب للمهدي في جميع أمور الدين[9] والجدير بالذكر أن الخليفة عبد الله التعايشي عند قدومه للمهدي ذكر أنه كان في حوالي الخامسة والثلاثين من عمره، وكان قوي البنية، إلا أن الشواغل قد أنهكت قواه، وأشتعل راسه شيبا ولم يتجاوز التاسعة والأربعين، وغلبت عليه في أخريات عهده وأيامه سرعة الانفعال، وكان شديد الحزر فلا تنطلي عليه الحيل والمداهنة[10]

الإدارة النشأة والمفهوم:

تلازمت نشأة الإدارة مع نشأت الجماعات الإنسانية، فقد أصبح تكوين الجماعة تعني البداية الحقيقية لتوفير حاجات المجتمع من طعام، وشراب وكساء، وقد تطلب هذا التكوين وجود قيادة لإدارة الأنشطة وتنظيمها، وتقوم بتوزيع المسؤوليات للأفراد بصورة أو بأخرى ومن ثم قيام هؤلاء الأفراد بتنفيذ ما يوكل إليهم من مهام ليساعدوا في تحقيق أعمال الجماعة[11]. وقد عرفت الحضارات القديمة أنماطاً متعددة من التنظيم الإداري، فعلي سبيل المثال الحضارة الفرعونية، فإن أبلغ أثر يشير إلى عبقرية المصريين القدماء في الإدارة هو بناء الأهرامات، فإن بناء هرم خوفو وحده يتطلب 2,300,000 صخرة متوسطة، هذا يدل علي إنهم عرفوا الكثير من المفاهيم الإدارية مثل التخطيط طويل الأجل لتنفيذ مثل هذا العمل العظيم [12].

ولكن مفهوم الإدارة كعلم قائم بذاته يرجع في بدايته إلي ظهور المجتمع الصناعي، في نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي حيث أصبحت الإدارة علم له أصوله وأهدافه ووظائف يقوم عليها، وأول من قام بدراسة الإدارة علي أساس علمي هو «فردريك تايلور»Frederick Taylor «في كتابه مبادئ الإدارة العلمية. ثم تطور مفهوم الإدارة تطوراً سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية[13].

المفهوم:

الإدارة في اللغة: تعني الإلزام، يقال أدرتُ فلاناً على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه[14] والإدارة

تعني: مركز الرياسة والتصرف[15]. واصطلاحاً هي علم وفن التعامل مع البشر واستقطاب تعاونهم وتنسيق جهودهم من أجل تحقيق أهداف معينة[16].

فروع إدارة الدولة المهدية في عهد الخليفة عبد الله:

تم تشكيل هيكل الإدارة والجهاز القضائي في حياة المهدي وراعى فيه مطابقة الشريعة الإسلامية، منشوراته التي بعث بها إلي القادة والامراء و بين هذه المنشورات كالداعي الي الجهاد قد تمكن الإمام المهدي من تعبئة كافة المجتمع للجهاد موضحاً مغبة الخنوع والتقاعس مبيناً لهم»» أن سيفاً سُل في سبيل الله أفضل من عبادة سبعين سنة، ومن صبر في الجهاد أفضل من عبادة سبعين سنة[17] ويذهب القدال إلي أبعد من ذلك مبيناً رأي المهدي بقوله» «إن الجهاد الذي يدعوا له مؤيد من عند الله تأييداً مادياً فحيث ما يكون المهدي مجاهداً يكون مع رسول الله صلي الله عليه وسلم، وصحبه وجنود الله»[18]

العمالات:

لكي يسهل علي الخليفة عبد الله أدارة الدولة الشاسعة والمترامية الأطراف قسم حكومته إلى عمالات يقوم على رأس كل منها عامل يمثل حلقة وصل بين السلطة العليا والأهالي ويهيمن علي الجيش والإدارة، ويقوم بتنفيذ الأوامر الواردة من العاصمة أم درمان، وكان لكل عامل مناديب يساعدونه في الأعمال الإدارية، كانت حتي سنة 1313ه - 1895م تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسة هي أم درمان الرجاف، السودان الغربي، السودان الشرقي[19]

النظام المالي:

إن نظام الدولة المهدية قام علي أسس الدولة الإسلامية لذلك سار تنظيم الشؤن المالية وفق ما قامت علية الدولة الإسلامية. بناء على ما سبق تكونت مالية الدولة المهدية من زكاة الماشية والماعز والاغنام وعروض التجارية وخمس الغنائم والجزية.

بيوت المال:

إن أول نواه لبيت المال نشأ صغيراً في قدير ثم كبر واتسع نسبة لكثرة الغنائم وكان في كل قسم من أقسام السودان الإدارية يوجد بيت للمال، وبيت المال العام في العاصمة ام درمان يستمد أمواله من مدينة ام درمان وماجورها وفائض بيوت أموال الأقاليم، ويصرف منة على موظفي بيت المال وعلي ال المهدي والخلفاء وإعداد الجيش، وهنالك بيتمال الملازمة وخصصت له أموال إقليم الجزيرة، يصرف منه على حرس الخليفة الخاص.[20] وهنالك أيضا بيت مال ورثة الحربية وترد إليه أمواله إلياسواق الخرطوم وثمن سن الفيل الوارد من خط الاستواء، كما هنالك بيت مال الخمس ويستمد دخله من إيرادات المراكب وأرباح ريش النعام وأرباح الصمغ وعشور البضائع الواردة من الخارج ويصرف منه على نفقات الخليفة الخصوصية وأعوانه المقربين.[21]ويلاحظ من خلال هذا العرض دقة التنظيم المالي وتحديد بنود الدخل والصرف، دون خلط، هذا يدل على أن هنالك إدارة محكمة اتسم بهاالخليفة التعايشي.

النظام القضائي:

ارتكزت دعائم الحكم والنظام القضائي على الكتاب والسنه ومنشورات المهدي وقد سار الخليفة علي درب الامام المهدي.وعندما استلم الخليفة السلطة وجه بإلغاء دعاوى أهل المناطق النيلية بمنشور جاء فيه. (قد أقتضي نظرنا أن جميع دعاوي أهل البحر ابتداءً من شهر الله الحرام 1302هـ أكتوبر1884) الذي هو تاريخ حضورنا ام درمان تكون مرفوعة كلها ولأتسمح سواء اكانت دمائيةاو جنائية،ماعدا الدين والأمانة ومال اليتيم، والحرية، من بعد التاريخ المذكور وهلم جرا ق بوجه الحق علي مقتضى نص الكتاب والسنة ومنشورات الامام المهدي وهذا على باب الرفق بالمسلمين ليلتفتوا لأخرتهم فيعمروها بصالح الاعمال.[22].وأراد الخليفة برفع هذه الدعاوي ليجعل معلماً بينه وبين المهدي وكأنه يظهر نهاية عهد وبداية عهد جديد، وهنالك عدة دواعي دعت الخليفة لهذه الخطوة منها أن الدولة المهدية لها ظروف خاصة أنها رفضت العمل بالنظام الوضعي للحكم التركي المصري، وألقت العمل بالمذاهب الأربعة، واعتمدت علي أحكام الكتاب والسنة ومنشورات المهدي، فالكتاب والسنة يحتاجان إلي معرفة ودراية لا سنباط الاحكام، ولذلك أراد أن يبعد الناس عن الانشغال بالتناحر والشحناء، فهذه المبررات وغيرها دعت الخليفة لرفع الدعاوي عدا المستثناة الأربعة التي تعتبر ظاهره ومعروفة في الكتاب والسنة، وهي الدين والأمانة ومال اليتيم والحرية. وشهد نظام القضاء تطوراً جديداً في عهد الخليفة بقيام محكمة في ام درمان سميت بمحكمة الإسلام، ورئيسها قاضي الإسلام، وتعتبر محكمة ابتدائية لام درمان وما جاورها ومحكمة استئناف بالنسبة للجهات التي تدخل في حكم المهدية[23] وقد شهد جهاز القضاء بعض التغيرات في فترة الخليفة، فقد ألغي الخليفة وظيفة الأمناء الذين كان المهدي قد فوض إليهم النظر في العرائض التي ترفع إليه، كما أحتفظ بمنصب قاضي الإسلام، وقد أستمر أحمد علي قاضيا للإسلام كما كان في أيام المهدي إلا أن مركزه أصبح أكثر قوة مما كان عليه في زمن المهدي، خاصة بعدما فقد الاشراف الامتيازات التي كانوا يتميزون بها في أيام المهدي.[24] وقد وجه الخليفة خطاباً إلي أحمد علي يذكره فيه بواجبات من يحتل منصب قاضي الإسلام، فقال أن قاضي الإسلام مقلد بوظيفة الشريعة المحمدية وهي أمانة الله ورسوله ومهديه، التي لابد من أدائها بإقامة العدل بين الناس وأنها مشروطة باتباع الكتاب والسنة، وان بيعة العهد لهذا المنصب تقتضي ممن يتقلده أن يدور مع الحق حيث دار وان يجعل الحق في فكره دائما حتي لا يكون منه أدني تهاون في العدل بين خلقِهِ. [25]

إدارة الجيش:

أولي الخليفة عبد الله أخيه يعقوب الاشراف العام على الجيوش، وتوجد عناصر وأقسام لهذا الجيش ومن أهم تلك العناصر العسكرية الملاز ميه بأيديه الأسلحة النارية، وكانوا بقيادة شيخ الدين الابن الأكبر للخليفة، وآلت لديهم تدريبات عسكرية على النمط التركي. والجدير بالذكر أن الخليفة قد قسم الجيش إلي سبعة أقسام.[26]

1. الملازمية القديم: وهم حرس الخليفة الخاص ومقامهم أم درمان حول منزله وأكثرهم من السود وقد تسلحوا بالبنادق.

2. الملازمية الجديد: وهم من السود والعرب وأنسأ الخليفة هذه القوة بعد اندحار ثورة الاشراف، وكان أميرهم عثمان شيخ الدين.
3. الكارة: وهم من وقع في الاسر من أفراد الجيش المصري، ومسكنهم طابية أم درمان.
4. **جيش الراية الزرقاء:** وهم جيشه القديم الذي كان يقوده أيام المهدي، وجعلهم تحت أمرة أخيه يعقوب المباشرة وجميعهم من البقارة، وغيرهم من أهل الغرب، مع بعض العجليين والدناقلة.
5. جيش الراية الخضراء: وهو جيش على ود حلو، ومعظمهم من أهل الجزيرة.
6. جيش الراية الصفراء: وهم جيش الخليفة شريف.
7. جيش الشرق: وهم قبائل شرق السودان البجة (ويضمالهد ندوة والبشارين وبعض العبابدة)وكانت قيادة هذا القسم لعثمان دقنه.

وهنالك أسماء لرؤساء هذه الأقسام العسكرية التي بينها.[27]

أ-الرأسمائة: وهو من يرأس مائة جندي.

ب-الأمير: هو حامل الراية_ أمثال الأمير عثمان دقنه أمير الشرق.

وكان لكل جيش يتكون من عدد من الأسلحة وهي:

1-الجهادية: وهم المشاة وسلاحهم البنادق وهم عصب الجيش.

2-الخيالة: وهم راكبو الخيل وسلاحهم السيف والبندقية.

3-الهجانة: وهم راكبوا الإبل، وسلاحهم كذلك السيف والبندقية.

4-الطوبجية: وهم رجال المدافع، ومعظمهم من رجال الجيش المصري الذين وقعوا في الاسر.

5-الحرابة: وهم أهل البادية وسلاحهم الرمح.

6-الخشخانية: وهم السود والعرب وسلاحهم بنادق الخشخان.

7-البلطجية: وسلاحهم البلطة، وهم من السود والعرب أيضاً.

مدي تمتع الخليفة بالخصال والمزيات الشخصية للقادة:

لقد تبين أن الخليفة كان يتمثل بالكثير من تلك الخصال كالجراءة في اتخاذ قراراته وعدم التردد، كما أنه كان يتمتع بمبادئ الإدارة في الإسلام حيث نجده تمتع بالكثير منها كالقدوة والمشاركة حتى شارك جيشه في ميادين القتال إلى أن قتل في ام دبيكرات بالقرب من الأبيض. ومن خلال القدوة الحسنة نجحت الإدارة الإسلامية في كسب ولاء أفرادها، وكان النبي ﷺ قدوة في التضحية والحلم والشجاعة وقتال العدو، وكان الصحابة الكرام عندما يشد القتال وتحمر الحدق يتقوا بالرسول الكريم من الطعان فقد ورد عن علي بن أبي طالبكرم الله وجهه أنه قال: « لما حمي البأس يوم بدر اتقينا برسول صلي الله عليه وسلم، فكان من أشد الناس وما يكون أحد أقرب إلي المشركين منه»[28]وكيف لا يكون كذلك فقد قال تعالي:فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. الأنفال 17.

ولكن الخليفة عبد الله تحيّز إلى أهلهالتعايشه او البقارة بصورة عامة مما أثار سخط

الكثير من القبائل النيلية الذين أطلق عليهم أولاد البلد، ومبرره في ذلك أن تزعزع ثقته المطلقة فيهم لذلك أحاط بمن يثق فيهم من ذوي القربي، فقرب نجله الاكبر عثمان شيخ الدين أعده للحكم، وجعل أخية يعقوب قائد جيشه وتولي قيادة الراية الزرقاء التي كان يقود هو أيام المهدي. ووجد شبيكة مبرراً لقيادة أخيه يعقوب حيث قال: يعد أخيه يعقوب جديراً لهذا المنصب، لذلك أخذ يطلع بأعبائه في إدراك تام لمسئولياته وواجباته، ونظراً لما كان يتمتع به من سعة الصدر ولين العريكة إلي جانب ما عرف عنه من كرم، وإن رجلاً بهذه الصفات كان يمثل عضداً وسنداً لأغني للخليفة عنه لمواجهة أعباء الحكم في دولة تموج بالاضطرابات.[29]

العلاقات الخارجية:

أهتم الخليفة عبد الله بالعلاقات الخارجية ويتضح ذلك من خلال الرسائل التي بعث بها إلي الملوك والسلاطين داخل السودان وخارجه، وأغلب هذه الرسائل أهدافها نشر الاسلام واقناعهم بفكرة المهدية وحثهم علي جهاد الكفار، ومن الملاحظ أن دعواته تلك لم تحظ بالنجاح في أغلب الأحيان. ومن بين تلك الرسائل حيث بعث برسالة إلي السلطان عبد الحميد سلطان استانبول يتهمه فيها بمولاته للأعداء الذين يريدون أن يطفئوا نور السلام، ومعارضة الدعوة المهدية طلب منه العمل بكتاب الله وسنة نبيه وجهاد الكفار وإخراجهم من الدولة الإسلامية والتكاتف معه لنصرة الدين الإسلامي، ولم تتوقف طموحات الخليفة عبد الله في نشر المهدية في مصر و استانبول فحسب بل بعث برسالة إلي الملكة فكتوريا ملكة بريطانيا يدعوها إلي الإسلام وإتباع المهدية ويحذرها من مغبة رفض الدعوة بقوله: (أدعوك إلي الإسلام فإن اسلمي وشهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، واتبعتي المهدي وأذعتني لحكمي، فإن سأقبلك وأبشرك بالخير والنجاة من عذاب السعير،وإن كنت تظنين توهماً أن جيوش المهدية مثل عساكر أحمد عرابي...فهذا توهم فاسد وأن رجالالمهدية رجال إلاهيون.[30]

لكن هذه الرسائل لم تجد اهتماماً من قبل هؤلاء الملوك والسلاطين بالتالي سارع برفع راية الجهاد ضدهم. وكذلك بعث إلي يوحنا إنذارا ولما تجاهل يوحنا هذه الرسائل سير عليه جيشاً بقيادة حمدان أبوعنجة، فتوغل في الأراضي الحبشية منتهزا فرصة انشغال يوحنا بمواجهة الايطاليين الذين احتلوا مصوع، فاستهان يوحنا بالأنصار، ورأي أن يعقد معهم صلحاً ويطلب منهم التعاون معه لدرء خطر الإيطاليين، إلا أن الأنصار أثبتوا صمودهم لتحقيق أهدافهم، واشترط حمدان أبوعنجة علي يوحنا أن يعتنق الإسلام أولاً قبل الصلح، مما أغضب يوحنا فطرد الأنصار من القلابات ولكن هُزم ولقي مصرعه.[31](1)

هكذا كانت دعوة الخليفة عبد الله داخل السودان وخارجه حيث يستخدم أسلوب الرسائل فإذا فشلت أعقبها بالحرب وقد نجح في تحقيق بعض أهداف الإمام المهدي(ويرجع نجاحه إلي إصراره علي فرض تعاليم المهدي، والمحافظة علي ولاء اتباعه وإيمانهم بالدعوة المهدية بيد أن حظوظ الخليفة نبدلت عندما توالت عليه الهزائم في توشكي، وعثمان دقنة في سواكن وظهور بوادر التمرد بثورة قبائل الجنوب عليه.[32] وقد جسّد الخليفة عبد الله تعليم المهدية،

فأصبحت واقعاً ملموساً بتطبيقه لمحتويات وأفكار المهدية وهذا مكنة علي مدي أربعة عشر عام من إنشاء دولة متماسكة تحكمها إدارة واحدة رغم التحديات الداخلية والخارجية المتلاحقة.

الخاتمة:

بعد هذا العرض لإدارة الخليفة عبد الله للدولة المهدية تبين أن الخليفة كان بمثابة رجل الإدارة الحازم، فلولا حزمه وعزمه لانفرط الأمر من بين يديه وسادت الفوضى أرجاء السودان- كما هو ملاحظ بعد الإطاحة بالرئيس السوداني السابق عمر حسن أحمد البشير في ثورة ديسمبر المجيدة في العام 2019م - وخاصة بعد وفاة المهدي في سبتمبر 1301هـ-1884م فقد تفجر صراع قوي من قبل الإشراف بقيادة محمد شريف قائد الراية الحمراء فالأشراف يرون أنهم أحق بالخلافة منه نسبة لقرابتهم من المهدي، كما واجهة الخليفة حركات تمرد في غرب السودان، وتمرد وعصيان من بعض القادة مثل محمد خالد زقل وغيرهم، كما واجه الخليفة مشكلات خارج السودان كمصر والحبشة. فقد نجح الخليفة في القضاء على تلك الصراعات ثم أتجه إلى بناء دولة.

وخلاصة الامر توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل:

نتائج الدراسة:

1. تميز الخليفة عبد الله بشخصية إدارية ذات حزم وعزم قادة بها الدولة المهدية لمدة(14عاماً).
2. استند الخليفة عبد الله علي الأسس الإسلامية وخاصة في القضاء والنظام المالي ومصادره.
3. استخدم الخليفة النمط الإداري المركزي المتشدد دون مراعاةلظروف الدولة الشاسعة المترامية الأطراف.
4. تميز الخليفة بشخصية إدارية شديد الحزر لا تنطلي عليها الحيل والمداهنة.
5. تحيّز الخليفة إلى أهله التعايشه او البقارة بصورة عامة مما أثار سخط الكثير من القبائل النيلية.
6. طرأتعلى الخليفة في أخريات أيامه سرعة الانفعال.
7. تمتع الخليفة بمبادئ الإدارة في الإسلام كالمشاركة حيث شارك جيشه في القتال إلى أن قتل شهيداً في ام دبيكرات.

الهوامش:

(1) عفاف محمد مكاوي أساليب المهدي في الدعوة الإسلامية مجلة الدراسات الإنسانية كلية الآداب جامعة دنقلا، رسالة دكتورة منشورة،2012م،ص3.

(2) عزام أبوبكر علي، العلاقات بين الخليفة عبد الله وقبائل السودان،1992م ص9.

(3) نعوم شقير، تاريخ السودان، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ط1، 2014م ص263.

(4) أبو سليم محمد إبراهيم منشورات المهدية ج1 إدارة المخطوطات المركزية، وزارة الداخلية، الخرطوم،ط2، 1964م ص185.

(5) نعوم شقير تاريخ السودان، الدار السودانية للكتب، الخرطوم،ط1، 2014م،ص269.

(6) عزام أبوبكر علي،العلاقات بين الخليفة عبد الله وقبائل السودان،1992م.

(7) مكي شبيكة تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان د في القرن التاسع عشر،ت،ص690.

(8) عزام أبوبكر علي، العلاقات بين الخليفة عبد الله وقبائل السودان،1992م ص19.

(9) عزام أبوبكر علي العلاقات بين الخليفة عبد الله وقبائل السودان،1992م،ص70.

(10) مكي شبيكة تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر د.ت،ص690.

(11) عرفات عبد العزيز، وبيومي ضحاوي: الإدارة التربوية الحديثة، القاهرة، المكتبة المصرية؛.1983م،ص23.

(12) عبد الحميد محمود النعمى ، الإدارة التعليمية وتحديات العصر، مكتبة الأنجلو المصرية:1997م، ص20).

(13) سيف الإسلام سعد عمر، الإدارة التربوية والتخطيط التربوي، مطبعة جامعة الخرطوم،2005م، ص12.

(14) ابـن منظـور أبيالفضلجـمال الديـن محمـد بـن مكـرم بـن منظـور. لسـان العرب.ط1.بـيروت: دار صـادر للطباعة،1411هـ-1990م.

(51)أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصر، المجلد الأول ط1،القاهرة عالم الكتب،2008م، ص783.

(61)أحمد إبراهيم أحمد، الإدارة المدرسية في مطلع القرن الحادي والعشرين ط1، القاهرة ،دار الفكر العربي 2003، ص15.

(17) أبو سليم محمد إبراهيم منشورات المهدية ج1 إدارة المخطوطات بالمركزية، وزارة الداخلية، الخرطوم،ط2، 1964م ص185.

(18) محمد سعيد القدادال الإمام لمهدي لوحة لثائر سوداني، الدار السودانية للكتب،،دار جامعة الخرطوم للنشر،1989م ص102.

(19) سلاطين باشا، السيف والنار في السودان، د.ت ص248.

(20) عزام أبوبكر الطيب، مرجع سابق 1992م، ص29.

(21) مكي شبيكة تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان فيالقرن التاسع عشر، د ت،،ص706.

(22) محمد إبراهيم أبو سليم، منشورات المهدية، ج1، إدارة المحفوظات المركزية وزارة الداخلية، الخرطوم، ط2، 1964م.

(23) علي محمد علي، القضاء في الدولة المهدية، القاهرة، ،ط1، 2002مم، ص38.

(24) علي محمد علي، القضاء في الدولة المهدية، القاهرة، ط1، 2002م.

(25) علي محمد علي مرجع سابق.

(26) زاهر رياض تاريخ السودان المعاصر،د،ت، ص 156.

(27) زاهر رياض ن تاريخ السودان المعاصر،د،ت،ص157.

(28) أحمد بن علي التميمي، مسند أبي يعلي الموصلي، الجزء الأول،ط1، 1404ه 1984م،ص392.

(29) مكي شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان، في القرن التاسع عشر،

(30) مكي شبيكة، مرجع سابق، ب،ت، ص71,

(31) عفاف محمد مكاوي، أساليب المدي في الدعوة الإسلامية ،مجلة جامعة دنقلا رسالة دكتوراه منشورة،2012م، ص14.

(32) محمد بشير عمر/،تاريخ الحركة الوطنية في السودان ترجمة هنري رياض ووليم رياض، الخرطوم الدار السودانية للكتب، 1980م.ص26.

المصادر والمراجع:

(1) القران الكريم.

(2) السنة النبوية.

(3) ابن منظور أبي الفضل جمال الدين بن منظور. لسان العرب.ط1.بيروت: صادر:1990م.

(4) أحمد مختار عمر وآخرون. معجم اللغة العربية المعاصر. ط 1 القاهرة، عالم الكتب: 2008م.

المراجع العربية:

(1) أحمد إبراهيم أحمد، الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق، القاهرة دار المطبوعات: 2002م.

(2) أحمد بن علي التميمي، مسند أبي يعلي الموصلي، الجزء الأول، ط1، 1984م .

(3) زاهر رياض: السودان المعاصر منذ فتح المصري حتى الاستقلال، القاهرة، 1996م

(4) سلاطين باشا السيف والنار السودان ترجمه، القاهرة: 1920م.

(5) سيف الإسلام سعد عمر، الإدارة والتخطيطالتربوي، جامعه السودان المفتوحة: 2005م.

(6) عبد الحميد محمود النعمى، مبادئ الإدارة العامة، جامعة باريس، سوربون : 1997م.

(7) عرفات عبد العزيز وبيومي، الإدارة التربوية الحديثة، القاهرة، المكتبة المصرية : 1983م.

(8) عزام ابوبكر علي الطيب، العلاقات بين الخليفة عبد الله التعايشي وقبائلالسودان : 1992م.

(9) علي محمد علي، القضاء في دوله المهدية: القاهرة مركز الدراسات السودانية: 2002م.

(10) عفاف مكاوي محمد. مجله الدراسات الإنسانية: كليه الآداب جامعه دنقلا العدد السابع، أساليب الدولة المهدية في نشر الدعوة الإسلامية بالسودان، يناير: 2012م.

(11) محمد إبراهيم أبو سليم،الخلافة وولاية العهد في المهدية، دار الوثائق المركزية 1972م).

(12) محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطاركتاب الأقضية والأحكام، ط1: 1993م.

(13) (13) مكي شبيكة: تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان) في القرن التاسع عشر بيروت: 1965م.

(14) مكي شبيكة، السودان عبر القرون، بيروت :1965م

(15) مكي شبيكة، السودان في قرن، القاهرة: 1947م.

(16) نعوم شقير، تاريخ السودان، الدار السودانية: 2014م

أثر خدمات الدفع الإلكتروني على الشمول المالي
(دراسة على عينة من عملاء البنوك التجارية السودانية بولاية الخرطوم)

أ. تسابيح عبدالشكور محمد الأمين
محاضر- كلية التجارة - جامعة النيلين

أ.د علي عبدالله الحاكم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر خدمات الدفع الإلكتروني على الشمول المالي في البنوك التجارية السودانية العاملة بولاية الخرطوم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إستناداً إلى النظرية المركزة على البنك ومراجعة الأدبيات، تم بناء نموذج الدراسة وفرضياتها إعتماداً على أدبيات الدراسة وكذلك تم الإستعانة بالدراسات السابقة في تطوير مقاييس الدراسة، وصممت إستبانه لجمع البيانات من عينة غير إحتمالية (قصدية)، حيث تم توزيع عدد (372) إستبانه وإسترد منها (365) بنسبة إستجابة بلغت (98.1 %)، وللتأكد من درجة الإعتمادية في البيانات تم إستخدام إختبار ألفا كرونباخ، وإستخدم أسلوب تحليل المسار ونمذجة المعادلة البنائية لإختبار الفرضيات. وتم إستخدام حزمة برنامج التحليل الإحصائي (AMOSv25) في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن هنالك أثر جزئي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخدمات الدفع الإلكتروني والشمول المالي، ووجود علاقة إيجابية ما بين خدمات الدفع الإلكتروني ببعد (خدمة الصراف الآلي وخدمة الإنترنت) والشمول المالي، وعدم وجود علاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني ببعد (خدمة الهاتف المحمول) والشمول المالي بالبنوك التجارية السودانية العاملة بولاية الخرطوم، وبناءاً على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة زيادة وعي عملاء البنوك بأهمية خدمات الدفع الإلكتروني والذي بدوره يعزز أدائها ويقودها إلى الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: خدمات الدفع الإلكتروني، الشمول المالي

The impact of Electronic payment Services on financial inclusion
A study on a Sample of Customers Banks
Commercial Sudanese in Khartoum State

Tasabeeh Abdalshkor Mohammed Alameen
Prof. Ali Abdullah Mohammed Al- Hakim

Abstract:

The study aimed to know the impact of electronic payment services on financial inclusion in the Sudanese commercial banks operating in Khartoum state. The study model and its hypotheses were

built based on the study literature, as well as previous studies were used to develop the study's standards, and a questionnaire was designed to collect data from a non-probability (intentional) sample. Where (372) questionnaires were distributed and (365) of them were retrieved with a response rate of (98.1 %), and to ensure the degree of reliability of the data, Cronbach's alpha test was used, and the method of path analysis and structural equation modeling was used to test hypotheses. The statistical analysis software package (AMOSv25) was used to conduct the confirmatory factor analysis of the model, and the study reached a set of results, including: that there is A partial statistically significant effect at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) for electronic payment services and financial inclusion, and the existence of a positive relationship There is no relationship between electronic payment services with a dimension (ATM service and Internet service) and financial inclusion, and there is no relationship between electronic payment services with a dimension (mobile phone service) and financial inclusion in Sudanese commercial banks operating in the state of Khartoum, Based on these results, the study recommended the need to increase the awareness of bank customers of the importance of electronic payment services, which in turn enhances their performance and leads them to financial inclusion.

Key words: Electronic payment Services، financial inclusion

المقدمة:

إزداد إهتمام المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بتحقيق الشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، وتجسد ذلك في إلتزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من إستخدامها والإستفادة منها بشكل سليم وفعال، كما عملت على حث مزودي المنتجات والخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة [1]. فالوصول إلي الخدمات المصرفية والمالية من المعضلات الكبيرة التي تواجه غالبية السكان [2]. وتشير التقارير الدولية إلى وجود تفاوت كبير بين نسب الشمول المالي في البلدان النامية ومثيلاتها في البلدان المتقدمة، ففي البلدان المتقدمة (الدنمارك، ألمانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، ...) تجاوزت نسبة السكان الذين لديهم حسابات مصرفية في أدنى حالاتها الـ 90 %، في حين لم تتجاوز هذه النسبة في البلدان النامية وفي أفضل حالاتها الـ 30 % وهو ما يشير إلى أن نسبة الإستبعاد المالي في هذه الدول تتجاوز الـ 70 %، ولا تختلف البلدان العربية بإعتبارها جزء من البلدان النامية عن ذلك (بإستثناء بلدان مجلس التعاون

الخليجي)، الأمر الذي يجعل من مسألة تقدير قيمة مؤشر الشمول المالي في هذه البلدان وقياس وتحليل تأثيراته في الإستقرار المالي، أداة مهمة وفعالة توضع أمام متخذي القرارات المالية والنقدية عند وضع سياساتهم المستقبلية[3]. ولا تزال المنطقة العربية تسجل أدني المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، و63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية. ورغم الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2011 و2017م، نجد تبايناً كبيراً بين الدول. ففي عام 2017م، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات والبحرين والكويت عند 82 % و83 % و80 % تواليا، في حين لا تتجاوز هذا الرقم 25 % في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا [4]. ويبلغ معدل الشمول المالي في السودان 15.3 %، ونسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية 21 %، {5}. وتشكل المستويات المنخفضة لدخول الأفراد وتدفقاتها غير المنتظمة وغير المتوازنة أحد عوامل جانب الطلب التي تعيق هؤلاء الأفراد من الوصول إلى وإستخدام الخدمات المالية، كما أن المستوى التعليمي يشجع الأفراد على إستخدام الخدمات المالية مما ينعكس أثره إيجابياً على الشمول المالي، ويعد التوزيع العمري للسكان البالغين أحد المحددات الرئيسة للشمول المالي. فبعض الدارسات تشير إلى أن الفتيان والشباب هم أكثر عرضة للإستبعاد المالي مقارنة بكبار السن، وكذلك يعد التمييز بين الجنسيين من العوامل المؤثرة في الشمول المالي فالنساء هم أقل حظاً في الوصول إلى أو إستخدام الخدمات المالية من الرجال {6}. لذا أطلقت الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018م-2020م(وقد تم تحديد خمسة محاور في هذه الإستراتيجية وهي: التثقيف المالي، حماية المستهلك المالي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات التمويل الأصغر، والمدفوعات الرقمية، وبحيث يتم بناء قاعدة بيانات تدعم المحاور الخمسة المذكورة وذلك لضمان دقة وتطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور {7}. وإرتبط تطور التجارة الإلكترونية والقطاع المصرفي بظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية، بحيث تتلائم مع إحتياجات العملاء من جانب وتستجيب لجميع المتغيرات التكنولوجية والإقتصادية والإجتماعية وتتفاعل معها بهدف زيادة حصتها السوقية من جانب آخر، وتقتضي تلك الإستجابة أن تغير المصارف توجهها من الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية بمعناها المالي الواسع لتتماشى مع الثورة التكنولوجية المعاصرة وما صاحبها من إستخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات لجميع أعمالها {8}. وتتيح خدمات الدفع الإلكتروني للمستخدمين الوصول إلى أرصدتهم ومعاملاتهم وإدارتها عن بُعد. فهي آلية دفع تستخدم الوسائط الإلكترونية ولا تنطوي على النقد {9}. وتشكل الخدمات المصرفية الإلكترونية إحدي الوسائل المهمة التي تحسن من مؤشرات الشمول المالي في إي إقتصاد {10}. ولهذا تم إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية كتقنية حديثة تعتمد على شبكة الإتصالات العالمية لتسهيل تلقي العملاء لخدماتهم بأسرع طريقة دون الحاجة إلى الرجوع للبنوك في أوقات دوامهم الرسمية. فإستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية يساعد المؤسسات بشكل عام والمصرفية بشكل خاص على النمو بشكل أسرع

وتحقيق مستويات دخل أعلى، وذلك من خلال تفعيل مفهوم الشمول المالي وربطه بالخدمات المصرفية الإلكترونية {11}.

مشكلة الدراسة:

لا يزال السودان يعاني من ضعف الشمول المالي نتيجة لعدم إهتمام المؤسسات المصرفية بتوسيع قاعدة الشمول المالى من أجل الوصول إلي الخدمات المالية وإستخدامها من قبل العملاء بالجودة التي تمكن أي مؤسسة تسعى للحصول على ميزة تنافسية. لذلك كان لابد من تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلي الإعتماد على خدمات الدفع الإلكتروني كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي. والسعى لضم الفئات الغير مستفيدة من الخدمات المصرفية، وخلق منظومة تبعد الأفراد عن التعاملات بالنقود وتحقيق منظومة إلكترونية تتحكم في كل التعاملات المالية، بالإضافة إلي زيادة الإختراق البنكي، وزيادة نسبة عدد عملاء البنوك.

على الرغم من أهمية الشمول المالي وخدمات الدفع الإلكتروني في قطاع البنوك التجارية وندرة تناول هذه العلاقة في الدراسات السابقة، إلا أن هناك بعض الدراسات السابقة درست العلاقة بين الخدمات المصرفية الإلكترونية والشمول المالي في دول آسيوية وأفريقية نامية كدراسة [12]، ودراسة [13]. ودول عربية نامية كدراسة [14] لخدمة التنمية الريفية- الجزائر بالإعتماد على تحليل بيانات ومؤشرات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر، ودراسة [10] دراسة تحليلية في الجهاز المصرفي العراقي عن طريق تحليل البيانات والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي. ودراسة [15] بالتطبيق على موظفين البنوك التجارية العراقية. أمَا في السودان تناولت دراسة (15) الخدمات المصرفية الإلكترونية كمتغير معدل والشمول المالي كمتغير مستقل وبأبعاد مختلفة (المحور الإجتماعي، المحور الإقتصادي، المحور الإستراتيجي) بالتطبيق على بنك النيل. يلاحظ أن هناك قلة في الدراسات في الوطن العربي، وفي السودان بصفة خاصة. وبناءاً على ما تقدم تسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال المتعلق بما هو أثر خدمات الدفع الإلكتروني على الشمول المالي؟

فرضيات الدراسة:

العلاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني والشمول المالي:

بالرجوع إلي الدراسات السابقة التي أشارت الي وجود علاقة بين الخدمات الإلكترونية والشمول المالي، أفادت دراسة [14] إلي أن الخدمات المصرفية الإلكترونية (الصراف الآلي، الهاتف المحمول) لها تأثير إيجابي على الشمول المالي. وأشارت دراسة [11] توجد علاقة إيجابية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، عبر الهاتف المحمول) والشمول المالي. وأثبتت دراسة [9] إلي وجود علاقة طردية وقوية بين تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية (الصراف الآلي، الهاتف المحمول) على الشمول المالي. وخلصت دراسة (10) إلى وجود علاقة إيجابية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية والشمول المالي. **ومن هنا يمكن إستنتاج الفرضية الرئيسية: هنالك علاقة إيجابية ما بين خدمات الدفع الإلكتروني والشمول المالي.**

وتتفرع منها الفروض التالية:

1.هنالك علاقة إيجابية بين خدمة الصراف الآلي والشمول المالي.

2.هنالك علاقة إيجابية بين خدمة الإنترنت والشمول المالي.

3.هنالك علاقة إيجابية بين خدمة الهاتف المحمول والشمول المالي.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في إستخدام النظرية المركزة على البنك **Bank-Focused Theory** في صياغ متغيرات الدراسة (خدمات الدفع الإلكتروني، الشمول المالي)، وعدم وجود دراسات ميدانية كآفية إهتمت بموضوع تطبيق خدمات الدفع الإلكتروني وعلاقته بالشمول المالي في البنوك التجارية بالدول النامية، وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في مساعدة متخذي القرار لمعرفة تأثير خدمات الدفع الإلكتروني على الشمول المالي وأي من أبعاد خدمات الدفع الإلكتروني أكثر تأثيراً على الشمول المالي، كما تساهم فيما سوف تصل إليه الدراسة من نتائج وما سوف تطرقه من مقترحات وتوصيات متعلقة بخدمات الدفع الإلكتروني والشمول المالي وإمكانية الإستفادة من مخرجات الدراسة في الواقع العملي للبنوك التجارية السودانية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لإختبار العلاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني بأبعاده (خدمة الصراف الآلي، خدمة الإنترنت، خدمة الهاتف المحمول) والشمول المالي، وقياس أثر خدمات الدفع الإلكتروني على الشمول المالي في البنوك التجارية السودانية.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: ركزت هذه الدراسة على عينة من (عملاء) البنوك التجارية السودانية العاملة بولاية الخرطوم.

الحدودالمكانية:

البنوك التجارية السودانية العاملة بولاية الخرطوم وهم (بنك الخرطوم، بنك المزارع التجاري، بنك فيصل الإسلامي، بنك الجزيرة السوداني الأردني، بنك تنمية الصادرات، بنك أمدرمان الوطني، بنك النيلين، بنك النيل، بنك الخليج، بنك البركة السوداني، بنك العربي السوداني، بنك السعودي السوداني، بنك الثروة الحيوانية، بنك التضامن الإسلامي، بنك الإسلامي السوداني، بنك العمال الوطني، بنك السلام، بنك السوداني الفرنسي).

الحدودالزمانية: تم جمع بيانات الدراسة في الفترة 2020م.

نظرية الدراسة:

النظرية المركزة على البنك: Bank-Focused Theory :

من أجل توفير أساس نظري متماسك ومزيد من التطور والمساهمة في إثراء البحث العلمي، تم إستخدام النظرية المركزة على البنك والتي أبرزت أدوار البنوك التجارية في توفير المنصات الإلكترونية كأدوات حقيقية لتلبية الإحتياجات المصرفية لعملائها. حيث أدخلت التكنولوجيا

طرقاً جديدة لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية إلى العملاء، مثل خدمات أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول بدلاً من النمط التقليدي للفروع. هذه التطورات في الصناعة المصرفية لها آثار إيجابية على جودة الخدمة ومستقبل الأنشطة المصرفية. وقدرة المؤسسة المالية على تقديم المنتجات والخدمات بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، هي مفتاح الأداء وربحية القطاع المصرفي. عندما يستخدم العملاء الخدمات المصرفية الإلكترونية، يمكنهم من الوصول إلي الخدمات من أي مكان دون زيارة الفرع. ولهذا تعتبر الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية بمثابة جسر بين المؤسسات والأفراد المستبعدين من الوصول إلي الخدمات المالية لتعزيز الشمول المالي. وإستخدام تقنيات قادرة على العمل دون إنقطاع مصممة لتوفير الراحة والسرية والنزاهة حتي يشعر العملاء بالأمان عند إجراء معاملاتهم. وإستخدمت النظرية المركزة على البنك في العديد من الدراسات العلمية المنشورة في مجلات محكمة، كدراسة {16}، ودراسة {17}، ودراسة {18}، {19}، ودراسة {20}، ودراسة {21}، ودراسة {22}، ودراسة {23}.

نموذج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الإطلاع على العديد من الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم ربطها ما بين متغيرات الدراسة وبناء نموذج الدراسة الواضح في الشكل رقم (1) أدناه.

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

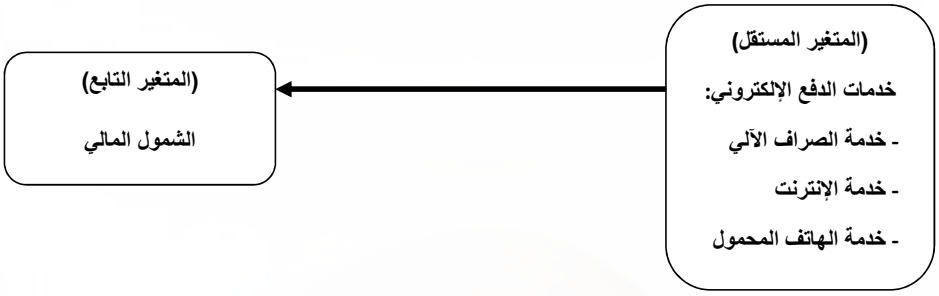

المصدر: إعداد الباحثون، 2019.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم خدمات الدفع الإلكترونيElectronic payment Services) :)

شهدت دول العالم المتقدم ثورة متسارعة في العمل المصرفي إذ إنتقل من (المصارف التقليدية) التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات يتم فيها تبادل المستندات والنقود المعدنية والورقية إلي (المصارف الإفتراضية) التي تعتمد على الركائز أو الوسائط الإلكترونية لذا فقد ظهرت المصارف الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية، ويستخدم تعبير المصارف الإلكترونية للدلالة على المعاملات المالية التي تتصل بالمصرف والتي يقوم بها الزبائن من أي مكان وفي أي وقت من خلال الكومبيوتر {24}. فإن تبني تكنلولوجيا الإتصال والمعلومات ساهم بشكل جذري

في تغيير مفاهيم عدة وإستحداث مفاهيم جديدة مثل التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية إذ طغي الإنترنت علي طبيعة عملهم، ومن أجل ضمان القيام بمختلف أعمالهم بشكل فعال وسريع وآمن إستوجب تطوير أدوات الدفع وإضفاء الطابع الإلكتروني عليها [25]. الدفع الإلكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الآمنة. وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية وآمن وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة [26]. أي تقديم المؤسسات لخدماتها عبر الوسائل الإلكترونية في المنزل والمكتب وبواسطة الهاتف الجوال والإنترنت وغيرها من الركائز الإلكترونية المتطورة المعروفة في عالم تكنولوجيا المعلومات [27].

خدمة الصراف الآلي: (ATM Service):

يعتبر الصراف الآلي آلية لإتمام العمل المصرفي وذلك من خلال نشر الآلات بأماكن مختلفة، وتكون متصلة بشبكة الكمبيوتر بالمصرف، وتعد هذه الآلات من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للعملاء، وذلك بالوصول لبياناتهم وحساباتهم فوراً، كما يمكن إستخدامه في العديد من العمليات المصرفية [28]. حيث يسمح للمستخدمين المصرح لهم، الذين يستخدمون بطاقات بلاستيكية قابلة للقراءة آلياً، لسحب الأموال من حساباتهم أو الوصول الى خدمات أخرى، مثل الإستفسار عن الرصيد وتحويل الأموال وقبول الودائع {29}. ويستطيع العميل أن يسحب من حسابه يومياً وطوال الأسبوع والعام وبالإجازات ومن أي ماكينة صراف آلي {30}.

خدمة الإنترنت:(Internet Service) :

تسمح هذه الخدمة لزبائن المؤسسات البنكية بالقيام بالمعاملات المالية من خلال الدخول إلي الصفحة الإلكترونية التي تشغلها المؤسسة البنكية عبر الإنترنت، حيث تسمح هذه الخدمة المريحة الآمنة للزبائن الذين لديهم بطاقات للسحب الآلي من الدخول لمعلوماتهم البنكية من أي مكان وعلى مدار الساعة سواء من المنزل أو المكتب، وذلك بأن يفتح الزبون الموقع الإلكتروني للبنك ويدخل للموقع المخصص للخدمة البنكية ثم يدخل الرقم السري وهناك بعض البنوك التي تطلب معلومات إضافية ُ لمزيد من السرية والحماية كما يتم إعطاء الزبون رقم شخصي تعريفي له PIN لتسهيل الدخول و إجراء المعاملات المالية {31}.

خدمة الهاتف المحمول: (Mobile phone Service)

هي تلك الخدمات المصرفية التي تقدم من خلال جهاز المحمول (الموبايل) عن طريق إستخدام المستفيد رقم سري يتيح له الدخول إلي حسابه لمعرفة رصيده أو الخصم منه مقابل تنفيذ أي خدمة مصرفية {32}.

مفهوم الشمول المالي: financial inclusion))

إزداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول التي تهدف إلي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكآفة شرائح المجتمع وتمكينهم من إستخدام كآفة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة. وحينذاك تم

إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام 2008م الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم مابين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف علي تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والإستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلي إعداد الزيارات التعليمية ذات المجال. وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009م بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، وإنضمت مصر للتحالف الدولي عام 2013م وعقد المؤتمر السنوي هذا العام في مصر بعد مقارنتها بعدد من البلدان الآخري في المنطقة العربية والشرق الأوسط {33}. وقد أصدرت لجنة بازل في 31 مارس 2016م وثيقة إسترشادية حول المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة بخصوص التنظيم والإشراف علي المؤسسات المرتبطة بالشمول المالي، وإتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية ويوضح الشكل التالى المؤشرات الرئيسية للشمول المالي: الوصول إلي الخدمات المالية، إستخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية {34}. عرفه البنك الدولي بأنه «نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية {35}. وأيضاً عرف الشمول المالي بانه العملية التي يتم من خلالها جعل كآفة المعاملات المالية لأفراد ومؤسسات المجتمع مرتبطة بالمؤسسات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة تتسم بالشفافية والعدالة وذات تكاليف معقولة ومناسبة لكل أفراد المجتمع» {36}. وعرف مركز الإشتمال المالي في واشنطن الشمول المالي بأنه «الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلي مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية، وبأسعار مناسبة، وبأسلوب ملائم يحفظ كرامة العملاء {37}.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لأنه يتناسب مع الظاهرة موضوع البحث، والذي يهدف إلى وصف خصائص المجتمع المراد دراسته وطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في خدمات الدفع الإلكتروني كمتغير مستقل، الشمول المالي كمتغير تابع، حيث تم جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانات وتم جمع البيانات الثانوية من خلال الدوريات والأوراق العلمية. كما اعتمدت هذه الدراسة على مقاييس تم إستخدامها في دراسات سابقة، وتم إدخال بعض التعديلات المناسبة عليها لكي تتناسب مع طبيعتها، فيما يتعلق بقياس خدمات الدفع الإلكتروني فقد تم الإعتماد على مقياس يتضمن (19) عبارة مكونه من ثلاثة أبعاد وهي (خدمة الصراف الآلي، خدمة الإنترنت، خدمة الهاتف المحمول) تم تطويرها بواسطة دراسة {38}، {39}، أمّا الشمول المالي فقد تم قياسه بالإعتماد على مقياس مكون من (15) عبارة وهذا المقياس تم تطويره بواسطة {40}، كما تم

الإعتماد على الإستبانه كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية للدراسة، تم توزيعها على عينة من عملاء البنوك التجارية السودانية في ولاية الخرطوم، تصميم الإستبانه وفق مقياس ليكرت الخماسي والذي يتراوح ما بين (موافق بشدة = 5 الى غير موافق بشدة =1)، وتم مراعاة كل الجوانب الأساسية في صياغة الأسئلة لتحقيق الترابط بين المتغيرات، وتم عرض الإستبانه علي عدد من المحكمين، وقد أعتبر الباحثون الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري وصدق المحتوي لأداة الدراسة وبالتالي فإن الأداة أصبحت صالحة لقياس ما وضعت له، وبذلك تم تصميم الإستبانه في صورتها النهائية، ولقد تكون مجتمع الدراسة من عينة من عملاء البنوك التجارية السودانية بولاية الخرطوم وتم إختيار مفرداتها عن طريق أسلوب العينة غير الإحتمالية (قصدية)، وتم توزيع (372) إستبانه على عملاء المصارف المبحوثة وتم إسترداد (365) إستبانه جميعها صالحة للتحليل بنسبة إستجابة بلغت (98.1 %)، أعتمد الباحثون في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية، وبالتحديد إستخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا، تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة.

تحليل البيانات:

إحتوت البيانات الأساسية على خمسة عناصر كمتغيرات تحكمية وهي النوع: حيث بلغت نسبة الذكور (71.2 %) بينما تشكل نسبة الإناث (28.8 %). العمر: كما أظهر توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية أن الفئة 45- وأقل من 55 سنة شكلت نسبة (41.4 %)، وهي أكبر نسبة، بينما شكلت الفئة أقل من 25 سنة نسبة (4.7 %)، وهي أصغر سنة، بينما شكلت الفئة 35- أقل من 45 سنة نسبة بلغت (25.8 %)، وشكلت الفئة 25- أقل من 35 سنة بلغت (14.2 %)، وشكلت الفئة 55 فأكثر نسبة بلغت (14 %). المؤهل العلمي: فيوضح أن الفئة الجامعية بلغت نسبتهم (66.8 %)، وهي أكبر نسبة، ثم فئة دون الجامعي بلغت نسبتهم (24.4 %)، وتليهم فئة فوق الجامعي وبلغت نسبتهم (8.8 %)، وهي أصغر نسبة. ومن حيث مكان العمل فيوضح أن فئة دون عمل بلغت نسبتهم (55.3 %)، وهي أكبر نسبة، وتليها فئة أعمال حرة وبلغت نسبتهم (19.2 %)، ثم فئة المعاش وبلغت نسبتهم (17 %)، ومن ثم فئة موظف قطاع خاص وبلغت نسبتهم (7.1 %)، وتليها فئة موظف قطاع حكومي وبلغت نسبتهم (1.1 %)، وهي أصغر نسبة. الدخل الشهري: فقد تبين أن أقل من 20,000 بلغت نسبتهم (70.4 %)، وهي أكبر نسبة، ومن ثم 20,000 وأقل من 30,000 بلغت نسبتهم (8.2 %)، وأيضاً 50,000 فأكثر بلغت نسبتهم (8.2 %)، ثم 30,000 وأقل من 40,000 بلغت نسبتهم (7.9 %)، وتليها 40,000 وأقل من 50,000 وبلغت نسبتهم (5.2 %)، وهي أصغر نسبة. ومن حيث سنوات التعامل مع البنك 20 فأكثر بلغت نسبتهم (40.6 %)، وهي أكبر نسبة، ثم 15- وأقل من 20 بلغت نسبتهم (30.1 %)، وتليها 10- أقل من 15 وبلغت نسبتهم (14.8 %)، ثم 5- أقل من 10 وبلغت نسبتهم (7.7 %)، وتليها أقل من 5 سنوات وبلغت نسبتهم (6.8 %)، وهي أصغر نسبة. سبب إختيار البنك: فقد أوضح التحليل أن سهولة الحصول على الخدمة بلغت نسبتهم (42 %)، وهي أكبر نسبة، ومن ثم الإعتمادية بلغت نسبتهم

(21.1 %)، ثم سرعة الإستجابة بلغت نسبتهم (15.8 %)، ثم الأمان بلغت نسبتهم (11 %)، وتليها المصداقية بلغت نسبتهم (10.1 %)، وهي أصغر نسبة.

التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة:

تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي لأجل إختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكآمنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال. تم إستخدام المصفوفة التي تتضمن هذة الإرتباطات الجزئية في إختبار النموذج وذلك بإستخدام برنامج PLS)). وإعتمد البحث في تطبيق التحليل العاملي التوكيدي من خلال برنامج التحليل الإحصائي (AMOSv25) وإتضح من التحليل أن البنوك التجارية تهتم بخدمات الدفع الإلكتروني، وفي ضوء إفتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة لإختبار الفرضية. وللحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وقد أظهرت نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل (خدمات الدفع الإلكتروني) على جودة هذه المطابقة، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (2) أدناه.

الشكل رقم (2): التحليل العاملى التوكيدى لخدمات الدفع الإلكترونى

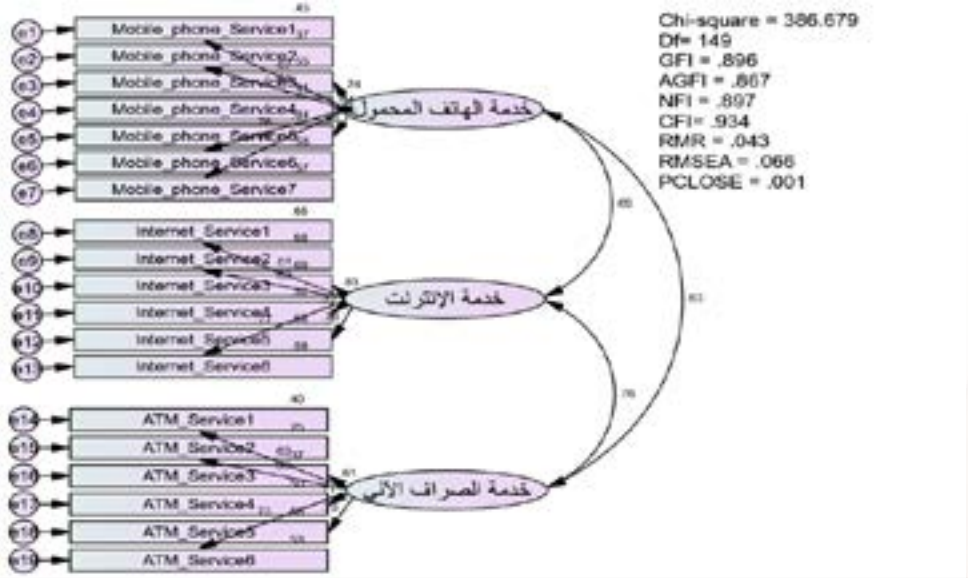

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية (2022م).

تحليل الإعتمادية والصلاحية:

يستخدم تحليل الإتساق للعثور على الإتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم إحتساب قيمة (ألفاكرو نباخ) للعثور على إتساق البيانات الداخلي وإستناداً على إقتراح (Hair et al, 2010 اقترح أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 عن طريق (CR) الموثوقية المركبة وكذلك إحتساب كل من (AVE,(MSV, MaxR(H للتأكد من صلاحية النموذج. والجدول التالي يوضح ألفا بعد التحليل العاملي التوكيدي.

الجدول رقم (1): ألفا بعد التحليل العاملي التوكيدي لخدمات الدفع الإلكتروني

	CR	AVE	MSV	Max-(R(H	خدمة الإنترنت	خدمة الهاتف المحمول	خدمة الصراف الآلي
خدمة الإنترنت	0.907	0.619	0.570	0.911	0.787		
خدمة الهاتف المحمول	0.878	0.509	0.429	0.886	0.655	0.714	
خدمة الصراف الآلي	0.822	0.438	0.570	0.836	0.755	0.629	0.662

Significance: †p < 0.100 * p < 0.050 ** p < 0.010 *** p < 0.00

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح ان قيمة (CR) لكآفة المتغيرات أكبر من الشرط الذي حدده (Hair et 2010) أي أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70. في حين ان قيمة متوسط نسبة التباين المفسر لكآفة الأبعاد تزيد عن الحد المقبول 0.5.

إختبار فرضيات الدراسة:

[SEM Structural Equation Modeling] نمذجة المعادلة البنائية:

أعتمد الباحثوث في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وبمعنى أوسع تُمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات. وبالتحديد إستخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب متعددة مزايا، تتناسب مع طبيعة الدراسة في هذا البحث، وفيما يلي عرض مختصر لهذا الأسلوب.

تحليل المسار Path Analysis:

وهو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، والتي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أومتقطعة، ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة بهدف تحديد أهم المؤشرات أو العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أو المتغيرات التابعة، حيث أن نمذجة المعادلة البنائية

تجمع بين أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد والتحليل العاملي (Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996) ويستخدم تحليل المسار فيما يماثلا لأغراض التي يستخدم فيها تحليل الإنحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر إمتداداً لتحليل الإنحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار أكثر فعالية حيث أنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات،The Modeling of Interactions وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس، والإرتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة ((Jeonghoon ,2002.

الفرضية الرئيسية: العلاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني والشمول المالي.

الشكل رقم (3): العلاقة بين خدمات الدفع الإلكترونى والشمول المالى

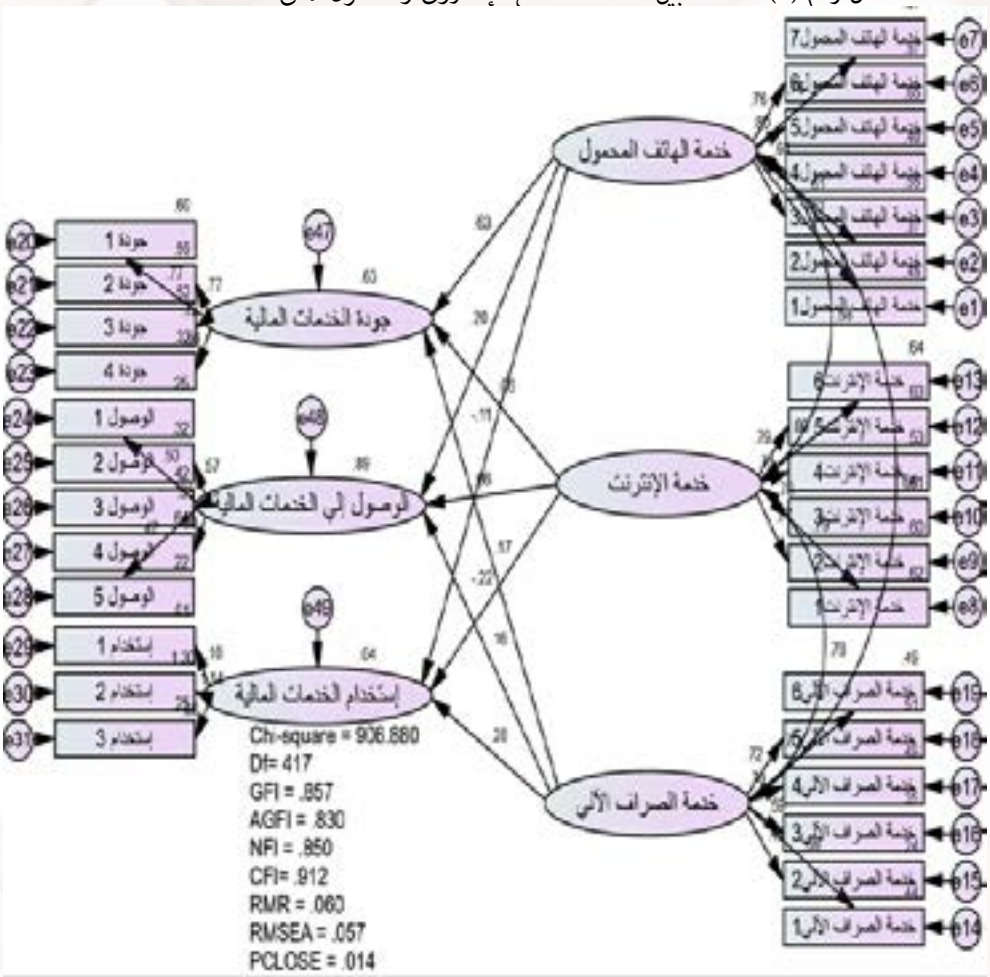

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية (2022م).

جـدول رقـم (2): قيـم تحليـل المسـار مـن خدمـات الدفـع الإلكـتروني إلى الشـمول المـالي (Estimate): هنالـك أثـر ذو دلالـة إحصائيـة عنـد مسـتوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) لخدمـات الدفـع الإلكـتروني والشـمول المـالي.

			Estimate	S.E.	C.R.	P	نتائج الدراسة
جودة الخدمات المالية	--->	خدمة الصراف الآلي	0.816	0.107	7.629	***	يوجد تاثير
الوصول إلي الخدمات المالية	--->	خدمة الصراف الآلي	0.199	0.064	3.124	0.002	يوجد تاثير
إستخدام الخدمات المالية	--->	خدمة الصراف الآلي	-0.022	0.029	-0.754	0.451	لا يوجد تاثير
جودة الخدمات المالية	--->	خدمة الإنترنت	0.049	0.079	0.627	0.531	لا يوجد تاثير
الوصول إلي الخدمات المالية	--->	خدمة الإنترنت	0.41	0.066	6.204	***	يوجد تاثير
إستخدام الخدمات المالية	--->	خدمة الإنترنت	-0.028	0.029	-0.966	0.334	لا يوجد تاثير
جودة الخدمات المالية	--->	خدمة الهاتف المحمول	0.174	0.104	1.675	0.094	لا يوجد تاثير
الوصول إلي الخدمات المالية	--->	خدمة الهاتف المحمول	0.131	0.071	1.838	0.066	لا يوجد تاثير
إستخدام الخدمات المالية	--->	خدمة الهاتف المحمول	0.046	0.054	0.837	0.402	لا يوجد تاثير

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية (2202م).

مناقشة نتائج الفرضيات:

من خلال بيانات الجدول أعلاه وإستناداً علي مستوى الدلالة المعتمد (0.05) فانه يتضح الآتي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الصراف الآلي علي جودة الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أقل من 0.05 ويساوي **0.000**
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الصراف الآلي علي الوصول إلي الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أقل من 0.05 ويساوي **0.000**
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الصراف الآلي علي إستخدام الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أكبر من 0.05 ويساوي **0.451**
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الإنترنت علي جودة الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أكبر من 0.05 ويساوي **0.531**
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الإنترنت علي الوصول إلي الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أقل من 0.05 ويساوي **0.000**
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الإنترنت علي إستخدام الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أكبر من 0.05 ويساوي **0.334**
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الهاتف المحمول علي جودة الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أكبر من 0.05 ويساوي **0.094**
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الهاتف المحمول علي الوصول إلي الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أكبر من 0.05 ويساوي **0.066**
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) لخدمة الهاتف المحمول علي إستخدام الخدمات المالية لان مستوي المعنوية أكبر من 0.05 ويساوي **0.402**

أظهرت النتائج من واقع تحليل البيانات بأنه توجد علاقة جزئية بين أبعاد خدمات الدفع الإلكتروني (خدمة الصراف الآلي، خدمة الإنترنت، خدمة الهاتف المحمول) والشمول المالي، حيث أظهرت وجود علاقة إيجابية بين خدمة الصراف الآلي وخدمة الإنترنت والشمول المالي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة {12} إلى وجود علاقة إيجابية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية والشمول المالي، ودراسة {41} أشارت إلى وجود تأثير معنوى موجب لإستخدام خدمة ماكينات الصراف الآلي على الشمول المالي، ودراسة {42} إلي أن الخدمات المصرفية الرقمية عبر (الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدمات أجهزة الصراف الآلي) أثرت بشكل كبير وإيجابي على الشمول المالي، ودراسة {14} إلي أن الخدمات المصرفية الإلكترونية (الصراف الآلي، الهاتف المحمول) لها تأثير إيجابي على الشمول المالي، ودراسة {11} توجد علاقة إيجابية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال بعدي (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، عبر الهاتف المحمول) والشمول المالي، ودراسة {10} إلي وجود علاقة طردية وقوية بين تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية (الصراف الآلي، الهاتف

المحمول) والشمول المالي، وتختلف مع دراسة {2} توجد علاقة إيجابية بين خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف المحمول والشمول المالي، ودراسة {43} أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة وسهولة إستخدامها وأمان نظام الدفع للخدمة المقدمة عبر الهاتف المحمول على الشمول المالي. ويعزى هذا الإختلاف إلى إختلاف طبيعة الدراسة المتمثلة في ثقافة وسياسات البنوك بالدول المتقدمة، كما أن إدراك ووعي البنوك التجارية لخدمات الدفع الإلكتروني في تلك الدول يختلف تماماً عن الدول النامية، ومن هنا يمكن تبرير نتائج الدراسة إلى أن خدمات الدفع الإلكتروني لا يؤثر مباشرة على الشمول المالي إلا بوجود متغير آخر (وسيط أو معدل) يقوي العلاقة.

محددات الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة من عملاء البنوك التجارية السودانية العاملة بولاية الخرطوم فقط، تم إستخدام الإستبيان لجمع بيانات العينة وفيه تم الإعتماد على نوعية الأسئلة المغلقة والتي لا تسمح للمبحوثين بالإجابة على الأسئلة حسب نمطه وأسلوبه الشخصي وحصره في عدد من الإجابات المحددة مسبقاً. كما لم تتناول الدراسة متغيرات أخرى كمتغير وسيط ومتغير معدل والتي من المحتمل أن تكون لها تأثير على العلاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني والشمول المالي.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني والشمول المالي في البنوك التجارية السودانية العاملة بولاية الخرطوم من خلال إستخدام النظرية المركزة على البنك كأساس لبناء نموذج الدراسة الذي تم تطويره من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة. حيث إستخدمت الدراسة نمذجة المعادلة البنائية لإختبار فرضياتها والإجابة على أسئلتها الفرعية، وتبين هذه الدراسة أن على متخذي القرار بالبنوك ضرورة الإهتمام بخدمات الدفع الإلكتروني بإعتبارها أدوات تشجع وتساعد عملاء البنوك التجارية في توفير فهم أفضل لهم فيما يتعلق بموضوع الشمول المالي ومساهمته فى تحقيق فوائد عديدة لكآفة شرائح المجتمع، حيث أنه يعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويقود إلى الإستقرار المالى فضلاً عن محاربته للفقر والبطالة، نتائج هذه الدراسة قد تكون مفيدة للممارسين بالمصارف التجارية خاصة عندما تؤخذ نتائجها في الحسبان حيث يمكن الإستفادة من نتائجها في معرفة أكثر العوامل المكونة لخدمات الدفع الإلكتروني من واقع التطبيق المؤثرة على الشمول المالي بالبنوك التجارية وبالتالي تشكل دراسة هذه العوامل فرص يستفاد منها في البنوك محل الدراسة، وللتعرف على المشاكل التي تواجه عملاء البنوك التجارية في إستخدام خدمات الدفع الإلكتروني والتوصية بمعالجتها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

وجود أثر جزئي في العلاقة بين خدمات الدفع الإلكتروني والشمول المالي في البنوك التجارية السودانية بولاية الخرطوم، حيث أن هنالك علاقة إيجابية بين خدمات الدفع الإلكتروني بأبعاد خدمة الصراف الآلي وخدمة الإنترنت والشمول المالي، ولا توجد علاقة إيجابية بين خدمة الهاتف

المحمول والشمول المالي، حيث تعتبر هذه النتائج بمثابة دليل إسترشادي للبنوك التجارية السودانية بولاية الخرطوم يمكن أن يعزز من الشمول المالي لديها وكذلك بمثابة مرجعية في مجال البحوث المستقبلية.

وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بـــ :

1.زيادة الوعي بخدمات الدفع الإلكتروني من قبل البنوك التجارية السودانية وذلك لما له من آثار واضحة على الشمول المالي لهذه البنوك وإستمراريتها.

2.التأكيد على ضرورة الإهتمام بخدمة الهاتف المحمول بإعتبارها أداة مهمة تساعد على الوصول وإستخدام الخدمات المالية لتعزيز الإدماج المالي للسكان الذين ليس لديهم حسابات مصرفية في البلدان النامية.

3.ضرورة تطوير البنية التحتية التكنلولوجية للبنوك التجارية لتحفيز ودعم إستخدام خدمات الدفع الإلكتروني.

4.ينبغي على البنوك التجارية السودانية بتكثيف التسويق الإلكتروني لخدمات الدفع الإلكتروني لزيادة الإختراق البنكي لعملائها.

5.العمل على تنظيم حملات توعية مالية عبر المواقع والصفحات الرسمية للبنوك.

6.ضرورة تقديم برنامج التوجيه المالي وإستهداف الفئآت الضعيفة لتعليمهم المهارات الأساسية للمشاركة عبر الإنترنت وعبر الهاتف المحمول.

7.العمل على خفض تكاليف المعاملات التي تقلل من وصول ذوي الدخل المنخفض إلي الخدمات المالية.

8.ضرورة تبسيط الشروط والإجراءات لجذب كآفة الفئآت للقطاع المصرفي، خاصة فئة الشباب والنساء.

9.ينبغي على البنوك التجارية التحقيق في الأسباب المسؤولة عن الإستبعاد المالي وتطبيق إستراتيجية الشمول المالي، ودمج الفقراء والمهمشين في النظام المالي الرسمي.

10. يجب على البنوك التجارية السودانية إعطاء نفس الأهمية للوصول إلي الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية مقارنة بإستخدام الخدمات المالية.

الهوامش:

(1) بوتبينة، حدة. **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث إستطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة- الجزائر، 2018م، ص2.

(2) عبدالله، ميسون إبراهيم محمد، البشير، إبراهيم فضل المولي. **دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الدراسات العليا، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، 2018م.

(3) العراقي، بشار احمد، النعيمي، زهراء احمد. **الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية**، مجلة جامعة جيهان-اربيل في العلوم الإدارية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان، العدد (2)، 2018م، ص104.

(4) تقرير الأمانة العامة في إتحاد المصارف العربية. **واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه**، العدد 458، 2020م، ص84.

(5) مروان، بن قيدة، رشيد، بو عافية. **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (9)، العدد (1)، 2018م، ص97-100.

(6) العراقي، بشار احمد، النعمة، سمير فخري. **المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، المجلد (12)، العدد (67)، 2019م، ص189-190.

(7) تقرير الإستقرار المالي، البنك المركزي الأردني، 2017م، ص و.

(8) محمد، ممدوح عبدالفتاح أحمد. **العوامل المؤثرة والمعيقة لتبني العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية**، المجلة العربية للإدارة، كلية التجارة-جامعة كفر الشيخ، المجلد (41)، العدد (4)، 2021م، ص223.

(9) Purwandari et al, Betty. **Factors Affecting Switching Intention from Cash on Delivery to E-Payment Services in C2C E-Commerce Transactions: COVID-19, Transaction**, and Technology Perspectives, Emerging Science Journal 2022, Vol. 6, Special Issue ISSN: 26109182-.

(10) الإمام، صلاح الدين محمد أمين، علي، ايسر رزاق عبد. **تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية في مؤشرات قياس الشمول المالي-دراسة تحليلية في الجهاز المصرفي العراقي**، مجلة دنانير، الجامعة التقنية الوسطى/الكلية التقنية الإدارية/ بغداد، المجلد (1)، العدد (21)، 2021م، ص457-458.

(11) الخزرجي، فؤاد محمد عبدالله. **مدى إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في الشمول المالي -دراسة ميدانية على موظفين البنوك العراقية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، 2020م، ص257-260.

(12) Dhar, Sujoy Kumar. **Role of Electronic Banking in Financial Inclusion**, Faculty Member, IBS Business School, Kolkata, 9831581363 (Mob) 2015 ,pp117-.

(13) Nwude et al, E. Chuke. **THE ROLE OF ELECTRONIC BANKING AS A TOOL TOFINANCIAL INCLUSION IN NIGERIA**, Noble International Journal of Business and Management Research 2020, Vol. 04, No. 01, pp: 0108-.

(14) بولحبال، سميرة، نجيب الله، حاكمي. **أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية-الجزائر**، مركز البحث في الإقتصاد المطبق من أجل التنمية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (6)، العدد (1)، 2019م، ص22-37.

(15) حسن، عماد الدين محمد محمود. **الدور المعدل للخدمات المصرفية الإلكترونية في العلاقة بين الشمول المالي والميزة التنافسية في المصارف السودانية- بالتطبيق على بنك النيل**، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الدكتوراه بالمقررات والبحث في إدارة الأعمال، رسالة منشورة، 2019م، ص4.

(16) Mwando, Sammy. **Contribution Of Agency Banking On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya**, Journal of Economics and Sustainable Development 2013, Vol.4, No.20, ISSN 22222855-.

(17) WAWIRA, NJAGI JOYCE. **CONTRIBUTIONS OF AGENCY BANKING ON FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA**, A RESEARCH PROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS OF THE AWARD OF MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION DEGREE OF KENYATTA UNIVERSITY, 2013, 14.

(18) NDAMBUKI, DENNIS. **THE EFFECT OF AGENCY BANKING ON PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA**, A RESEARCH PROJECT SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD OF THE DEGREE OF MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION, SCHOOL OF BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI, 2016, 16.

(19) .(19) Jenevive, Obiekwe Chinelo, Anyanwaokoro ,Mike. **Electronic Payment Methods and Profitability of Banking Firms in Nigeria: A Panel Data Analysis**, International Journal of Finance and Accounting 2017, 6(3): 6774-.

(20) Gichuki, Joseph Muthee, e Jagongo, Ambrose. **Electronic Banking and Accessibility of Financial Services in Commercial Banks: Theoretical and Empirical Literature Review**, International Journal of Management and Commerce Innovations,2018 Vol. 5, Issue 2, pp: (818828-), Month: October 2017- March 2018, Available at: www.researchpublish.com.

(21) Aluoch, Kenneth Omondi, Odondo, Alphonce, Ndede, Charles Otieno. **EFFECT OF ALTERNATIVE FINANCIAL DELIVERY CHANNELS ON PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS: A SURVEY OF COMMERCIAL BANKS IN KISUMU CITY, KENYA**, International Journal of Economics, Commerce and Management 2018, United Kingdom Vol. VI, Issue 8, 227256-.

(22) Dzombo, Gift Kimonge, Kilika, James M., Maingi James. **The Mediating Effect of Financial Inclusion on the Relationship between Branchless Banking Strategy and Performance of Commercial Banks in an Emerging market Context: The Case of Kenya**, International Journal of Economics and Finance 2018, Vol. 10, No. 7, 161176-.

(23) Mwariri, Paul Mwaniki, Awuor, Prof. Emmanuel. **Influence of Adoption of Agency Banking Strategy on the Financial Performance of Micro-Finance Institution in Nanyuki Town, Kenya**, Journal of Finance and Accounting 2020, Volume 4 /Issue 4 //Page 2535-.

(24) (24). طاهر، هديل عادل طاهر. **تقنيات الصيرفة الإلكترونية وتأثيرها في جودة الخدمة المصرفية**، مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة الواحد والأربعون-العدد منه أربعة عشر، 2018م، ص136.

(25) (25). سالم، أبوبكر، قاجة، آمنة. **قراءة في الأهمية الإقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني-نموذج التجربة الماليزية**، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، رقم المجلد (1)، العدد (1) ديسمبر، 2017م، ص42-43.

(26) هباني، سالية فاروق. **وسائل الدفع الإلكتروني الأشهر والأوسع نطاقاً**، مجلة المصرفي، إدارة البحوث والتنمية، العدد (88)، 2018م، ص34.

(27) الفليح، فلاح نصرت فليح. **المسؤولية المدنية لمزود خدمات الدفع الإلكتروني-دراسة مقارنة**، جامعة الشرق الأوسط-كلية الحقوق، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص(منشورة)، 2021م، ص26.

(28) المقصبي، اسماعيل عيسي محمد، رحيل، أدهم عبدالولي حسين، بو فروة، كمال سعد محمد. **دور أنظمة الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر وسائل الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية الليبية**، مجلة جامعة بنغازي العلمية، جامعة بنغازي- كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، المجلد (33)، العدد (1)، 2020م، ص51.

(29) جاسم، علا سمير سبتي. **نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، رقم المجلد (15)، العدد (51)، 2020م، ص121.

(30) أبو تمة، موسي محمد أحمد، الأمين، إدريس محمد عمر حاج. **تحديات تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية في السودان من وجهة نظر المصارف**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (11)، رقم العدد (25)، 2019م، ص343.

(31) دقاشي، عبد الفتاح، يزيد، دودة محمد، خلف، حمزة. **مساهمة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية في البنوك العمومية الجزائرية- دارسة حالة: للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط -بنك- وكالة الوادي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم العلوم الإقتصادية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال(منشورة)، 2018م، ص44.

(32) ياس، أسماء خضير، جميل، احمد صبحي. **مظاهر إستخدام الصيرفة الإلكترونية في العراق**، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة الثانية عشر- العدد (41)، 2014م، ص40.

(33) بختة، بطاهر، عبدالله، عقون. **الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و28 نوفمبر، 2018م، ص3.

(34) إبراهيم، محمد زيدان، الصعيدى، شريف سعد، (2018م). **أثر مقرارات بازل على قيمة البنك لتعزيز إستقرار الشمول المالي**، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، في الفترة من 20-21 ديسمبر، 2018م، ص574.

(35) عطية، أشرف إبراهيم. **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالى فى مصر**، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد (2)، العدد (2)، 2021م، ص375.

(36) المعصراوي، حماده السعيد. **مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (89) تشرين أول/أكتوبر، 2019م، ص38.

(37) إبراهيم، دلال محمد. **أثر الإستقرار المالي كمتغير وسيط في العلاقة بين الشمول المالي والإستثمارات (دراسة إختبارية على البنوك المصرية)**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، (43)، (1)، 2019م، ص10.

(38) الطيب، محمد شرف الدين، المهل، عبدالعظيم سليمان، محمود، محمد حمد. **تقويم تجربة تطبيق الخدمات المصرفية الإلكترونية بواسطة المصارف التجارية العاملة في السودان بإستخدام النظرية الموحدة لقبول وإستخدام التقنية-بالتطبيق على بنك السلام والخرطوم وفيصل وأمدرمان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، المجلد (17)، العدد (1)، 2016م، ص211-212.

(39) مصطفي، مضوي موسي علي، عمر، أمنة محمد. **أثر جودة الخدمة المصرفية في تبني الموبايل المصرفي**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رقم المجلد (17)، العدد (2)، 2016م، ص85.

(40) الشرفا، ياسر عبد طه، عجور، حنين محمد بدر. **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء-دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، المجلة العالمية للإقتصاد والإدارة، المجلد (6)، العدد (1)، 2019م، ص10-12.

(41) أبو العز، نهلة. **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفى بالدول الافريقية**، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد العاشر، 2021م، ص2.

(42) Melubo, Kisotu David, Musau, Dr. Salome .**DIGITAL BANKING AND FINANCIAL INCLUSION OF WOMEN ENTERPRISES IN NAROK COUNTY, KENYA**, International Journal of Current Aspects in Finance, Banking and Accounting 2020, Volume 2, Issue 1, 2841-.

(43) Alrabei, Ali Mahmoud et al. **The Impact of Mobile Payment on the Financial Inclusion Rates,** Information Sciences Letters An International Journal 2022, 11, No. 4, 10331044-.

العرف حجيته وأسبابه ومجالاته
(تطبيقاً على بعض الأعراف والعادات السودانية)

د. حسبو بشير محمد أحمد الطيب
أستاذ مشارك - جامعة البطانة

المستخلص:

هدفت الدراسة للوقوف على العرف الشرعي حجيته، وأسبابه، ومجالاته تطبيقاً على بعض الأعراف والعادات السودانية وبيان التعريفات اللغوية والاصطلاحية للعرف والفرق بينه وبين العادة وإيراد الأدلة الشرعية على حجيته كما بينت الدراسة أقسام وشروط العرف ومجالاته، وقفت الدراسة على بعض الأعراف والعادات السودانية من حيث الموافقة والمخالفة للشريعة الإسلامية، توصلت الدراسة إلى بعض الأعراف السودانية الصحيحة مثل القلد، والضيافة في رمضان وغيره، وكيفية إطعام أهل الميت، كذلك وقفت الدراسة على بعض الأعراف والعادات السودانية المخالفة للشريعة الإسلامية كالجلد السوط في الأعراس «البطان» وبعض طقوس الأعراس في السودان، والكجور والزار وتأصلها من الناحية الشرعية. ترجع أهمية الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأعراف والعادات السودانية وتصنيفها سلباً أو إيجاباً وبيان الحكم الشرعي لها، تلخصت منهجية الدراسة في اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي، الاختصار على بعض الأعراف السودانية، رجعت إلى أمهات الكتب والمصادر وشبكات الانترنت لحصر الموضوع، ونسبت الآيات إلى سورها مع ذكر رقم الآية، خرّجت الأحاديث من مظانها.

الكلمات المفتاحية: العرف ، تطبيقاً ، الأعراف والعادات ، السودانية

In the name of God, the most gracious, the most merciful

Custom has its authority, causes and fields

(Applying to some Sudanese customs and traditions)

Dr. Hassabo Bashir Mohamed Ahmed Al- Tayeb - Associate Professor, Al-Butana University

Abstract:

The study aimed to identify the legitimate legal authority, its reasons, and its fields in application of some Sudanese customs and customs, and to clarify the linguistic and idiomatic definitions of the custom and the difference between it and the custom, and to provide legal evidence for its authority. The study also showed the sections and conditions of the custom and its fields. For Islamic law, the study found some correct Sudanese customs such as imitation, hospitality

in Ramadan and others, and how to feed the dead's family. Legally. The importance of the study is due to shedding light on the Sudanese customs and customs and classifying them negatively or positively and clarifying the legal ruling on them. The methodology of the study was summarized in following the analytical inductive approach. The number of the verse, the hadiths came out of their sources.
Keywords custom - in application - Sudanese customs and traditions

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا وأشهد ألا إله إلا الله، وأن محمد سيد الخلق عبده ورسوله، اللهم صل وسلم عليه.

أما بعد:

فقد أكمل الله تعالى دينه وأتم نعمته على العباد بشريعة سمحة كاملة، راسخة فلا يحتاجون إلى منهج غير منهج الإسلام ولا نبي غير نبيهم ﷺ، ومن هذا الكمال والاكتمال قامت الشريعة الإسلامية على أرسخ المصادر وأعظمها شمولاً، وثباتاً، وضبطاً، وهذه المصادر هي التي تضمن للشريعة الإسلامية دوامها، واستمراريتها، وتحديها لكل التشريعات والمناهج الوضعية. وتتمثل هذه المصادر في الأدلة المتفق عليها، وكذلك الأدلة المختلف فيها، وقد عمل العلماء سلفاً وخلفاً على حفظ هذه المصادر من الضياع حيث جعلوا لها شروطاً وضوابط تحفظ لها حرمتها ومكانتها ومن هذه المصادر دليل العرف والذي يعتبر من الأدلة الشرعية عند الكثير من الفقهاء لأنه يُحتكم إليه في كثير من أحكام الفقه الفرعية، وهو آية على ثراء الشريعة الإسلامية، وقدرتها على مواكبة الحياة، واتساع نظرتها فكان لابد من مراعاته في التشريع وفي القضاء ومعاملات الناس، واجتهاد العلماء، لأن ما تعارف الناس وساروا عليه صار من حاجاتهم ومتفقاً ومصالحهم مادام لا يخالف الشرع. واعتبار العرف يعد من القواعد الأصيلة والعظيمة في الشريعة الإسلامية التي راعت مصالح العباد في دينهم ودنياهم، كما يعد ضابطاً مهما لتحقيق منافع الدنيا والآخرة في غير مصادمة لنص أو خرق لإجماع أو أصل كلي، مما جعل هذه الشريعة الغراء مرنة بحسب الأحوال والأمكنة والأزمنة والعادات، تراعي في أحكامها التيسير ورفع الحرج بما يجعل الأمة توائم مستجداتها ونوازلها بما يزيل الإشكالات ويحل المعضلات وتواكب بذلك التسارع الكبير على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وللسودانيين بعض الأعراف الحميدة التي جاءت الشريعة مؤيدة ومقرة لها كما أن هناك بعض الأعراف المخالفة للشريعة الإسلامية، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية بعنوان «**العرف حجيته، وأسبابه، ومجالاته، تطبيقاً على بعض الأعراف والعادات السودانية**»، لتكشف عن بعض العادات السودانية سلباً، وإيجاباً وتلقي الضوء عليها.

أسباب اختيار الموضوع:

1/ الوقوف على حكم الأعراف السودانية من ناحية شرعية.

2/ معرفة أثر العرف في الشريعة الإسلامية

أهداف البحث:

البحث عن أصل هذه الأعراف سواء كانت موافقة للشريعة، أم مخالفة.

والكشف عن أثر هذه الأعراف سلباً أو إيجاباً على المجتمع السوداني.

مشكلة البحث:

الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما مفهوم العرف في الشريعة الإسلامية وهل له تأثير على النصوص.

ما الأعراف السودانية الموافقة أو المخالفة للشريعة الإسلامية.

خطة البحث:

1/ التعريف بالعرف والعادة لغة واصطلاحاً. والفرق بينهما.

2/ حجية العرف.

3/ شروط وأقسام العرف.

4/ أسباب العرف.

5/ مجالات العرف.

6/ تطبيقات العرف الشرعي على الأعراف والعادات السودانية.

1/ التعريف بالعرف لغة واصطلاحاً:

العُرف لغة: هو المعرفة، والمعروف وهو الخير والرفق والإحسان، والمعروف ضد المنكر أيضًا[1] وعرفه ابن فارس بقوله: «عرف» العين، والراء، والفاء أصلان صحيحان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً بعضه ببعض، والآخر يدل على السكون والطمأنينة.[2] وعرفه ابن منظور بقوله: والعرف والعارفة والمعروف واحد ضد المنكر، وهو كل ما تعرفه النفس من الخير وتعبأ به وتطمئن إليه[3]

العرف اصطلاحاً:

هو ما استقر في النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول[4]

وعرفه الزرقا بقوله: عادة جمهور قوم في قول أو فعل [5]

وعرفه النسفي بقوله: ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول[6] وعرفه عبد الوهاب خلاف بقوله: العرف هو ما تعارفه الناس وساروا عليه من قول أو فعل أو ترك ويسمى العادة، وفي لسان الشرعيين لا فرق بين العرف والعادة [7]

وملخص تعريفات الأصوليين للعرف أنه ما اعتاده أغلب الناس، أو طائفة منهم، وساروا عليه، من قول، أو فعل، أو ترك، ويلاحظ في التعريفات أن العرف لابد فيه من اعتياد الناس أجمعهم واطمأنت إليه أنفسهم واستحسنته العقول، واستمر الناس عليه وهذا بلا شك يخرج العرف الفاسد وهو المخالف للشريعة الإسلامية.

تعريف العادة: لغة واصطلاحاً :

العادة في اللغة:

إن العادة في اللغة تطلق على تكرار الشيء مرة بعد أخرى، يقول ابن منظور: العادة: الديدن يعاد إليه، معروفة وجمعها عاد وعادات وعيد، والأخير ليس بالقوي. والمعاودة: الرجوع

للأمر الأول. يقال للشجاع بطل معاود[8]. ويؤكد هذا المعنى صاحب القاموس المحيط بقوله العادة: الديدن، والمعاود المواظب والبطل، وأعاده إلى مكانه رجعه، والكلام كرره.[9]ويقول صاحب المفردات «هو العود الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه إما انصرافاً بالذات أو بالقول والعزيمة[10]. قال تعالى: « رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ»[11]. وقال أيضاً « وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْه»[12] إذاً كلمة عادة مشتقة من العود، يقال: عاد يعود عودة، وسميت بالعادة لأن صاحبها يعاودها مرة بعد مرة،[13]

العادة اصطلاحاً:

عرّفت العادة بعدة تعريفات منها: بأنها: «عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة»[14]. وبأنها: «ما استمر الناس عليه على حكم العقول، وعادوا إليه مرة بعد مرة»[15]. وقيل بأنها: «غلبة معنى من المعاني على جميع البلاد أو بعضها»[16]. وقيل بأنها: «الأمر المتكرر من غير علاقة عقلية»[17]. ويمكننا القول بأن العادة هي: ما اعتاده الناس واستقر في نفوسهم من أقوال وأعمال من غير علاقة عقلية.

الفرق بين العرف والعادة عند الأصوليين:

بالرجوع إلى تعريفات العرف ومقارنتها بالعادة نجد أن الأصوليين انقسموا في التفريق بين العادة والعرف فمنهم من جعل العرف عادة والعكس ومنهم من فرق بينهما.

القسم الأول:

فريق لا يرى أن هناك فرقاً بين العرف والعادة، وأنهما مترادفان على معنى واحد، ومن هؤلاء عبد الله بن أحمد النسفي الحنفي حيث قال: «العادة والعرف ما استقر في النفوس، وتلقته الطباع السليمة بالقبول»[18]ومنهم أيضاً ابن عابدين الحنفي حيث قال في تعريفه: العادة والعرف بمعنى واحد «[19].

القسم الثاني:

وفريق يرى التفريق بينهما منهم بعض الفقهاء حيث يقولون المراد بالعادة العرف العملي، والمراد بالعرف العرف القولي، بمعنى أنهم خصوا العرف بالقول والعادة بالفعل [20]

القسم الثالث:

وهم الذين قالوا بينهما عموم وخصوص فالعادة أعم من العرف فكل عرف عادة ولا عكس فالعادة: ما اعتاد الناس عليه، وتكرر منهم فعله، سواءً كانت تختص بأفراد أو جماعات. أما العرف: فهو ما اتفق عليه الناس أو جماعات منهم, وبهذا التعريف يكون كل عرف عادة ولا عكس، والعرف عرف عام, وعادة عرفية عامة، فالعرف العام هو العرف الجاري منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا، لا يتبدل ولا يتغير، قبله المجتهدون، وخصصوا به العموم، وقيدوا به المطلق، بل قدموه على القياس في أكثر الأحايين[21].

2/ حجية العرف :

استدل القائلون بحجية العرف وأنه دليل شرعي، وأصل تبنى عليه كثير من الأحكام، استدلوا بأدلة من الكتاب الكريم، والسنة النبوية، والإجماع

أولاً: الاستدلال بالكتاب الكريم:

1. قوله تعالى: «خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ «[22] وقد استدل القرافي بهذه الآية في مسألة إذا اختلف الزوجان في متاع البيت. حيث يقول: (لنا قوله تعالى (خذ العفو وأمر العرف فكل ما اشهدت به العادة قضي به لظاهر هذه الآية إلا أن يكون هناك بينة)[23] .وجه الاستدلال: أن الله أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالعرف، وهو ما تعارفه الناس وجرت عليه عاداتهم في تعاملاتهم، فحيث أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالأمر دل ذلك عل اعتباره في الشرع، وإلا لما كان للأمر به فائدة

2. قول الله تعالى: « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»[24]

1/ وجه الدلالة: أن تحديد الرزق والكسوة ونوعيتهما تابع للعرف، إذ قد أحاله الله إليه[25] ويوضح هذا ما جاء في تفسير الطبري لهذه الآية حيث قال في قوله تعالى:(وعلى المولود له) وعلى آباء الصبيان للمراضع(رزقهن) يعني رزق والداتهن، ويعني بالرزق ما يقويهن من طعام وما لابد لهن من غذاء ومطعم، (وكسوتهن) ويعني بالكسوة: الملبس. ويعني بقوله (بالمعروف) بما يجب لمثلها على مثله. إذ كان الله تعالى قد علم تفاوت أحوال خلقه بالغنى والفقر وأن منهم الموسع والمقتر وبين ذلك، فأمر كلاً أن ينفق على من لزمته نفقته من زوجته وولده على قدر ميسرته)[26] فهنا نرى أن الإمام الطبري رحمه الله قد فسر المعروف في الآية بأنهما يجب لمثلها على مثله، والمثلية هنا لا تعرف إلا من طريق العرف السائد في المجتمع. ومن ثم نجد أن هذه الآية أوضح في الدلالة على اعتبار العرف في التشريع الإسلامي بدليل اعتباره في موضوع النفقة، ولا يوجد محل للاعتراض على معناها أو على ما تدل عليه كلمة المعروف فيها.

3- قوله تعالى: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ «[27]

وجه الدلالة: أن الله تعالى لم يقدر الوسط الواجب دفعه، بل أطلقه، وأرجعه في ذلك إلى عرف الناس، والناس متفاوتون في طعامهم في بلدانهم، فكل بلد لها طعام خاص، بل إن البلد الواحد طعامهم متفاوت حسب غناهم وفقرهم، فما اعتبر في عرف الناس أنه وسط فهو الواجب، وكل مكان له حكمه[28]

وقد قال ابن العربي :(وقد بينا أنه ليس تقدير شرعي، وإنما أحاله الله سبحانه على العادة، وهي دليل أصولي بنى الله عليه الأحكام، وربط به الحلال والحرام، وقد أحاله الله على العادة في الكفَّارة، فقال (إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ)، وقال جل شأنه «فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا»[29].

ثانياً: الاستدلال من السنة:

1/ ما رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح»[30] فهذا الحديث يستدل به كثير من الفقهاء عندما يحكمون العرف في مسألة من المسائل، كما يستدل به الأصوليون في إثبات حجية الإجماع[31] أو

الاستحسان[32] فهذا السيوطي يقول: القاعدة السادسة: العادة محكمة وأصلها قوله صلى الله عليه وسلم « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»[33]

وجه الاستدلال من الحديث:

هو أن ما اعتاده المسلمون وعرفوه، واستحسنته عقولهم وتلقته نفوسهم بالقبول أنه حسن، وإذا كان كذلك فهو عند الله حسن أي مقبول ومسلَّم بشرعيته[34]، وهذا الحديث قلّ ما نجد أن أحداً من العلماء قديماً، أو حديثاً كتب في العرف إلا واستدل به ولكن بعض العلماء طعن في دلالة هذا الحديث وأبطل الاحتجاج به. ولقد طُعن في رفعه كما طُعن في دلالاته

أما الطعن في رفعه فكما يلي:

قال العلائي: لم أجده مرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً، ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال، وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه[35]

وذكر أيضاً صاحب «نصب الراية» له ثلاث طرق كلها موقوف فيها على ابن مسعود[36]

وأجيب عن ذلك من وجهين:

1/ أنه وإن كان موقوفاً على ابن مسعود إلا أن له حكم الرفع، لأنه لا مدخل للرأي فيه[37]

2/ أن أدنى ما يقال فيه أنه قول صحابي، وقول الصحابي حجة[38]

وأما الطعن في دلالته فبيانه كالآتي:

أن المراد بالمسلمين في الحديث «المهتدون» لا المطلق الشامل للعوام، بدليل كلمة (ما رآه) وذلك لأن «رأى» من الرأي، والرأي في عرف الصحابة كما قال ابن القيم: «ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لوجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات»، ثم إن كلمة «المسلمون» صيغة عموم، واللام فيها للاستغراق الذي هو المعنى الحقيقي لها عند عدم قرينة العهد، فالمعنى ما رآه جميع المهتدين، وحينئذ يكون الحديث وارداً في إجماع أهل الحل والعقد. فمجمل القول إن الحديث إما وارد في الإجماع أو في الصحابة، وعلى كلٍ لا ينتهض دليلاً على اعتبار العرف[39]

الإجابة عن هذا الطعن:

1. أن الحديث وإن كان فيه دلالة على حجية الإجماع، فإن هذا لا يمنع أن يدل ذلك على اعتبار العرف وبخاصة ما رجع إلى الإجماع العملي، فما رآه أهل الإجماع من الأعراف حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه قبيحاً فهو عند الله قبيح[40] ومما سبق يظهر أن دلالة الحديث على حجية العرف محتملة، وليس معنى هذا أنه غير معتبر.
2. حديث هند بنت عتبة، فيما روته عائشة رضي الله عنها : أن هنداً بنت عتبة قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال:» خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»[41] وجه الاستدلال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردها إلى المعروف، وهو ما تعارف أنه يكفيها من الطعام وغيره عرفاً، إن هذه العبارة فيها تصريح ودلالة على اعتبار العرف في التشريع

فيما جاء من الأحكام مطلقاً ولم يُفصّل، فكأنه قال: لقد وجب على الزوج نفقة الزوجية وترك أمر تقديرها إلى ما يجري به العرف بينكم بحسب الأحوال والأشخاص والأماكن والأزمان[42] وقال النووي في هذا الحديث فوائد وذكر منها: اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي)[43]

3. يروى أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطاً (بستاناً) لأحد الصحابة فأفسدت ما فيه، فاشتكى للرسول ﷺ، فقضى «أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها، وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها، وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل»[44]. الحديث فيه دلالة على اعتبار العرف والعادة في الأحكام الشرعية وبنائها عليهما، لأن عادة الناس جرت بإرسال حيواناتهم بالنهار للرعي، وحبسها بالليل للمبيت، وجرت عادة أهل البساتين التواجد فيها بالنهار دون الليل، فحكم الرسول ﷺ بناء على ما جرت به عادتهم[45]

ثالثاً: الإجماع الفعلي:

إن العرف قد يستند إلى الإجماع العملي، وذلك بأن يكون الدليل هو الإجماع، ويكون هو مستند اعتبار العرف وملاحظته في القضية، وذلك إذا تعارف الناس في عصر من العصور على عمل، واستمروا عليه، ولا يُنكَر ذلك. ومن أمثلته الاستصناع فقد عمل به الناس في سائر العصور من غير نكير، فمستند الاستصناع هو الإجماع على ما تعارف عليه الناس[46] والعرف بمنزلة الإجماع عند عدم وجود النص بل هو أزيد من الإجماع لأنه يدخل فيه أفراد المجتمع من غير المجتهدين[47]

3/ شروط وأقسام العرف الشرعي:

شروط العرف الشرعي:

الشرط الأول: ألا يعارض العرف نصاً شرعياً، أو أصلاً قطعياً في الشريعة، بحيث يكون العمل بالعرف تعطيلاً له.

و العلماء -رحمهم الله تعالى- حين يقررون: أن العرف أصل ظاهر من أصول الاستنباط، يقولون: إنه إنما يكون كذلك حيث لا يعارضه نص من كتاب أو سنة، أو أصل قطعي مستفاد منهما، فمتى صح النص أو ثبت الأصل عن الشارع العليم بمصالح الناس، الحكيم في تدبير شؤونهم فهو حق وحجة قائمة.

أما العرف الذي يحل الحرام، ويحرم الحلال، ويناقض الشريعة لا يجوز أن يصير العباد إليه، وهو ليس من المعروف، بل من المنكر الذي تجب محاربته مثل: ما اعتاده الناس من أكل الربا والتبرج ومنكرات الأفراح والمآتم، وحرمان النساء من الإرث في بعض البلاد، وأخذ الرشوة، ولبس الرجال الذهب والحرير[48] لأن في ذلك ذهاب للشريعة وهدم لأركانها.

والعرف الذي لا يعد مخالفاً لأدلة الشرع له حالتان:

الأولى: أن يكون مما لا يعارض الشرع أصلا، كتعارف الناس كثيراً على العوائد التجارية، والخطط السياسية، والإجراءات القضائية، والأنظمة الاجتماعية، كنظام القلد في شرق السودان،

والجودية في غرب السودان فإنهما يقومان على الصلح وجبر الضرر بين القبائل المتحاربة وهذا ملائم لطبيعة الشرع، وتقتضيه حوائج الناس، وتدفع إليه ضرورة التدبير والاستصلاح.

الثانية: أن يكون بين العرف وأدلة الشرع ظاهر تعارض، يمكن معه التوفيق بينهما بوجه من أوجه التوفيق المعتبرة عند أهل العلم، أو يمكن تنزيل النص الشرعي على العرف، بأن كان النص نفسه معللاً بالعرف فللعرف حينئذ مجال لتأمله، والبحث في اعتباره والاعتداد به[49].

الشرط الثاني: ألا يعارض العرف قولاً يصرح بخلافه أو عملاً يفيد عكس مضمونه، إذ أن تحكيم العرف يعود إلى أن سكوت المتعاقدين عن الأمر المتعارف وعدم اشتراطهما إياه صراحة يعتبر إقراراً منهما له، فإثبات الحكم العرفي في هذه الحالة هو من قبيل الدلالة، فإذا وقع تصريح بخلافه أصبحت هذه الدلالة باطلة؛ لكون العرف أضعف من دلالة اللفظ، فيترجح جانبه عند المعارضة. إذ لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح. وفي معنى ذلك يقول الإمام العز بن عبد السلام: «كل ما يثبت في العرف إذا صرح المتعاقدان بخلافه بما يوافق مقصود العقد ويمكن الوفاء به صح، فلو شرط المستأجر على الأجير أن يستوعب النهار بالعمل من غير أكل وشرب يقطع المنفعة لزمه ذلك، ولو شرط عليه أن يعمل شهراً في الليل والنهار بحيث لا ينام ليلاً ولا نهاراً، فالذي أراه بطلان هذه الإجارة لتعذر الوفاء به، فكان ذلك غرراً لا تمس الحاجة إليه»[50]. وهذا الشرط يعتبر من القيود الأساسية للقاعدة الفقهية المشهورة: «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً «، حيث إن علة تنزيل الأمر المعروف بمنزلة المشروط وهي أن سكوت المتعاقدين عن الأمر المتعارف وعدم اشتراطهم إياه صراحة يعتبر واقعاً منهم اعتماداً على العرف الجاري. فإثبات الحكم المتعارف في هذه الحال إنما هو من قبيل الدلالة، فإذا صرح بخلافه بطلت هذه الدلالة، إذ من القواعد الفقهية المقررة أنه «لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح» [51]، والمراد بالدلالة هنا غير اللفظ من حال، أو عرف، أو إشارة، أو يد، أو غير ذلك، أما الصريح فهو عند العلماء ما كان ظاهراً ظهوراً بيناً وتاماً ومعتاداً نطقاً، أو كتابة[52] إذاً فالعرف يكون حجة إذا لم يكن مخالفاً لنص أو شرط لأحد العاقدين.

الشرط الثالث: أن يكون العرف المراد تحكيمه والعمل به في التصرفات قائماً وموجوداً عند إنشائها:

أي أن يكون العرف المراد تحكيمه، والذي يحمل عليه التصرف، موجوداً، ومعمولاً به وقت إنشاء هذا التصرف، وذلك بأن يكون حدوث العرف سابقاً على حدوث التصرف، ثم يستمر إلى زمانه فيقارن حدوثه، لأن العرف إنما يؤثر فيما يوجد بعده، لا فيما مضى قبله، ويستوي في ذلك العرف القولي والعملي. وفي ذلك يقول السيوطي في أشباهه: «العرف الذي تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر»[53].

ويؤكد هذا المعنى ابن نجيم بقوله: «ولذا قالوا: لا عبرة بالعرف الطارئ، فلذا اعتبر العرف في المعاملات لكثرة وقوعها، ولم يعتبر في التعليق، والإقرار والدعوى فيبقى على عمومه، ولا يخصه العرف الطارئ عليه «[54] وقد بين الشاطبي أن العوائد التي تختلف باختلاف

العصور والأمصار والأحوال، لا يصح أن يقضى بها على من تقدم البتة، حتى يقوم دليل على الموافقة من خارج، فإذا ذاك يكون قضاء على ما مضى بذلك الدليل، لا بمجرى العادة، وكذلك في المستقبل، ويستوي في ذلك أيضاً العادة الوجودية والشرعية[55]. ولهذا يقول الزرقا:» إنما تعتبر العادة إذا كانت سابقة، فلا عبرة بالعرف الطارئ»[56]

الشرط الرابع: أن تكون العادة مطردة أو غالبة

قال السيوطي: «إنما تعتبر العادة إذا اطردت فإن اضطربت فلا «[57]

ومعنى هذا أن العادة يجب أن تكون معمولاً بها في كل الأوقات وأن تكون سمة غالبة لبلد معين تنصرف الأذهان إليها عند كل إطلاق في معاملاتهم، ومعنى اضطرابها أن يتردد معنى اللفظ في معاملات الناس وإطلاقاتهم بين معان مشتركة تساوت في القوة فلا يدري على ماذا يحمل قصدهم، وهنا يجب البيان حال المعاملة بما يزيل كل إبهام أو إشكال.

وقد مثل لها السيوطي وغيره بأمثلة منها:

إذا استأجر للخياطة والنسخ والكحل فالخيط والحبر والكحل على من؟ وهنا وجب الرجوع فيه إلى العادة فإن اضطربت وجب البيان وإلا فتبطل الإجارة...»[58]

ومن المعلوم عند الفقهاء أن مبنى الأحكام الشرعية يكون للغالب ولا عبرة بالشذوذ أو انخرام بعض آحاد القواعد، لكون كل قاعدة فقهية لها استثناءات، وعامة هذه الاستثناءات لا ترقى لمستوى إبطال القاعدة، وإسقاطها، فالنادر في الشرع لا حكم له، وهو ما عبر عنه العلماء بقولهم إنما العبرة بالغالب. يقول الشاطبي رحمه الله: «وإذا كانت العوائد معتبرة شرعاً فلا يقدح في اعتبارها انخراقها ما بقيت عادة على الجملة وإنما ينظر في انخراقها، ومعنى انخراقها أنها تزول بالنسبة إلى جزئي فيخلفها في الموضع حالة إما من حالات الأعذار المعتادة في الناس أو من غير ذلك»[59] ويقول عزت عبيد الدعاس :»إنما العادة المعتبرة التي تبنى عليها الأحكام الشرعية إنما هي المطردة أو الغالبة، وأن الشيوع في الأكثر كاف إذ لا عبرة للأقل، والعادة المطردة تنزل منزلة الشرط»[60]

الشرط الخامس: أن يكون العرف ملزماً.

إذا اجتمعت الشروط السابقة المتقدمة في العرف أصبح ملزماً، ومعتبراً في التشريع. ومعنى كونه ملزماً: أن يتحتم العمل بمقتضاه في نظر الناس، وهذا المعنى يشير إليه قول الفقهاء: «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً»، و»المعروف بين التجار كالمشروط بينهم»، و»العادة محكمة»[61] . فهذا الشرط يعتبر نتيجة لتحقق شرائط العرف السابقة؛ إذ تقدم؛ أن مما قيل في حد العرف الاصطلاحي: كون العرف ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول، وما استقراره وتلقيه بالقبول إلا دليل الشعور بكونه ملزماً.

أقسام العرف: قسم الأصوليون العرف من جهة القول والفعل إلى عرف قولي وعملي، كما قسموه من جهة الصحة والبطلان إلى صحيح وباطل.

أولاً: من جهة الصحة والبطلان

العرف الصحيح: وهو ما تعارفه الناس من أقوال وأفعال مما لا يتعارض مع النصوص الشرعية القطعية[62]. كتعارفهم على عقد السلم، والاستصناع[63] وهذا العرف هو الذي يحتج به

العرف الفاسد:

والعرف الفاسد هو (الباطل)، وهو ما تعارفه الناس من أقوال وأفعال تصطدم مع النص الشرعي القطعي. كتعارفهم على الحلف بالطلاق، والتعامل بالربا[64]، ونحوه. وهذا النوع من العرف لا يحتج به.

ثانياً: من جهة القول والفعل لعرف القولي: وقسموه إلى قسمين:

العرف القولي العام:

وهو ما اعتاده الناس أو أغلبهم من أقوال لتدل على معنى غير المعنى الحقيقي للفظ، بحيث يتبادر هذا المعنى إلى ذهن القارئ أو السامع دون أن تكون هناك قرينة أو علاقة عقلية[65]. ومثاله: إطلاق لفظ ولد على الذكر دون الأنثى على الرغم من أن كلمة ولد لغة تدل على الذكر والأنثى، وكتعارفهم على إطلاق لفظ الدابة على الفرس أو الحمار، مع أن كلمة دابة وضعت في الأصل لتدل على كل ما يدب على الأرض[66]. وقد اعتبر الفقهاء العرف القولّي، فحملوا عليه ألفاظ التّصرّفات، ولاحظوا ذلك في القضاء والفتوى ونصّوا على أنّ كلَّ متكلّم إنّما يحمل لفظه على عرفه، فإذا كان المتكلّم باللّفظ هو الشّارع فإنّه يحمل على الحقيقة الشّرعيّة، وإذا كان المتكلّم من أهل اللّغة فإنّه يحمل كلامه على عرفه، وتحمل ألفاظ النّاس الّتي تدور عليها العقود والتّصرّفات على عرفهم في مخاطبتهم، ويجري ما يترتّب على ذلك من التزامات على حسب ما يفيده اللّفظ في العرف[67]

العرف القولي الخاص:

وهو أن يتعارف فئة من المجتمع أو أصحاب مهنة على استعمال كلمة لتدل على معنى يختلف عما تعارفه بقية أفراد المجتمع. ومثاله: جعل دفاتر التجار حجة في إثبات الديون[68]

العرف العملي: وقسموه أيضاً إلى قسمين:

العرف العملي العام:

وهو ما اعتاده جميع أفراد المجتمع أو أغلبهم من أفعال، ومثاله: تعارف الناس تقسيم المهر إلى معجل ومؤجل، وبيع المعاطاة[69]

العرف العملي الخاص:

وهو هو ما انتشر في بلدٍ أو قبيلةٍ أو طائفة من الناس دون غيرهم أو ما اعتاده جماعة من أفراد المجتمع من أفعال. ومثاله: دخول السلم في البيت المبيع في القاهرة دون سواها في العصر العثماني، والسبب في ذلك أن بيوتهم طبقات يتعذر الانتفاع بها إلا بالسلم[70]

4/ أسباب العرف:

فمصدر تكوين العرف ما اعتاده وتعارف عليه الناس، والأصل في الاعتداد به، لدى الأصوليين، في غير موضع النص، إن كان صحيحاً غير فاسد، ومستنده قول الرسول ــ ﷺ: «ما رآه

المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن» [71]ولأن مخالفة العرف الذي اعتاده الناس وسارت عليه أمورهم، فيه حرج ومشقة، والله تعالى يقول: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»[72] وقد دخلت الإسلام عند ظهوره أمم كثيرة، لكلٍّ منها عادات وأعراف موروثة فقبل المسلمون منها ما لا يتعارض أو يناقض مبادئ وأحكام دينهم، ورفضوا كل مخالف لها

وبالتتبع والاستقراء وجد أن أسباب العرف ترجع بالتتبع إلى أسباب تتمثل في بعض الآتي:

1. إما إلى ضرورة اجتماعية ألجأت ذلك المجتمع إلى سلوك هذا العرف أو تلك العادة، ليحقق له مطلباً من مطالب حياته، ثم يتكرر ذلك الأمر ويستمر حتى يصبح عرفاً لا يستطيع أحد أن يخالفه أو يخرج عنه.
2. وإما إلى حاجة ماسة تؤدي عدم مراعاتها وحفظها إلى وقوع الناس في الحرج والمشقة، فيكون العرف في هذه الحالة حاجباً وما أكثر الحاجبات في كل عصر، إذ هي تتجدد بتجدد العصر وتتطور بتطوره، ولهذا نجد أن أكثر الأعراف السائدة في أي مجتمع تستند إلى كونها تلبي حاجة من حاجات المجتمع، فعرف الدولة مراعي في نظامها، وعرفها لمواطنين على اختلافهم في المهن والأعمال مراعى في تعاملهم مع بعضهم بعضاً،حتى أصبحت هذه الأعراف هي المحكّمة والسائدة لا ينازع فيها منازع.[73] وهذا ما ينطبق على عرف «القلد» في شرق السودان، كما سيأتي بيانه.
3. وقد يكون السبب أمر صاحب السلطان في الجماعة، أو رغبته في شيء خاص كما هو الحال في أكثر العادات التي خلفها الحكم الشيعي الفاطمي في مصر كالموالد. وسارت عليها الأنظمة السياسية المتعاقبة في الحكم بعض البلاد
4. وقد يكون العرف وراثياً بحتاً، ليس للجماعة حاجة إليه، ولا عمل في خلقه سوى أنهم تلقوه عن الأسلاف، كما هو الحال في عقائد الجاهلية. قال تعالى: «قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ «[74].
5. وقد يكون السبب في نشوء ذلك العرف هو التقليد المحض، وهذا التقليد يتخذ أشكالاً متعددة، وصوراً شتى، فمن ذلك تقليد الأمة لزعيم لها، في عمل عمله واستمر عليه، وتشبهها بالحكام والأكابر. ومنه أيضاً تقليد الأمة المغلوبة على أمرها لمن استعمرها أرضاً وفكراً، حيث تتلقى كل ما لديه من أعراف وعادات وتقاليد، وتحرص على تطبيقها كما جاءت، على أنها الأولى بالإتباع[75].

وهذه الأسباب تختلف من مكان لآخر، ومن زمان لآخر، متأثرة بظروفها الزمانية والمكانية، ولذلك نجد ما هو معتاد في بلدة قد يختلف عما هو معتاد في بلدة أخرى سواء كان عرفاً قولياً، أم عملياً، وهذا الاختلاف قد يكون راجعاً إلى أمر طبيعي، كالاختلاف في المناخ حرارة وبرودة وغيرها[76]. وهذا ما يقود إلى اختلاف الأحكام باختلاف العرف مما تقرر عند أكثر الأصوليين وهذا مما يعلم عن طريق العقل والنظر في الواقع المعاصر والتغير يحصل بسبب انحراف في الأعراف العامة أو نشوء زمن يتطلب تطوراً في الأطباع والعادات المتبعة لضرورة الزمن وهذا مما جعل

الأصوليون يشترطون في المجتهد في مسألة حكم، أو قضية شرعية، أن يكون ملماً وعارفاً بأعراف وتقاليد المجتمع لكي يساير الواقع الذي يعيش فيه

5/ مجالات اعتبار العرف:

يعتبر العرف حجة وحكماً عند عدم مخالفته لنص شرعي، أو شرط لأحد المتعاقدين، وفي حالة انعدام النص الموافق له، لأنه إذا وجد نص موافق للعرف، فالمعتبر النص دون العرف، ولذلك قالوا: (إن العادة تحكَّم فيما لا

ضبط له شرعاً أو لا نص لأحد المتعاقدين فيه)[77] .

المجال الأول: الأحكام التي أحال الشارع تقديرها إلى العرف:

من مجالات إعمال العرف الأحكام الشرعية التي أحال الشارع تقديرها إلى العرف، وعلق الحكم به، فقد رد الشارع بعض الأحكام إلى اعتبار حال الناس وما تعارفوه بينهم، فيجب اعتبار عرف الناس فيها، وقد ورد في الشريعة لفظ: « المعروف « في بعض الأحكام، ويراد به المتعارف عليه عند الناس كما ذكر ذلك ابن النجار حيث قال: « كل ما تكرر من لفظ المعروف في القرآن، فالمراد به ما يتعارفه الناس في ذلك الوقت من مثل ذلك الأمر «[78] ومن أمثلة ذلك معاشرة الزوجة بالمعروف ووجوب معاملتها والإنفاق عليها بالمعروف كما في النصوص الآتية: قال تعالى: «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»[79].و قال تعالى: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ»[80]. وقد فسر الرازي المعروف في هذه الآية بقوله: «والمعروف في هذا الباب قد يكون محدوداً بشرطٍ وعقد، وقد يكون غير محدود إلا من جهة العرف»[81] وذكر ابن القيم أنه يدخل في الآية جميع الحقوق التي للمرأة وعليها، وأن مردَّ ذلك إلى ما يتعارفه الناس بينهم، ويعدونه معروفاً [82]. ويدخل في ذلك: إمساك الزوجة أو تسريحها بالمعروف، وإمتاع المطلقة بالمعروف، والإطعام في كفارة اليمين راجعة إلى العرف.

المجال الثاني: تفسير الألفاظ المطلقة:

من مجالات إعمال العرف تفسير الألفاظ المطلقة التي لم يرد في الشرع ولا في اللغة بيانها ولا تحديدها، فيرجع إلى العرف في بيان مدلولها ومعناها وتفسيرها، وقد صرح بذلك أغلب الفقهاء، وذكروا أن العادة تحكم فيما لا ضابط له شرعاً[83]، وقعدوا قاعدةً في ذلك وهي: « كل ما ورد به الشرع مطلقاً، ولا ضابط له فيه، ولا في اللغة، يرجع فيه إلى العرف « [84].

ذلك أن للعرف سلطاناً في تحديد المراد بتلك الأسماء والألفاظ التي علق الشارع بها أحكاماً شرعية، فيرجع إليه في تحديد المراد من تلك الألفاظ، ويبنى عليها الحكم الشرعي يقول ابن تيمية «ما لم يقدره الشارع، فإنه يرجع فيه إلى العرف « [85].

ومن الأمثلة الفقهية التي ذكرها الفقهاء والتي تدخل تحت هذا المجال الأمثلة الآتية

1/ ضبط المقادير: ومن أمثلتها

أ. مقدار الزمن اليسير الذي لا يخل بمقارنة النية للطهارة، والزمن الذي يخل بالموالاة في الوضوء.

ب. ضبط مقدار اليسير من النجاسات التي يعفى عنها، والكثير الذي لا يعفى عنه، ويدخل في ذلك النجاسات المختلف فيها.

ج. ضبط غالب الكثافة في اللحية ونادرها، مما يترتب عليه تخليل اللحية عند الوضوء، فقد ذكر ابن حجر أن المرجع في ذلك إلى العرف [86].

2/ ضبط الألفاظ المطلقة الواردة في أبواب المعاملات ومن أمثلتها

أ/ ضابط ما يحصل به إحياء الموات.

ب/ ضبط معنى الحرز في السرقة فيرجع فيه إلى العرف.

ج/ ضبط المشقة فيما ليس له ضابط شرعي.

المجال الثالث: العرف الجاري بين الناس:

من مجالات إعمال العادة اعتبار الأعراف والعادات الجارية بين الناس، والرجوع إلى ما اعتاده الناس في أفعالهم وجعله بمنزلة المنطوق به، حيث إنه تجري بين الناس في تصرفاتهم عاداتٌ تدل على الإذن في الشيء، أو المنع منه، أو تقييده، فهذه العادات المطردة تكون معتبرةً عند الناس في معاملاتهم، وأقضيتهم، وتنزل منزلة الألفاظ في العقود، والنطق بالأمر المتعارف عليه [87]، فيكون للعرف قوة النطق باللفظ في الاعتبار، ويرتب عليه ما يرتب على اللفظ؛ لدلالة العرف عليه وإفادته به، وقد جاءت القواعد الفقهية المتعلقة بهذا المجال منها :

أ. قاعدة: «الأذن العرفي كالأذن اللفظي»[88].

ب. قاعدة: «استعمال الناس حجة يجب العمل بها»[89].

ج. قاعدة «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً» [90]

د. قاعدة «المعروف بين التجار كالمشروط بينهم»[91]. هـ / قاعدة «التعيين بالعرف كالتعيين بالنص»[92]. وتطبيقاً على هذه القواعد تفرعت الفروع الفقهية والتي تتمثل في الآتي:

1/ اعتبار العرف المعتاد بين الناس في الهيئة والخلقة والصفات واللباس، وتخصيص العموم به، ومن أمثلة ذلك:

أجاز بعض الحنفية والحنابلة الأخذ من اللحية بما زاد عن القبضة، وورد عن بعض الصحابة والتابعين أنهم كانوا يفعلون ذلك[93]، وأجاز بعض الفقهاء الأخذ من اللحية إذا تشوهت بإفراط طولها[94]، وذكر ابن حجر أن الأمر بالإعفاء محمولٌ على غير الحالة التي تتشوه فيها الصورة بإفراط طول شعر اللحية أو عرضه[95] ويقول القاضي عياض « يكره الشهرة في تعظيمها وتحليتها كما تكره في قصها وجزها، وقد اختلف السلف هل لذلك حدٌ، فمنهم من حدد إلا أنه لا يتركها لحد الشهرة،ويأخذ منها، وكره مالك طولها جداً، ومنهم من حدد بما زاد على القبضة فيزال«[96]. ولعل القائلين بالجواز إنما قالوا بذلك لزيادة اللحية زيادة غير معتادة في الغالب، لأن المعتاد ألا تزيد اللحية عن مقدار القبضة، فإذا زاد مقدار اللحية عن المعتاد بين الناس كأن تبلغ مثلاً إلى السرة، فإن هذا يعتبر مخالفاً لما هو معتاد عند غالب الرجال،لذا أجازوا الأخذ منها. ومن هنا نص بعض الفقهاء على أنه إذا نبت للمرأة لحية أنه يستحب حلقها[97] وذلك لكونه مخالفاً للعادة.

2/ اعتبار الأعراف الجارية بين الناس في أبواب المعاملات، ومن أمثلة ذلك:

1. اعتبار الشروط المتعارف عليها في العقود، وجعل الشرط العرفي بمنزلة الشرط اللفظي[98]، فما تعارف الناس عليه واعتادوا عليه فإنه يعتبر، ومن تلك الشروط المتعارف عليها في العصر الحاضر: تعجيل الثمن، وتقديم الأجرة قبل استيفاء المنفعة، وكون حمولة السلع الثقيلة على البائع[99]، وتقسيم الأجرة إلى قسطين، ومن عادة بعض البلاد أن من استأجر أجيراً فيلزمه إطعامه مدة إجارته، فيلزم من استأجر أجيراً في ذلك البلد إطعامه اعتباراً للعادة.
2. اعتبار الأعراف الجارية بين الناس في أبواب الأحوال الشخصية، كقضية الإرضاع عند الإمام مالك، حيث استثنى الزوجة الشريفة وذات النسب من وجوب الإرضاع.
3. اعتبار العرف في الكشف عمَّا هو إذن في التصرفات، فما تعارف عليه الناس في إباحة شيء أو تمليكه، أو التصرف بطريق الوكالة بدون إذن صريح ينزل منزلة الإذن الصريح[100]، لجريان العرف بذلك، كجواز الأكل من الهدي المنحور المشعر بالقلادة بناءً على الأذن العرفي، وكتقديم الطعام للضيف كالإذن الصريح بتناوله.
4. اعتبار العرف في الإذن المطلق والتوكيل المطلق، فينصرف الإذن إلى ما جرى عليه العمل واعتاده الناس، إذا وكل شخصاً بشراء لحمٍ أو خبزٍ، فإنه يقيد باللحم المعتاد والخبز المعتاد. وغير ذلك مما تعرف الناس عليه.

المجال الرابع: العرف القولي:

من مجالات إعمال العرف اعتبار الأعراف القولية، وذلك بالرجوع إلى العرف القولي في تفسير مراد المتكلمين وألفاظهم في الألفاظ المتعلقة بالتصرفات والعقود من صيغ العقود، وألفاظ الوصايا، والأوقاف، والطلاق، وغيرها، والكشف عن مقاصدهم وتحديد المراد بها، بأن يحمل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم، لأن ألفاظ الناس تفسر بحسب دلالة العرف، ذلك أن العرف يجري مجرى النطق، فيكون العرف مخصصاً للعام، ومقيداً للمطلق. ومن القواعد الفقهية التي تتصل بهذا المجال قاعدة:» الحقيقة تترك بدلالة العادة «[101].

يقول القرافي: « القاعدة أن من له عرف وعادة في لفظ إنما يحمل لفظه على عرفه «[102].

ومن الأمثلة الفقهية لهذا المجال ما يأتي:

1/ تفسير مراد المتكلم في الألفاظ المتعلقة بالتصرفات والعقود، كألفاظ الوقف، والنذر، والوصية، واليمين، والطلاق، والبيع، وغيرها، بأن تحمل على عرف المتكلم في الخطاب، وتصرف إلى ما يعرفه المخاطب بلغته[103]، ويخصص بها عموم اللفظ، ومن ذلك ما يأتي:

كما لو حلف ألا يأكل لحماً، فإنه لا يحنث بأكل السمك، أو حلف لا يدخل بيتاً، فإنه لا يحنث بدخول المسجد، أو ألا يجلس على بساط، فلا يحنث بالجلوس على الأرض، ولو قال والله لا أضع قدمي في دار فلان، فإن المراد دخول الدار وليس وضع القدم[104].

المجال الخامس: القرينة العرفية:

من مجالات إعمال العادة اعتبار القرينة العرفية التي تكشف عن المراد بالفعل، كأن يتعارف الناس على أن هذا الفعل يقصد به عملٌ محرمٌ، أو غرضٌ فاسدٌ، أو أن هذا العقد يقصد به التحايل على الربا، فدلالة العرف تقوم مقام التصريح[105].

وقد ذكر الغزالي: أن القرينة العرفية كاللفظية[106]، والقرائن العرفية تكون كالدليل الصريح، لذا فتنزل منزلة النطق بالأمر المتعارف عليه[107]، ومع أن ابن القيم صرح بها ومثَّل لها إلا أنني لم أجد من عدَّ القرينة العرفية من مجالات إعمال العرف. ومن القواعد الفقهية المتعلقة بهذا المجال قاعدة: « الممتنع عادةً كالممتنع حقيقة «[108] ومن تطبيقاتها الفقهية

1. اعتبار القرائن العرفية في باب الدعاوى، ومن ذلك الدعوى التي يقضي العرف بكذبها. كما إذا ادعت الزوجة على زوجها بعد سنين أنه لم يطعمها ولم يكسها ولم ينفق عليها، فإن هذه الدعوى لا تسمع؛ لتكذيب العرف لها.
2. اعتبار الظن المستفاد من دلالة العرف، كالذي رأى اثنين يتعاشران معاشرة الأزواج، جاز له أن يشهد لهما بالزوجية.
3. إذا زفت العروس إلى زوج، فإنه يجوز له وطؤها مع كونه لا يعرفها؛ لأن زفافها يدل على كونها زوجته[109]

6/ تطبيقات العرف الشرعي على الأعراف والعادات السودانية:

أولاً: التعريف بالسودان:

اسم السودان هو اسم أطلق على المنطقة الجغرافية جنوب الصحراء الكبرى، والتي تمتد من غرب أفريقيا إلى شرق وسط أفريقيا، والاسم مستمد من العربية، (بلاد السودان)، والذي يعني «أرض السودان. وقديماً كان يطلق على السودان اسم «إثيوبيا»، كما عرفت عند الإغريق، وتعني (الوجوه التي حرقتها الشمس). وأيضا أطلق عليها اسم كوش، وأخيرًا بلاد النوبة.

الجغرافيا والموقع:

من الناحية الجغرافية يقع السودان في شمال شرق أفريقيا ويحتل مساحة قدرها 1,865,813 كيلو متر مربع وهو بذلك ثالث أكبر بلد في أفريقيا بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية، والثالث في العالم العربي بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية، والسادس عشر على نطاق العالم (كان الأكبر مساحة في العالم العربي وأفريقيا قبل انفصال الجنوب في عام 2011، العاشر عالمياً، بمساحة قدرها 2 مليون كيلو متر مربع تقريباً).

سكان السودان:

السودان قطر من أقطار إفريقيا، وسكانه الأصليون هم سكان إفريقيا، وسكان إفريقيا الأصلين هم السود أو الزنوج أي أولئك الذين لهم بشرة سوداء، وقامات في الغالب مديدة، ولكن هاجر إلى السودان من قديم الزمان عرب الحجاز واليمن وآخرون من آسيا، وأقوام من الأمم المجاورة؛ كالحبشة ومصر وبربر بلاد المغرب، واختلطوا بأهله بعض الاختلاط، وامتزجوا بهم إلى

حد ما، وكانوا يحضرون إليه للتجارة، والصيد، واقتناء ريش النعام وسن الفيل والصمغ والماشية، وبعد الفتح الإسلامي هجرت إليه قبائل عربية حجازية ويمنية ومغربية أو بعض أفرادها، وسادت أهله الأصليين وامتزجت بهم بالزواج، فكسب الوافدون السحنة السوداء قليلًا أو كثيراً، وشيئاً من العادات[110]

ثانياً: بعض الأعراف السودانية وحكمها في الشريعة الإسلامية.

تنقسم الأعراف في السودان إلى قسمين قسم يوافق الشريعة الإسلامية وقسم يخالف، وفي هذه المبحث سوف اتعرض إلى بعض الأعراف وليست كل الأعراف. الأعراف التي لها أصل في الشريعة الإسلامية منها:

القسم الأول أعراف وعادات سودانية توافق الشريعة الإسلامية ومقاصدها:

أولا: عرف القلد في شرق السودان: يعتمد البجة عامة على العرف في فض النزاعات فتعقد المجالس بمشاركة رؤوس العشائر إلى أن يتم التوصل إلى حل، وعادة ما تفض النزاعات بطريقة معروفه، تمر بأربعة مراحل، وتعتبر كل مرحل تمهيداً للمرحلة القادمة وتخطيط للمرحلة القادمة ويقوم بمتابعة مراحل فض النزاع لجنة وسطاء (جواأر) من المشهود لهم بالدراية والكفاءة والإصلاح[111]، والقلد هو عهد يوقع ويتفق عليه بين طرفين متنازعين، وتعتبر مرحلة لوقف العدائيات، ووقف النزاع في مكانه وعدم تمدده، بأخذ العهود والمواثيق بين الأطراف المتنازعة بواسطة القيادات الأهلية. وهذه تعتبر هدنة ومصالحة لمعالجة أسباب النزاع وإعطاء كل زي حق حقه لضمان عدم تجدد النزاع والصراع أو الادعاءات. وهو عرف بجاوي تم توارثه من قبل الأسلاف جيلاً بعد جيل لتحكم وتحفظ العلائق بين مكونات البجا، وكذلك القبائل التي ساكنتهم. ولتحدد حجم الأضرار والتعويضات ومن ثم القصاص على حسب الجرم صغيرا كان أم كبيرا. وهو عرف أصبح قانوناً سارياً ويلجأ إليه القضاة للفصل في المنازعات وتجتهد الشرطة في قيادة دفة التوقيع عليه من قبل الأطراف المتنازعة[112] وللقلد حسب الأعراف في شرق السودان مصطلحات يقوم عليها منها:

أولاً: الواديا‌ب:

هو موعد أو زمن سريان القلد، والذي له أجل محدود لفض النزاع، وهذا الموعد المتفق عليه لطالما كان مقدساً عبر ألاف السنين ولا يخرق العهد إلا جاهل بأعراف البجا، وخرق القلد، وإهمال مواعيده المتفق عليها يعني الحرب.

ثانياً: السالف:

يعني مصطلح السالف، السوابق بين القبائل في التعامل أو الأشياء المتعارف عليها في التعامل بين القبائل بعض القبائل، وهنالك سالف عام يحكم كل قبائل البجا والقبائل الساكنة معهم. وسالف آخر محدود بحدود تاريخ التعامل بين قبيلتين أو أكثر من قبائل البجا أو من ساكنهم في أرضهم بعقد عرفي، يضمن السلام، والمساكنة والاشتراك في الموارد. وقبائل البجا والقبائل والمكونات التي ساكنتها على مر العصور، كانت تحترم هذه الأعراف لأنها أثبتت فعاليتها في حفظ السلم

منذ أقدم العصور. وكل من لا يحترم هذه الأعراف المسالمة، ويتعمد خرقها ظلماً، وعدواناً يعتبر مارقاً، ومنبوذاً من كل مكونات الشرق، خاصة لو قام بمواصلة خرق الهدنة، لأن هذه الهدنة يسعى من خلالها لإيقاف الاقتتال لتحديد المعتدي، ومن ثم تحديد الجزاء الواقع عليه، إذا كان قصاصاً أو فدية، أو تسليمه للسلطات، وهنالك لجنة غالبا تتكون من قبلية بجاوية اسمها (البوي كناب) ومعنى اسمهم بلغة البجا البجاويت (البداويت) أصحاب الدم. ومصطلح أصحاب الدم يعني الذين يقيمون الجروح عند اعتداء طرف على آخر، فلكل جرح عقاب يناسبه سواء كان قتلاً، أو جرحاً بسيطاً، أو كبيراً، وثم تعتمد المحكمة الأهلية شهادة (البوي كناب) خبراء قصاص الجروح، وبالتالي تحدد المحكمة القصاص المناسب على حسب ما توصلوا إليه، وهذه الأعراف حفظت السلم بين القبائل لآلاف السنين في شرق السودان. وأنهت حروب ونزاعات لا تحصى[113].

تأصيل عرف القلد من الشريعة الإسلامية:

القلد بهذا المعنى يعني الصلح والتحكيم لجبر الأضرار ووقف العدائيات وهو عرف يوافق الشريعة الإسلامية وهو أمر محمود وقد جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية يقول تعالى: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ «[114]، وقال تعالى: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا»[115]، وقال تعالى: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»[116]

ومن السنة النبوية:

ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن رسول اللَّه ﷺ قال: «كل سُلامى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تخطوها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة»[117].

قال الإمام النووي: قوله ﷺ: «تعدل بين الاثنين صدقة» أي تصلحُ بينهما بالعدل»[118]. وروى أبو داود عن أبو الدرداء الأنصاري أن رسول اللَّه ﷺ قال: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إصلاح ذات البين، وفساد ذات البين الحالقة»[119]. ومن هنا يمكن القول بإن عرف القلد الذي يقتضي المصالحة، ووقف الاقتتال، وجبر الضرر عرف يوافق العرف الشرعي الذي أقره الفقهاء.

ثانياً: عرف الضيافة في رمضان وغيره:

عرف الشعب السوداني منذ القدم بالضيافة وهنا سوف أتعرض لبعض أنواع الضيافة في بلاد السودان وهي تعتبر عرفاً في غالب بلاد السودان وقد سبق أن من شروط اعتبار العرف أن يكون غالباً.

1/ ضيافة أهل القرى: اعتاد الكثير من أهل القرى على حسن الضيافة بطريقة قلَّ ما توجد في البلاد الأخرى وهي عدم مؤاكلة الضيوف بل يقدمون الطعام ولا يجالسونه بل يقفون

لخدمته وهم يقسمون عليه مرات ومرات، وبعد أن ينتهي من طعامه يجلسون ليأكلوا فضلته مما تبقى من الطعام

تأصيل هذا النوع من الضيافة في الشريعة الإسلامية:

وهذه عادة عربية قديمة وردت عن النبي ﷺ لما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «آلله الذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من الجوع ، وإن كنت لأشد الحجر على بطني من الجوع ، ولقد قعدت يوماً على طريقهم الذي يخرجون منه ، فمر أبو بكر ، فسألته عن آية من كتاب الله، ما سألته إلا ليشبعني، فمر ولم يفعل ، ثم مر بي عمر فسألته عن آية من كتاب الله ، ما سألته إلا ليشبعني، فمر فلم يفعل، ثم مر بي أبو القاسم - ﷺ - فتبسم حين رآني وعرف، ما في نفسي وما في وجهي ثم قال : أبا هر .قلت : لبيك يا رسول الله .قال : الحق .ومضى فتبعته ، فدخل فاستأذن ، فأذن لي ، فدخل فوجد لبناً في قدح فقال : من أين هذا اللبن ؟ قالوا أهداه لك فلان أو فلانة، قال : أبا هر، قلت : لبيك يا رسول الله .قال : الحق إلى أهل الصفة فادعهم لي قال : وأهل الصفة أضياف الإسلام، لا يأوون إلى أهل ولا مال ، ولا على أحد، إذا أتته صدقة بعث بها إليهم، ولم يتناول منها شيئاً ، وإذا أتته هدية أرسل إليهم ، وأصاب منها وأشركهم فيها، فساءني ذلك فقلت وما هذا اللبن في أهل الصفة كنت أحق أنا أن أصيب من هذا اللبن شربة أتقوى بها فإذا جاء أمرني فكنت أنا أعطيهم ، وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن، ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله - ﷺ - بد، فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا ، فاستأذنوا فأذن لهم، وأخذوا مجالسهم من البيت قال: يا أبا هر .قلت: لبيك يا رسول الله .قال : خذ فأعطهم .قال : فأخذت القدح فجعلت أعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح ، فأعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح فيشرب حتى يروى ، ثم يرد على القدح ، حتى انتهيت إلى النبي - ﷺ - وقد روى القوم كلهم ، فأخذ القدح فوضعه على يده فنظر إلي فتبسم فقال: أبا هر قلت : لبيك يا رسول الله، قال : بقيت أنا وأنت قلت: صدقت يا رسول الله، قال: اقعد فاشرب، فقعدت فشربت ، فقال : اشرب ، فشربت ، فما زال يقول : اشرب، حتى قلت لا والذي بعثك بالحق ، ما أجد له مسلكاً قال : فأرني، فأعطيته القدح فحمد الله وسمى ، **وشرب الفضلة**»[120].

والشاهد هنا وشرب الفضلة وهكذا أهل السودان يعملون بهذه السنة النبوية التي صارت عرفاً في كثير من القرى. وقد شاهدت ذلك وأنا حضور بقرية من قرى ولاية الجزيرة وهي (الطلحة ود الطريفي) جنوب محلية الجزيرة في زواج الدكتور أنور حسب الرسول الأستاذ بكلية دلتا وذلك في العام 1995م وقد طبقوا هذه السنة فينا ونحن ضيوف لديهم[121].

2/ الضيافة في رمضان وأصلها الشرعي:

وقد شهد السودان الكثير ممن اشتهروا بهذا الكرم ومنهم (عوج الدرب) لقب أُطلق على الشيخ ادريس محمد بركات حفيد الشيخ ادريس الأرباب وهم من محس العيلفون، أرسله والده للمنطقة ليكرم القوافل التجارية والمسافرين الذين كانت تنقطع بهم السبل لوعورتها وموت الكثير منهم لانعدام الماء والزاد، فانتقل الابن لينفذ وصية والده واشعل النيران واكرم الناس فاطلق

عليه اسم «عوج الدرب» وقرية الشقلة عوج الدرب تقع بوحدة المسيد بمحلية الكاملين بولاية الجزيرة[122] يكشف المجتمع السوداني خلال شهر رمضان عن عاداته الاصيلة وتقاليده الراسخة التي تجسد قيم المحبة والتواصل الاجتماعي وتنم عن التجانس بين افراده ويتمثل ذلك في الإفطار في رمضان بشعار (الصينية برة) وهذا في كل المدن في الميادين، وأمام البيوت، أما في المناطق الطرفية للعاصمة السودانية الخرطوم، وعلى طول الطرق التي تربطها بأقاليم السودان المختلفة تنتشر تجمعات الافطار الرمضاني التي تضم في العادة الرجال والصبية من أهل البيوت المتجاورة على جانبي الشارع. يعترضون المسافرين، وأنزالهم للفطور، أحيانا بشد العمامة بعرض الطريق ، وأحيانا بالوقوف في منتصف الطريق[123] وهذا ما يتفق وروح الشريعة الإسلامية فقد شرع الله سبحانه وتعالى لعباده التعاون على كلّ خير، وخاصّة في رمضان؛ فكان من جملة ذلك الخير أن يُقدِمَ المسلم على تفطير أخيه الصائم؛ ابتغاء مرضاة الله -عزّ وجلّ-؛ فقد قال النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-: (من فطَّر صائمًا كان له مثلُ أجره، غير أنه لا ينقصُ من أجر الصائمِ شيئًا)،[124] كما أنّ تفطير الصائم يُعَدّ من الجود الذي يتحلّى به المؤمن في رمضان؛ اقتداءً بالنبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-، وذلك كما ورد في الحديث الشريف: (كانَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أجْوَدَ النَّاسِ، وكانَ أجْوَدُ ما يَكونُ في رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ)[125]؛ ففي ذلك استحباب أن يجود الإنسان ممّا أنعم الله به عليه، ويُشار إلى أنّ من الأعمال التي كان يتسابق عليها السلف تفطيرُ الصائمين، كفعل ابن عمر -رضي الله عنهما-؛ إذ كان وهو يفطر مع أهله يأتيه السائل، فيأخذ نصيبه من الطعام ويعطيه إلى ذلك السائل، فإذا رجع إلى أهله، وجدهم قد أنهَوا طعامهم، فيصبح صائماً ولم يأكل شيئاً بعد، واللافت أنّ مثل هذا العمل يزيد من الترابط والمحبّة والألفة بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى عظم الأجر المترتّب عليه. وقد ذهب أهل العلم إلى استحباب تفطير الصائم، وذلك بتقديم الطعام والشراب للصائم؛ ليفطر عليه؛ ابتغاءً للأجر والثواب من الله -سبحانه وتعالى-، وتطبيقاً لسُنّة النبيّ محمد -ﷺ[126]

ثالثاً: إطعام أهل الميت:

وهذا العرف عمَّ جميع أهل السودان في قراهم وحضرهم ويسمى باللهجة السودانية «البكا» بكسر الباء، وهو لا يختلف كثيراً عن المآتم المتعارف عليها في أغلب الدول العربية. غير أنه يختلف في بعض التفاصيل مثل اعتبار أن هذه المناسبة عادة ما يتصدى لها الجيران، باعتبار ان الموت يأتي بشكل مفاجئ، فيكون على الجيران اعداد سرادق العزاء التي تسمى الصيوان، والذهاب إلى المقابر وتجهيز قبر المتوفى، وعادة ما تتم الصلاة عليه في أقرب مسجد لسكنه وبعد الانتهاء من مراسم الدفن قديماً كان يمتد العزاء لثلاث أيام، ولكن تغيرت هذه العادة ليوم واحد خاصة في المدن وهنا يقوم أهل الحي بترتيب الوجبات، والبيات للقادمين للعزاء من بقاع بعيدة. وهذا يعتبر نوع من التعزية وتكافل اجتماعي فريد وبالرغم من بعض المخالفات اليسيرة، كما درج الناس في السودان على المساهمة المالية وهو ما يعرف «بالكشف»، حيث يقوم أهل الحى والأقرباء بأعداد الكشف وهو مساهمات مالية تدفع من الحضور لمساعدة أسرة المتوفى،

يساهم فيها الجميع كل حسب استطاعته، وهي تعتبر من العادات الراسخة التي يعمل بها الجميع في الغالب من الفقراء حتى أثرى الاثرياء، علماً بأن هذه المساهمات المالية لا تقتصر على المأتم فقط بل إلى كل المناسبات يتعهد الاقرباء والاصدقاء والجيران بالمساهمة المالية (غير الإلزامية)، ويعاب من يعرف عنه التهرب من هذه العادة. ومن الملفت للنظر هو ان النساء في السودان يقمن بالمشاركة في هذه المناسبة لأبعد الحدود، وعادة ما تكون وقتاً مناسباً لتصفية الضغائن والمشاحنات وطلب العفو وما إلى ذلك. وفي نفس الوقت تُستهجن عدم المشاركة وتكون من أسباب القطيعة والبغضاء بينهن[127].وهذا العرف يتفق وروح الإسلام وما جاءت به نصوص الشريعة ولتأصيل هذه المسألة من حيث موافقتها للشريعة الإسلامية فلابد من التفصيل التي تتضمن المسائل الآتية:

المسألة الأولى:

مشروعية إعداد الطعام لأهل الميت من طرف أهله وأقربائه وعصبته المقربين، ولو كان في ذلك اجتماع فعن أسماء بنت عميس قالت:» لما أصيب جعفر رجع رسول الله ﷺ إلى أهله فَقَالَ:» إِنَّ آلَ جَعْفَر قد شغلُوا بِشأْن ميِّتهم فاصنعُوا لهم طعاماً»[128] فهذا نبي الإسلام، عليه الصلاة والسلام، هو الذي تكفل بصنيعة الطعام وهو خطاب عام لأهل بيته ولعموم المسلمين. قال الإمام المناوي رحمه الله: «أراد اطبخوا واخبزوا لهم. فيندب لجيران الميت وأقاربه الأباعد صنع ذلك، ويحلفون عليهم في الأكل»[129]

المسألة الثانية:

مشروعية صنيعة الطعام من طرف أهل الميت أنفسهم، لأقاربهم وأهليهم وخاصتهم مع جواز اجتماع الناس أو النسوة في بيت أهل الميت: من حديث عائشة زوج النبي ﷺ أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن إلا أهلها وخاصتها أمرت ببرمة من تلبينة فطبخت ثم صنع ثريد فصبت التلبينة عليها ثم قالت: كلن منها فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: التلبينة مجمة لفؤاد المريض تذهب ببعض الحزن»[130].

المسألة الثالثة:

مشروعية التجمع عند أهل الميت وصنيعة الطعام عموماً لجميع الناس، أيا كان الصانع، أهل الميت أم غيرهم: والدليل على ذلك عن رجل من الأنصار قال:» خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فرأيت رسول الله ﷺ وهو على القبر يوصي الحافر:» أوسع من قبل رجليه أوسع من قبل رأسه « فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فأكلوا...»[131]، وفيه مشروعية الاجتماع على الطعام بعد الجنازة، إذا تطوع أي شخص بصنيعة الطعام للناس والحضور، وهذا مصداقاً لقول النبي ﷺ «مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى[132]، ولفوله ﷺ «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا»[133] فهذه الأدلة والشواهد تبين أن هذا العرف السائد في بلاد السودان من الأعراف التي تتفق مع الشريعة الإسلامية.

القسم الثاني: أعراف سودانية تخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها:

أولاً: البُطَـانْ، «جلـد السـوط» عـادة دق السـوط في الأعـراس والتـي يصطلـح لهـا البعـض بـــ (البُطَـان) عـادة قديمـة لـدى كثـير مـن قبائـل السـودان، وهـي ليسـت لـدى قبيلـة الجعليـين فقـط؛ كـما هـو المفهـوم الراسـخ لـدى بعـض النـاس، وإنمـا تمـارس هـذه العـادة عنـد كثـير مـن القبائـل السـودانية مـن أقـصى شـمال السـودان عنـد أهلنـا المحـس، والدناقلـة، والركابيـة، والبديريـة، والشـايقية وغيرهـم، إلى وسـطه وبطانتـه ولـدى الهواويـر والحسـانية وغيرهـم مـن قبائـل الوسـط وحتـى أقـصى غربـه لـدى أهلنـا الزغـاوة وغيرهـم. إن الواجـب أن يعـرض النـاس جميـع عاداتهـم وموروثاتهـم وتقاليدهـم عـلى الكتـاب والسـنة وينظـروا في موافقتهـا أو مخالفتهـا لديـن اللـه تعـالى؛ وبالنظـر لعـادة الجلـد بالسـوط في الحفـلات.

تأصيل جلد السوط من الناحية الشرعية:

أولاً: عـادة الجلـد بالسـوط في الحفـلات ضرر بالجسـم والبـدن، وهـذا ضرر واضـح محقـق، فـإن المجلـود يعـرِّض جسـده للأذيـة والتقطيـع، وإسـالة الـدم، ويبقـى أيامـاً عديـدة وربمـا أسـابيع عـلى الفـراش يقـوم أهلـه بتطبيبـه، وتلطيخـه بالعقاقـير والقـرض!! وهـذا الـضرر محـرم في ديـن اللـه تعـالى وهنـاك قاعـدة فقهيـة بـل هـي إحـدى القواعـد الفقهيـة الكـبرى الخمـس في الإسـلام وهـي قاعـدة «لا ضرر ولا ضرار» وهـو نـص حديـث نبـوي رواه ابـن ماجـة[134]، فإلحـاق الـضرر بالنفـس أو الغـير محـرم في ديـن الإسـلام، وفي هـذا الجلـد ضرر يلحـق البـدن، ولا يختلـف في ذلـك اثنـان، وفي هـذا العمـل «الجاهـلي» تعذيـب للنفـس، والإسـلام نهـى عـن ذلـك، بـل نهـى عـن تعذيـب الحيـوان، وجعلـه مـن المحرمـات فكيـف بتعذيـب الإنسـان نفسـه؟! ولا يشـفع في تبريـر ذلـك وتجويـزه كـون الشـخص المجلـود يرغـب في ذلـك، ويـرضى بـه ويحبـه بـل يفـرح بـه، ويسـتمتع في تلـك اللحظـات بـأن يجلـد بالسـوط، لا يشـفع لـه ذلـك وغـيره في جعـل هـذه العـادة الجاهليـة عمـلاً مشروعـاً، وذلـك لأن الإنسـان لا يملـك بدنـه وروحـه، فهـي ملـك للـه تعـالى، لذلـك مـما هـو معلـوم للعامـة أنـه يحـرم عـلى الإنسـان الانتحـار، وإضرار النفـس بمـا هـو دون الانتحـار كذلـك في الحكـم.. وهـذا فيـما إذا كان الـضرر المترتـب عـلى جلـد السـوط في الحفـلات في مـا دون النفـس، وهـو الغالـب، لكـن أحيانـاً يصبـح الـضرر بتلـف النفـس وهلاكهـا وموت الشـخص المجلود، سـواء كان في نفـس الوقـت أو بعـد حـين بسـبب تلـك السـياط، وهـو فعـل محـرّم وجريمـة كـبرى وقـد قـال اللـه تعـالى: «وَلَا تُلْقُـوا بِأَيْدِيكُـمْ إِلَى التَّهْلُكَـةِ وَأَحْسِـنُوا إِنَّ اللَّـهَ يُحِـبُّ الْمُحْسِـنِينَ»[135]، وقـال اللـه تعـالى: «وَلَا تَقْتُلُـوا أَنْفُسَـكُمْ إِنَّ اللَّـهَ كَانَ بِكُـمْ رَحِيمًا»[136]والمجتمـع بجميـع أطيافـه يعـرف ويـدرك هـذا المحـذور العظيـم في هـذه العـادة الباطلـة، فلـماذا إذاً السـكوت أو الإقـرار وضعـف الإنـكار؟! بـل لـك أن تعجـب أن يباهـي بهـذه العـادة السـقيمة المنكـرة بعـض النـاس وبـدلاً مـن السـتر والكتـمان يـأبى أنـاسٌ إلا فضـح أنفسـهم ومجتمعهـم بنشرهـا في العـراء وعـبر شـبكات (الانترنـت) لتتلقفهـا أمـم العـالم وشـعوبه وتصبـح مظهـراً مـن مظاهـر التخلّـف في مجتمعاتنـا.

ثانيـاً: إن هـذه العـادة المنكـرة الذميمـة وسـيلة لنقـل الأمـراض المعديـة والفتّاكـة، كالإيـدز والكبـد

الوبائي B و C وغيرها من الأمراض، فالشخص الذي يتولى مهمة الجلد سواء كان (العريس) نفسه، أو غيره يقوم بالجلد بسوط واحد، فيدخل السوط في ظهر المجلود الأول ويتلطخ بالدم ثم يقوم يجلط ذلك الدم المحمول في السوط في ظهر الثاني وهكذا، والشخص الذي يتولى مهمة الجلد ليس لديه معقم يدخل فيه السوط قبل أن ينتقل من ضحيته الأولى إلى ضحيته الأخرى وهذا من أقوى أسباب نقل الأمراض، ولا أدرى أين جهات مكافحة الإيدز وانتشار الأمراض المعدية عن هذا السبب؟! وإذا ثبت أن هذا الفعل من أسباب نقل الأمراض فإنه لا تخفى حرمته بناءً على ذلك. وفي هذا المحذور والذي قبله يقول الإمام الشاطبي المالكي في حديث «لا ضرر ولا ضرار» إنه داخل تحت أصل قطعي في هذا المعنى, فإن الضرر والضرار مثبوت منعه في الشريعة كلها في وقائع جزئيات وقواعد كليات، ومنه النهي عن التعدي على النفوس والأموال والأعراض وعن الغصب والظلم وكل ما هو في المعنى إضرار أو ضرر, ويدخل تحت الجناية على النفس أو العقل أو النسل أو المال فهو معنى في غاية العموم لا مراء فيه ولا شك[137]»

ثالثا: في الزواج شرع الإسلام الفرح المقيد بطاعة الله تعالى، وحثّ النبي عليه الصلاة والسلام على الوليمة وقال لعبد الرحمن بن عوف: (أوْلِم ولو بشاة)[138]، هذا هو المشروع، أما إحداث عادة مضرة مهلكة تؤذى بها الأبدان فهو من تبديل المشروع بالممنوع، ومن مخالفة ومناقضة المقصد التشريعي فيما شرع في أحكام الزواج. والعريس الواجب عليه إكرام ضيوفه وتقديم طيب الطعام لهم وتوفير الضيافة الكريمة لهم لا أن يقوم بجلدهم وتقطيع ظهورهم.

رابعاً: هذه العادة ارتبطت بالفخر والخيلاء وهو من المحرمات في الشريعة، فكثيرون يقدمون عليها من باب الفخر والخيلاء وإثبات الذات، فالبغي والفخر والخيلاء من منهيات الشريعة الإسلامية، فالفخر هو التعالي والتكبر بما يكون للإنسان من صفة أو ما يكتسبه من معنى. والخيلاء هو التعاظم في النفس وكذلك الإباء عن بذل الحق، واللجوء إلى ما تزينه النفس والشيطان. وبعضهم يسمي هذه العادة تراثاً! وبالتالي يرى وجوب المحافظة عليها، فتبّاً لهذا التراث وبئست العادة والعرف السقيم، وإن محل هذه العادة الذميمة ليس الاحتفاء بها والمحافظة عليها وإنما محلها الصحيح أن توضع (تحت الأقدام) كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: (أَلاَ كل شيء من أَمر الجاهلية تحت قدمي)[139] وعجبي لأناس لم يجدوا أن يثبتوا للناس وخاصة النساء!! رجولتهم وشجاعتهم ومروءتهم إلا في كشف ظهورهم وتعريضها للجلد كما يجلد البعير الشارد، فيسيلون دماءهم ويؤلمون أجسادهم، فليست الرجولة تثبت بذلك وحُقّ في وصف المتعاونين على الإثم والعدوان في تنفيذ هذه الجريمة والمشتركين فيها وهم (الجالدين) و(المجلودين) و(الحاضرين من الرجال والنساء)، و(المزغردات والمغنيات من النساء!!)[140]

خامساً: الرجولة الحقيقية هي التي جاء وصفها في القرآن الكريم قال تعالى: «رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ

وَالْأَبْصَارُ»[141] وقال تعالى: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا «[142]، «لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ «[143]، ومن هنا وبهذا الواقع المرير والشواهد الشرعية فإن عرف جلد السوط الذي لا يزال يمارس في السودان يخالف الشريعة الإسلامية ولا يتفق مع مقاصدها السمحة.

ثانياً: الزواج في السودان والمخالفات الشرعية: الزواج في السودان يمر بممارسات وطقوس جرت العادة على إقامتها في غالب الأسر السودانية ، والعادات التي تم تداولها وتناقلها مثلها مثل غيرها من العادات السودانية الأخرى، في الغالب الأعم تختلف هذه الطقوس باختلاف المناطق والقبائل نظراً إلى أن السودان متعدد الأعراق والأجناس، بالإضافة إلى الأصول التي تنبع منها هذه العادات فمنها امتدادات عقائدية لفترة ما قبل دخول الإسلام، ومنها ما هو فرعوني كما في مناطق الشمال، ومنها ما هو أفريقي كلما تعمقنا جنوباً، وتظهر هذه العادات في السودان نظراً لاختلاط النسل العربي بالأفريقي. وسوف اتعرض هنا لبعض الممارسات غير الإسلامية وهي الغالبة والأكثر في مجتمعنا السوداني.

أولاً: الجرتق، الجرتق من العادات المتأصلة في المجتمع السوداني و يحرص كل من يهمه أمر العريس و العروس على حضوره بل يعتقد الكثير أنه لا يكتمل الزواج إلا بجرتقة العرسان في ليلة الدخلة و قبل الدخلة الفعلية جلباً للفال الحسن, و في الغالب تحتفظ والدة العريس أو جدتة (الحبوبة) بالجرتق و المكون من الحريرة و الهلال و العقد و الخاتم, و شكل الخاتم أو فاروصة الخاتم على وجه الدقة أنها من حجر ملون (كهرمان في الغالب) تم نحته على شكل خنفساء(جعران) وبنفس الأسلوب الذى كان ينحت به الفراعنه جعارينهم، وكان الفراعنة يعتقدون بأن الجعران يجلب الحظ الحسن لذلك حرصوا على نحته على خواتمهم، بل الأصل في خاتم الزواج هو عادة فرعونية قديمة تناقلتها الأمم من بعدهم ويرمز لاستمرار الحياة الزوجية[144].

حكم الجرتق من الناحية الشرعية:

والأصل في هذه العادة الخوف من المصائب والأرواح الشريرة، ولكن الإسلام أبطل هذا الاعتقاد الباطل بقوله: «قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ»[145] وقوله تعالى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»[146] قال القرطبي في سبب نزول هذه الآية أن الكفار قالوا: لو كان ما عليه المسلمون حقا لصانهم الله عن المصائب في الدنيا، فبين الله تعالى أن ما أصاب من مصيبة في نفس أو مال أو قول أو فعل، يقتضي هما أو يوجب عقابا عاجلا أو آجلا فبعلم الله وقضائه[147]. ويقول تعالى «وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» [148]

كما أن عادة الجرتق تقوم على بعض المحاذير الشرعية الأخرى ومنها: تحلية الرجل بالذهب، فالرَّجل لا يتزيَّن بِحُليِّ الذَّهب؛ لأنَّ التَّحلِّي به من زينة النِّساء، فإذا تحلَّى الرجل

بالذَّهب فقد تجاوز ما أباحه الشَّرع، وتشبَّه بالنِّساء، وفي لُبس الرجل للذهب نوعٌ من الخيلاء والمباهاة؛ ولذا لا خلاف بين أهل العلم أنَّ الرَّجل لا يجوز له التَّحلِّي بالذَّهب، ومن أهل العلم مَنْ حكى الإجماعَ على ذلك والدليل على ذلك حديث النبي ﷺ «هذان حرام على ذكور أمتي حلٌّ لإناثها» أي الذهب والحرير وهذا مذهب جمهور العلم واستدلوا بما جاء عن البراء بن عاذب رضي الله عنه قال: «نهانا النبي ﷺ عن خاتم الذهب أو قال حلقة الذهب»[149] ومن المحاذير المصاحبة للجرتق:

ثانياً: الحناء للرجل :

أي الخضاب ـــ الذي يُجعل في يدي الرجل وأرجله، فخضاب اليدين والرجلين بالحناء من زينة النساء، وليس من زينة الرجال، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: أومت امرأة من وراء ستر بيدها كتاب إلى رسول الله ﷺ عنها قالتْ: فقبض النبي ﷺ يده فقال: «ما أدري أيد رجل أم امرأة؟ قالت: بل امرأة قال: لو كنت امرأةً لغيرت أظفارك ـــ يعني الحناء ـــ»[150] قال في عون المعبود : «وفي الحديث شدة استحباب الْخِضَاب بِالْحِنَّاءِ للنساء» [151]وقال السندي : في قوله ﷺ (لَوْ كُنْت اِمْرَأَة) أَيْ: لو كنت تراعين شعار النساء لَخَضَّبْت يدك»[152] قال ابن حجر: وإنما أمرها بالخضاب لتستر بشرتها، فخضاب اليد مندوب للنساء للفرق بين كفها وكف الرجل، بل ظاهر قول بعضهم أن من تركته فقد دخلت في الوعيد الوارد في المتشبهات بالرجال أي تركه حرام لكن لم يقل به أحد فيما أعلم[153]. ويستثنى من ذلك الخضاب للرجل للتداوي فقد أجازه العلماء، قال: ابن حجر: وقد صرح الشافعية بتحريم خضب الرجال أيديهم وأرجلهم إلا للتداوي وقال: وأما خضب اليدين والرجلين فلا يجوز للرجال إلا في التداوي[154]

فلا يجوز للرجل أن يتزين بزينة النساء، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: لعن رسول الله ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ من الرجال بالنساء، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ من النساء بالرجال»[155] وعَنْ أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أُتِيَ بِمُخَنَّثٍ قد خَضَّبَ يديه ورجليه بِالْحِنَّاءِ، فقال النبي ﷺ: «ما بال هذا؟ فَقِيل: يا رَسول اللَّه يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ! فَأَمر به فَنُفِيَ إِلَى النَّقِيعِ فقالوا: يا رسول الله، ألا نَقْتُلُه؟ فقال: إني نُهِيتُ عن قتل المُصَلِّين.)[156]

ثالثاً: الكجور والزار:

ارتبطت البشرية في كل الحضارات القديمة وحتى الآن بشخصية العراف، أو الكاهن، أو الساحر، فقد عرفتهم معابد سومر وكنعان وأشور والكلدان وبابل والفراعنة والأكاسرة واليونان والرومان والهند والصين, وحيثما كان... هذه الشخصية هي شخصية (الكجور) كما نسميها بعربيتنا السودانية الدارجة... يحتل (العراف) في المجتمعات التي تدين بالمعتقدات الوثنية الطوطمية وعبادة الاسلاف او الكواكب او القوى الخفية الكجور ممارسة روحية منتشرة لدى قبائل إفريقية وفي السودان تمارسها قبائل النوبة في منطقة جبال النوبة، وقد بدأت في الانتقال إلى أطراف المدن السودانية، ولا تكتسب بالتعلم والموهبة وصاحب الكجور حسب ما يعتقده أهل النوبة هو شخص صالح قريب من الله وكل ما يقوم به هو أن يطلب الشيء من الله فيحققه الله بواسطته

وإذا مات تنتقل روح الكجور إلى شخص آخر. وهناك أسطورة تقول: إن الكجور هو في الأصل مخلوق سماوي أو هو الوسيط الروحي أو شخص تقمصته الأرواح وتعلقت به وأكسبته مقدرات خارقة كعلاج المرضى وإنجاح الزراعة والحماية من الأرواح الشريرة[157]. والكجور عادة موجودة من قديم في المجتمع السوداني بالرغم من تطور المجتمع السوداني ولا زالت قائمة وهو لا يعني الأنسان بالتحديد بل هو يعني الروح أو القدرة الخارقة التي تتقمص هذا الإنسان، فهو اعتقاد بوجود قوة خفية في الإنسان[158]، وفي حقيقة الأمر أن الكجور هو طقوس سحرية بغض النظر عما إذا كان يمارسها لضرر الناس أو خدمتهم. فهناك علاقة كبيرة بين السحر والكجور، فالطقوس السحرية تقوم على قوة الساحر في تحويل الشبه إلى حقيقة، وهذا يتطلب حركات وأفعال يقوم بها الساحر لكي يوحي بذلك كتقليد الطبيعة وتمثيلها مثل صب الماء لإسقاط المطر، وإحراق الصور لإلحاق الأذى بصاحبها، وكانت تلك المواد تختار لخواصها الطبيعية، أو لفوائد مزعومة، ومن تلك المواد عقاقير قوية تحدث انفعالات من يستعملها كالوسوسة، والتخيلات البصرية، وتهيجات وتغيرات في الشخصية، يفسرها المشاهدون بأنها نتيجة لحلول القوى أو الأرواح بالساحر، وطرق تحضيرها تحاط بسرية [159]،

الزار: وهي ممارسة وجدت في مجتمعات معينة في الشرق الأوسط وإفريقيا ومنها السودان واستمرت حتى الآن، وهو في حقيقة أمره وسيلة لتلبية احتياجات معينة، نفسية، أو مادية، وهي ممارسة يظهر فيها الخلط بين السحر والدين وهناك روايات كثيرة لا أصل لها تقول بأن أرواح الزار هي أرواح الجن التي يملها سيدنا سليمان عليه السلام وحين بدت أمامه أمرها بالهبوط إلى الأرض ولكنها رفضت ذلك إلا إذا أطلق البخور وضربت الطبول وقد عرفوا أنفسهم بأنهم يثيرون المتاعب ويسكنون أجساد الناس[160]، وهذا يشير إلى أن ارتباط الزار بالجن وهما بذلك يقومان على كثير من الطقوس السحرية مثل تقديم القربان لغير الله وهو يدخل في دائرة الشرك وذلك من خلال الاستعانة بغير الله، فأغلب أهل الزار يستعينون بالجن

الكجور والزار من الناحية الشرعية:

الكجور والزار يمثلان خطراً على المجتمع السوداني لأنهما عادات ما زالت تمارس باعتبارهما عند الكثيرين أنهما وسيلة علاجية جنباً إلى جنب مع علوم الطب وتتجلى خطورتهما في اعتقاد البعض فيهما بصورة أقوى من قدرة الطب على الشفاء وذلك للصبغة الدينية التي ترتبط به كذباً وجهلاً، ولهذا فإن التداوي بالكجور والزار وأفعال السحر حرام شرعاً بل قد يسوق إلى الشرك بالله.

مبدأ الإسلام في العلاج عامة: لقد قَرَّرَ الإسلامُ مبدأَ التَّداوي، بل وأمرَ به، كما جاءَ في الحَديثِ الصَّحيح الذي رواه أبو هريرة رضي اللهُ عنه «يا أيها الناس تداوا فإن الله تعالى لم ينزل داء إلا أنزل له دواء»[161] وفتحَ بابَ الأمل واسِعاً أمامَ المرضى في إمكانيَّة الشِّفاء من كلِّ مَرضٍ كما في حَديثِ أبي هُرَيرة الذي رواه البُخاري: «ما أنزلَ اللهُ من داء إلاَّ وأنزلَ له شَفاء»[162].

كما حثَّ الإسلامُ الأطبَّاءَ على البحث عن الدَّواء وإجراء البحث العِلمي الذي يُوصِلهم إليه،

بقوله عليه الصَّلاة والسَّلام في الحَديث الذي رواه مسلمٌ عن جابِر: «لكلِّ داءٍ دَواءٌ، فإذا أَصابَ دواءٌ الدَّاءَ، بَرِئَ بإذن الله»[163]، وكأنَّ النبيَّ بذلك يريد من أطبَّاء المسلمين أن يُحدِّدوا الدواءَ لكلِّ مرض، ومقداره ونوعه وكمِّيته أو جرعاته، حتَّى يزول المرضَ تَماماً؛ وفي رواية أحمد: «إنَّ اللهَ لم يُنزِل داءً إلاَّ أنزلَ له شفاءً: عَلِمَه من عَلِمه، وجَهِله من جَهِله»[164]. وليسَ أدلَّ على دفع الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام الناس إلى الإصرار على التَّداوي بدلاً من انتظار الشَّفاء من دون طلب للعِلاج وذلك ما رواه البخاري عن خالد بن سعد، قال: خَرجنا ومعنا غالب بن أَبجر، فمَرض في الطَّريق، فقَدمنا المدينةَ وهو مَريضٌ، فعاده ابن أبي عتيق فقال لنا: عليكم بهذه الحُبَيبة السَّوداء فخُذوا منها خَمساً أو سبعاً فاسحقوها، ثمَّ اقطروها في أنفه بقطراتِ زيت في هذا الجانب وفي هذا الجانب، فإنَّ عائشةَ حدثتني أنَّها سمعت النبي صلى الله عليه وسلَّم يقول: «إنَّ هذه الحبَّة السَّوداء شفاءٌ من كلِّ داء إلاَّ من السَّام، قلت وما السَّام قال: الموت»[165] ومن هنا يتضح أن عادتي الكجور والزار محرمتان بل يشتملان على اعتقادات شركية. وقد أبطل الإسلام التداوي بالكجور، والزار، والسحر، وكلَّ مظهرٍ وثني في التَّداوي، كالاعتماد على التَّمائم، والرقى غير المشروعة، والقوى الخفيَّة، وما إلى ذلك من عَمَل السَّحرة والمشعوذين والدجَّالين، فقد قال عليه الصَّلاة والسَّلام في الحديث الذي رواه الإمامُ أحمد عن عقبة بن عامِر: «من علَّقَ تَميمةً فقد أشركَ»[166]، وفي روايةٍ عنه لأبي داوود والنِّسائي وابن ماجَة والحاكِم: «من علَّقَ تَميمةً فلا أتمَّ اللهُ له، ومن علَّقَ ودعةً فلا وَدَعَ اللهُ له»،[167] أي لا تركه اللهُ في دَعةٍ وسُكون. والكجور والزار فيهما الاستعانة بالجن والشياطين والاعتماد على الأرواح الخفية ومن صور اتخاذ الجن شركاء، طاعتهم فبطاعتهم يجعلونهم شركاء لله وهي العبادة التي حذر منها الله تعالى بقوله: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ»[168]، ويقول تعالى: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ»[169] ويقول تعالى: « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ»[170]. فكل من الكجور والزار عادات ليس لها علاقة بالدين الصحيح مهما إدعى أصحابها، بل هي عادات شيطانية جاء الإسلام لمحاربتها.

الخاتمة: وتشتمل على النتائج، والتوصيات، والمصادر:

الخاتمة:

الأعراف والعادات السودانية كثيرة وتمثل الشعب السوداني بكل قبائله، والكثير من هذه الأعراف والعادات موروث من الآباء والأجداد، وبعضها له مرجعيات عقدية قد يعلم بها القليل منهم، فهناك أعراف وعادات تتضارب مع المعتقد الإسلامي الصحيح، وبعضها يتفق والشريعة الإسلامية، ولذا لابد من الوقوف على هذه الموروثات العرفية وعرضها على ميزان الشريعة لمعرفة صحيحها من المخالف منها لشريعتنا الغراء، والعرف الشرعي الصحيح هو ما تعارفه الناس ولا يخالف دليلاً شرعياً.

النتائج:

1. العرف الفاسد هو ما تعارفه الناس ولكنه يخالف الشرع.
2. العرف الصحيح يجب مراعاته في التشريع وعلى المجتهد مراعاته واعتباره.
3. من شروط اعتبار العادة استمرارها، واستقرارها ويتكرر التعامل بها.
4. العادات والأعراف السودانية منها ما يوافق الشريعة ومنها المخالف.

التوصيات:

1. العمل على تصحيح الأعراف والعادات السودانية بتكثيف العمل التوعوي الدعوي
2. إقامة مؤتمرات ولقاءات اجتماعية لكشف مصادر هذه الأعراف المخالفة
3. حث الأجهزة الإعلامية والصحف والمجلات، والرسائل العلمية الجامعية للكتابة حول هذه الأعراف وتصحيحها.

الهوامش:

(1) الفيومي، أحمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المكتبة العلمية، بيروت بدون تاريخ 1 / 553، الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة 1426هـ 3/ 173

(2)ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، بيروت دار الفكر1399هـ 287/4 .

(3) المرجع السابق 4/ 281.

(4) الجرجاني، التعريفات، بيروت دار الكتب العلمية 1403هـ ص 193

(5)الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دمشق، دار القلم 1409هـ 2/ 872

(6)النسفي، حافظ الدين، المستصفى في شرح النافع ، السعودية مكتبة الرشاد 1438 هـ ص 50

(7) عبد الوهاب خلاف، أصول الفقه مصر، مكتبة الدعوة دار القلم 1357هـ ط2، ص 99

(8) ابن منظور، لسان العرب، بيروت دار صادر 1414هـ 4/ 181

(9) الفيروز آبادي، القاموس المحيط 1/ 330

(10)الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دمشق دار التراث العربي1420هـ 253/1

(11)سورة المؤمنون الآية 107

(12)سورة الأنعام الآية 28

(13) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 1399هـ 4/ 181

(14)ابن نجيم، الأشباه والنظائر، بيروت دار صادر 1414هـ ص 101

(15)الجرجاني، التعريفات ص 188

(16)الطرابلسي، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، بيروت دار الفكر بدون تاريخ ص 128

(17)ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، مصر دار الكتب العلمية 1/ 350

(18)النسفي، حافظ الدين، المستصفى شرح النافع، 1438هـ ص 50

(19)ابن عابدين، نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف، دمشق، مطبعة معارف سوريا 1301هـ 2/ 114

(20)د، صالح عوض، أثر العرف في التشريع الإسلامي القاهرة دار الكتاب الجامعي1439هـ ص 60

(21)الزرقا، المدخل الفقهي العام 2/ 841

(22)سورة الأعراف الآية 199

(23)القرافي، الفروق 3/ 149

(24)سورة البقرة الآية 233

(25)الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع بيروت 1406هـ 4/ 23

(26)الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مكة بدون تاريخ 509/2

(27)سورة المائدة الآية 89

(28)صالح بن عبد العزيز، أصول الفقه وابن تيمية، مصر دار النصر 1405هـ 513

(29)ابن العربي، أحكام القرآن، بيروت دار الكتب العلمية 1424هـ 513/4

(30)الإمام أحمد بن حنبل، المسند، مصر مؤسسة الرسالة 1321هـ 6/ 84, بالرقم 3600

(31)الآمدي، سيف الدين، الإحكام في أصول الأحكام دمشق المكتب الإسلامي 1402هـ 1/ 182

(32)ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريان 1423هـ 409/1

(33)السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، دمشق دار الكتب العلمية 1403هـ ص 89

(34)المباركي، العرف وأثره في الشريعة والقانون رسالة ماجستير جامعة الإمام محمد بن سعود 1391هـ ص 115

(35)السيوطي، الأشباه والنظائر ص 89

(36)الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، بيروت مؤسسة الريان 1418هـ 4/ 133
(37) الزرقا، أحمد، شرح القواعد الفقهية ص 165
(38) د، الطيب حضري، بحوث في الاجتهاد فيما لا نص فيه، مصر دار الطباعة المحمدية ص 219
(39)أحمد فهمي، العرف والعادة في رأي الفقهاء مصر مطبعة الأزهر 1947م
(40)د السيد صالح، أثر العرف في التشريع الإسلامي ص 181
(41)البخاري، محمد بن إسماعيل صحيح البخاري، مصر المطبعة الكبرى ببولاق 9/ 89
(42)د، السيد صالح، أثر العرف في التشريع الإسلامي 182
(43)النووي، محي الدين، شرح صحيح مسلم 9/ 12
(44)أبو بكر، ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، 7/ 303، الرياض مكتبة الرشد،
(45)1409 هـ
(46)العلائي، صلاح خليل المجموع المذهب في قواعد المذهب، الكويت وزارة الأوقاف 1414هـ 2/ 404
(47)د عبد الله بن عبد المحسن، أصول مذهب الإمام احمد، مصر عين شمس 1366هـ ص 603
(48)بدران أبو العينين، أصول الفقه الإسلامي القاهر، دار المعارف 1384هـ ص 225
(49)الأشقر، عمر سليمان، الأعراف البشرية في ميزان الشريعة الإسلامية، الأردن دار النفائس للنشر 1413هـ ص 55
(50)عادل عبد القادر، العرف حجيته وأثره في فقه المعاملات عند الحنابلة 1/ 244
(51)العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، القاهرة دار أم القرى 1414هـ 2/ 325
(52)محمد صدقي آل بورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية بيروت مؤسسة الرسالة 1416هـ 1/ 201
(53)المرجع السابق القاعدة الثامنة 1/ 201
(54)السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر ص 193.
(55)ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان ص 101
(56)الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة الإسلامية دار ابن عفان 1417هـ 2/ 583
(57)الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دمشق دار القلم 1409هـ ص 233
(58)السيوطي، الأشباه والنظائر ص 130
(59) المرجع السابق ص 130
(60)الشاطبي، الموافقات 2/ 495
(61)عزت عبيد الدعاس، القواعد الفقهية مع الشرح الموجز، حمص دار الترمذي 1409هـ ص 50
(62)الزرقا، المدخل الفقهي العام 879/2، السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 182، الندوي، القواعد الفقهية ص 256
(63)ابن نجيم، الأشباه والنظائر ص 109
(64)السرخسي، أصول السرخسي بيروت دار المعرفة 1395هـ 2/ 203
(65)ابن عابدين، نشرف العرف ص 114
(66)ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير 1/ 350
(67)الغزالي، المستصفى دمشق دار الكتب العلمية 1412هـ 2/ 112
(68)النووي، شرح المهذب القاهرة مطبعة التضامن 1344هـ 13/ 27
(69)أبو زهرة، محمد، أصول الفقه ص دار الفكر العربي القاهرة بدون تاريخ 274
(70)الزركشي، البحر المحيط، الأردن دار الكتبي 1414هـ 2/ 521
(71)ابن نجيم، الأشباه والنظائر ص 112
(72)أبو بكر، ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، 7/ 303.
(73)سورة الحج الآية 78

(74)محمد جمال، العرف وأثره في الأحكام، مصر دار لقمان بدون تاريخ ص 55
(75)سورة الزخرف الآية 22
(76)د سعود بن عبد الله الورقي، العرف وتطبيقاته المعاصرة المكتبة الذهبية الشاملة ص 17
(77)أحمد فهمي أبو سنة، العرف والعادة في رأي الفقهاء مصر مطبعة الأزهر 1366هـ ص 16، المباركي، أحمد بن علي، العرف وأثره في الشريعة والقانون ص 56
(78)مجمد صدقي آل برنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه بيروت مؤسسة الرسالة 1416هـ ص 281
(79)ابن النجار، محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، السعودية مكتبة العبيكان 1418هـ 4/ 450
(80)سورة النساء الآية 19
(81)سورة البقرة الآية 228
(82)الرازي، التفسير الكبير، بيروت دار التراث العربي 1420هـ 6/ 128
(83)ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، بيروت دار الكتب العلمية 1411هـ 1/ 252
(84)الزركشي، المنثور في القواعد الكويت وزارة الأوقاف 1405هـ 2/ 96
(85)ابن النجار، شرح الكوكب المنير 4/ 452
(86)ابن تيمية، الفتاوى الكبرى السعودية المدينة المنورة 1425هـ 35/ 350
(87)العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري بيروت دار المعرفة 1379هـ 4/ 474
(88)الزركشي، المنثور في القواعد 2/ 99
(89)العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام 2/ 285، السيوطي، الأشباه والنظائر 1/ 129
(90)الزرقا، شرح القواعد الفقهية ص 223
(91)مجلة الأحكام العدلية المادة 43، الزرقا، شرح القواعد الفقهية ص 237
(92)مجلة الأحكام العدلية المادة 44، الزرقا، شرح القواعد الفقهية ص 239
(93)الزرقا، شرح القواعد الفقهية ص 241، المجلة العدلية المادة 45
(94)ابن عبد البر، الاستذكار، بيروت دار الكتب العلمية 1421هـ 4/ 318
(95)الزيلعي، تبيين الحقائق القاهرة بولاق 1314هـ 4/ 12
(96)العسقلاني، فتح الباري 2/ 36
(97)القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم مصر دار الوفاء 1419هـ 2/ 64
(98)أبو زرعة العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، لبنان مؤسسة التاريخ العربي بدون تاريخ 1/ 149
(99)ابن تيمية، الفتاوى الكبرى 20/ 230
(100) الزرقا، المدخل الفقهي العام 2/ 877
(101)عبد المجيد جمعة، القواعد الفقهية المستخرجة من إعلام الموقعين، القاهرة دار ابن عفان 1421هـ ص 361
(102) ابن نجيم، الأشباه والنظائر ص 97
(103) القرافي، شهاب الدين، الفروق، مكة 1367 هـ 3/ 802
(104)ابن رجب، القواعد السعودية دار ابن عفان 1419هـ ص 264، العلائي، المجموع المذهب 2/ 412
(105) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى 20/ 437
(106) وليد بن علي الحسين، اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهية الرياض دار التدمرية 1428هـ 2/ 260
(107) الغزالي، الوسيط في المذهب القاهرة دار السلام 1417 هـ 3/ 328
(108) أحمد أبو سنة، العرف والعادة في رأي الفقهاء ص 325
(109) الزرقا، شرح القواعد الفقهية ص 325
(110) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام 2/ 287، د، وليد بن علي الحسين، مجالات إعمال العرف رسالة دكتوراه جامعة القصيم 1428هـ 19ـ 39

(111) عبد الله حسن، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية 1/ 35
(112) صفحة مجتمع، صفحة معنية بتاريخ وثقافة شعب البجا، القلد 16 سبتمبر 2012م https://www.facebook.com/ bejapeople20
(113) هاجر سليمان، القلد حكاية عرف أصبح قانوناً في شرق السودان صحيفة السوداني 6/11/2014
(114)https://www.sudaress.com/alsudani/24592
(115)آمنة أحمد مختار إيرا، منظمة الأحكام العرفية، مقال بتاريخ يونيو 2017 https://sudaneseonline.com/board/505/msg/1656525679.html
(116)سورة الحجرات الآية 9
(117)سورة النساء الآية 114
(118)سورة إل عمران الآية 104
(119)أبو عبد الله، مسند الإمام أحمد 13/ 512 بالرقم 8183
(120) النووي، محي الدين، شرح صحيح مسلم بيروت 1329هـ 4/ 103
(121)أبو داود، مسند أبي داود الطيالسي مصر دار هجر 1419هـ 159/1 بالرقم 190
(122)البخاري، صحيح البخاري 8/ 96 بالرقم 6452
(123)الباحث، د حسبو بشير محمد ، زواج دكتور أنور حسب الرسول قرية ود الطريفي جنوب ولاية الجزيرة 1995م
(124)يوسف اليوسف، لعشاق عوج الدرب مقال بموقع البلاد العدد 22430 الاثنين 13 صفر 1440هـ https://archive.albiladdaily.com/articles
(125) الشرق الأوسط، الإفطار الجماعي أحد خصائص المجتمع السوداني، 11 يونيو 2017 موقع واي باك مشين
(126)أبو عبد الله أحمد، مسند أحمد 38/ 261 بالرقم 17033
(127)البخاري، صحيح البخاري 3/ 26 بالرقم 1902
(128)سالم الهنداوي، تذكير الأنام بسنن وآداب الصيام، الكويت دار الإمام الشافعي 1435هـ 1/ 86
(129)عكاز جدو، عادتنا وتقاليدنا المآتم في السودان (العزاء) 16/8/2019
(130)ابن ماجة، سنن ابن ماجة، مطبعة عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ 1/ 514، بالرقم 1611
(131)المناوي، فيض القدير، مصر المكتبة التجارية الكبرى 1356هـ 1/ 534
(132)البخاري، صحيح البخاري 7/ 75، بالرقم 5417، مسلم، صحيح مسلم 4/ 1736، بالرقم 1736
(133)أبو داود، سنن أبي داود دار، دمشق الرسالة العالمية 1430هـ 3/ 224 بالرقم 3332
(134)البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان 1/ 4 بالرقم 13، مسلم، صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب القاهرة عيسى الحلبي 1374هـ 4/ 1999، بالرقم 2586.
(135)البخاري، صحيح البخاري، كتاب المظالم والغضب، باب نصر المظلوم 3/ 129، بالرقم 2446.
(136)ابن ماجة، سنن ابن ماجة 2/ 784 بالرقم 2380
(137)سورة البقرة الآية 195
(138)سورة النساء الآية 29
(139)الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة الإسلامية 3/ 45
(140)البخاري، صحيح البخاري 3/ 53، بالرقم 2048
(141)مسلم، صحيح مسلم بالرقم 1218
(142) د، عارف الركابي، دق السوط في الأعراس المفاسد الشرعية والأضرار الصحية 24/05/2014 موقع النيليين https:// www.alnilin.com/974521.htm
(143)سورة النور الآية 37

(144)سورة الأحزاب الآية 23

(145) سورة التوبة الآية 108

(146)الجرتق عادة سودانية تجمع بين الطقوس والبهجة، الرياض العدد 14889 مارس 2009م https://www.alriyadh.com/419159K Jirtig, a traditional wedding custom in Sudan, globaltimes Retrieved 13 .2021/12/ Edited

(147) سورة التوبة الآية 51

(148)سورة التغابن الآية 11

(149)القرطبي، الجامع لأحكام القرآن دار الكتب المصرية 1384هـ 18/ 139

(150)سورة يونس الآية 107

(151)البخاري، صحيح البخاري 4/ 1867 بالرقم 5863

(152)أبو داود، سنن أبي داود 4/ 77 بالرقم 4166

(153)أبو داود، سنن أبي داود شرح عون المعبود 11/ 149

(154)محمد عبد الهادي، حاشية السندي على سنن النسائي حلب مكتبة المطبوعات الإسلامية 1406هـ 142/8

(155)المناوي، زين الدين بن علي ، فيض القدير 5/ 330

(156)العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري 10/ 355

(157)أبو بكر، ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة 5/ 319 بالرقم 26493

(158)أبو داود، سنن أبي داود 4928 وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية 752/2، قال الدارقطني: أبو هاشم وأبو يسار مجهولان ولا يثبت الحديث، وقال الزين العراقي: ضعيف وعده في الميزان من المناكير، وساق صاحب مجمع الزوائد له طريقًا أخر عزاها للطبراني في الأوسط عن أبي سعيد الخدري وقال فيه الخصيب بن جحدر وهو كذاب. وقد صححه الألباني في سنن أبي داود بالرقم 4928

(159)محمد هارون كافي، الكجور دور العرافة الإفريقية في جبال النوبة ص 9 مكتبة الشريف الأكاديمية الخرطوم.

(160)خزعل الماجدي، بخور الآلهة، دراسة في الطب والسحر والأسطورة والدين ص 32 الأهلية للنشر، الأردن 1998م

(161)المصدر السابق ص 32

(162)سوزان كينون، المرأة السودانية بحث ماجستير، جامعة الخرطوم 1991م

(163)علاء الدين علي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، باب الترغيب، وفيه ذكر الأدوية، بيروت مؤسسة الرسالة 1401هـ 10/ 7 بالرقم 28091

(164)البخاري، صحيح البخاري 7/ 122 بالرقم 5678

(165) مسلم، صحيح مسلم 4/ 1729 بالرقم 2204

(166)أحمد، مسند أحمد 6/ 50 بالرقم 3578

(167)البخاري، صحيح البخاري 7/ 124 بالرقم 5687

(168)أبو عبد الله أحمد، مسند الإمام أحمد 28/ 624 بالرقم 17422

(169)ابن حبان، صحيح ابن حبان محققاً، مصر دار المعارف 1372هـ 13/ 450 بالرقم 6086

(170)سورة يس الآية 60

(171)سورة الأنعام الآية 100

(172)سورة الأنعام الآية 112

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

(1) ابن أبي شيبة، أبو بكر، مصنف ابن أبي شيبة، الرياض مكتبة الرشد 1409هـ.

(2) ابن العربي، القاضي محمد عبد الله، أحكام القرآن، بيروت دار الكتب العلمية 1424هـ.

(3) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر إعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت دار الكتب العلمية 1411هـ.

(4) ابن النجار، محمد أحمد، شرح الكوكب المنير، مكتبة العبيكان 1418هـ.

(5) ابن أمير حاج، شمس الدين، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية 1403هـ.

(6) ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، مجموع الفتاوى الكبرى، السعودية المدينة المنورة 1425هـ.

(7) ابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان، دار المعارف 1372هـ.

(8) ابن رجب، زين الدين عبد حمن، قواعد ابن رجب، السعودية، دار ابن عفان 1419هـ.

(9) ابن عابدين، محمد أمين، نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف، دمشق، 1301هـ.

(10) ابن عبد البر، أبو عمر، الاستذكار، بيروت دار الكتب العلمية 1421هـ.

(11) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، بيروت دار الفكر، 1399هـ.

(12) ابن قدامة، موفق الدين، روضة الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريان الطبعة الثانية 1423هـ.

(13) ابن ماجة، أبو عبد محمد، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ.

(14) ابن منظور، أبو الفضل محمد، لسان العرب، بيروت دار صادر 1414هـ.

(15) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، بيروت دار الكتب العلمية 1419هـ.

(16) أبو داود، سليمان بت الأشعث، سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية 1430هـ.

(17) أبو داود، سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، مصر دار هجر 1419هـ.

(18) أبو زرعة العراقي، أبو الفضل زين الدين، طرح التثريب في شرح التقريب، مؤسسة التاريخ العربي بدون تاريخ.

(19) أبو زهرة محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي بدون تاريخ

(20) أبو سنة، أحمد فهمي، العرف والعادة في رأي الفقهاء، مصر مطبعة الأزهر 1366هـ.

(21) أحمد بن حنبل، الأمام، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة 1421هـ.

(22) الأشقر، عمر سليمان، الأعراف البشرية في ميزان الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع 1413هـ.

(23) الآمدي، سيف الدين، الإحكام في أصول الأحكام، دمشق المكتب الإسلامي 1402هـ.

(24) آمنة مختار إيراء، منظمة الأحكام العرفية، مقال بتاريخ يونيو 2017 https://sudaneseonline.com/board/505/msg/1656525679.html

(25) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مصر المطبعة الكبرى ببولاق 1311هـ.

(26) بدران أبو العينين، أصول الفقه الإسلامي، القاهرة دار المعارف 1384هـ.
(27) الجرتق عادة سودانية تجمع بين الطقوس والبهجة، الرياض العدد 14889 مارس 2009.
https://www.alriyadh.com/419159K Jirtig, a traditional wedding custom in Sudan, Edited .2021/12/globaltimes Retrieved 13
(28) الجرجاني، علي محمد، التعريفات، بيروت دار الكتب العلمية 1403هـ
(29) خزعل الماجدي، بخور الآلهة دراسة في الطب والسحر والأسطورة والدين، الأردن الأهلية للنشر 1998م
(30) خلاف، عبد الوهاب، أصول الفقه، مصر مكتبة الدعوة دار القلم الطبعة الثامنة.
(31) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، التفسير الكبير، بيروت دار التراث العربي 1420هـ.
(32) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، المفردات في غريب القرآن، دمشق دار القلم 1412هـ.
(33) الزرقا، أحمد، شرح القواعد الفقهية، دمشق دار القلم 1409هـ.
(34) الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دمشق 1425هـ
(35) الزركشي، أبو عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي 1414هـ.
(36) الزركشي، بد الدين، المنثور في القواعد الفقهية، الكويت وزارة الأوقاف الكويتية 1405هـ.
(37) الزيلعي، جمال الدين، نصب الراية لأحاديث الهداية، بيروت مؤسسة الريان 1418هـ.
(38) الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، القاهرة بولاق 1314هـ.
(39) سالم جمال الهنداوي، تذكير الأنام بسنن آداب الصيام، دار الإمام الشافعي 1435هـ.
(40) السرخسي، أبو بكر محمد، أصول السرخسي، بيروت دار المعرفة 1395هـ.
(41) سعود، بن عبد الله الورقي، العرف وتطبيقاته المعاصرة، المكتبة الذهبية الشاملة. https://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL03775.pdf
(42) سوزان كينون، المرأة السودانية، بحث ماجستير جامعة الخرطوم 1991م
(43) السيد صالح، أثر العرف في التشريع الإسلامي، القاهرة دار الكتاب الجامعي بدون تاريخ.
(44) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، دار الكتب العلمية 1403هـ.
(45) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، الموافقات في أصول الشريعة، دار ابن عفان 1417هـ.
(46) الشرق الأوسط، الإفطار الجماعي أحد خصائص المجتمع السوداني 11يونيو 2017 https://www.google.com/search?rlz=1C1GCEU_arSA1006SA1006&sourc
(47) صالح بن عبد العزيز، أصول الفقه وابن تيمية، دار النصر للطباعة الإسلامية 1405هـ.
(48) الطبري، أبو جعفر، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار التراث مكة بدون تاريخ.
(49) الطرابلسي، أبو الحسن علاء الدين، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام دار الفكر بدون تاريخ.
(50) الطيب حضري، بحوث في الاجتهاد فيما لا نص فيه، دار الطباعة المحمدية 1398هـ.

(51) عادل عبد القادر، العرف حجيته وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة، المكتبة المكية 1418هـ.
(52) عارف الركابي، دق السوط في الأعراس، المفاسد الشرعية والأضرار الصحية 5/24/2014 موقع النيلين. https://www.alnilin.com/974521.htm
(53) عبد الله بن عبد الله المحسن التركي، أصول مذهب الإمام أحمد، جامعة عين شمس 1366هـ.
(54) عبد الله حسن، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 1436هـ.
(55) عبد المجيد جمعة، القواعد المستخرجة من إعلام الموقعين، دار ابن عفان 1421هـ.
(56) عز الدين بن عبد العزيز عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، القاهرة دار أم القرى 1414هـ.
(57) عزت عبيد الدعاس، القواعد الفقهية مع شرح الموجز، دار الترمذي 1409هـ.
(58) العسقلاني، ابن حجر فتح الباري، بيروت دار المعرفة 1379هـ.
(59) عكاز جدو، عاداتنا وتقاليدنا المآتم في السودان 2019/8/16 https://www.facebook.com/640886113100/okazjedo/photos/a.589862111535857
(60) علاء الدين علي، كنز العمال في السنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة 1401هـ.
(61) العلائي، صلاح الدين خليل، المجموع المذهب في قواعد المذهب، الكويت وزارة الأوقاف 1414هـ.
(62) الغزالي، أبو حامد الوسيط في المذهب، القاهرة دار السلام 1417هـ.
(63) الغزالي، أبو حامد محمد، المستصفى، دار الكتب العلمية 1412هـ.
(64) الفيروز آبادي، مجد الدين، القاموس، المحيط مؤسسة الرسالة، لبنان 1426هـ.
(65) الفيومي، أحمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت بدون تاريخ.
(66) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، مصر دار الوفاء 1419هـ.
(67) القرافي، أبو العباس شهاب الدين، الفروق، مكة 1367هـ.
(68) القرطبي، أبو عبد الله محمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية 1384هـ.
(69) الكاساني، علاء الدين أبو بكر، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت 1406هـ.
(70) المباركي، أحمد بن علي، العرف وأثره في الشريعة والقانون، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود 1391هـ.
(71) مجلة الأحكام العدلية، تم إعدادها بواسطة لجنة من فقهاء المذاهب الأربعة في العام 1882م الموافق 1293هـ.
(72) محمد جمال، العرف وأثره في الأحكام، مصر دار لقمان بدون تاريخ
(73) محمد صدقي آل بورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، بيروت مؤسسة الرسالة 1416هـ.
(74) محمد عبد الهادي، حشية السندي على سنن النسائي، حلب مكتبة المطبوعات الإسلامية 1406هـ.

(75) محمد هارون كافي، الكجور دور العرافة الإفريقية في جبال النوبة، الخرطوم مكتبة الشريف الأكاديمية.
(76) مسلم، أبو الحسين مسلم ين الحجاج، صحيح مسلم، القاهرة عيسى الحلبي 1374هـ.
(77) المناوي، زين الدين محمد، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصر المكتبة التجارية الكبرى 1356هـ.
(78) النسفي، حافظ الدين، المستصفى في شرح النافع، مكتبة الرشاد 1438هـ.
(79) النووي، محي الدين أبو زكريا، شرح صحيح مسلم، شرح صحيح مسلم، بيروت 1392هـ.
(80) النووي، محي الدين، المجموع شرح المهذب، القاهرة مطبعة التضامن 1344هـ.
(81) وليد بن علي الحسين، اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي، الرياض دار التدمرية 1429هـ.
(82) وليد بن علي بن الحسين، مجالات إعمال العرف، جامعة القصيم رسالة دكتوراه 1428هـ.
(83) يوسف اليوسف،لعشاق عوج الدرب، مقال في موقع البلد العدد 22430، 1440هـ https://archive.albiladdaily.com/articles

أثر تطبيق الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالتطبيق على المصارف السودانية (2017 – 2020م)

د.سعيد جلال سعيد

أستاذ مساعد- قسم الدراسات المصرفية والمالية
كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف السودانية ، والتعرف على مدى إهتمام المصارف السودانية بجودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ، وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم تحليل البيانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الشمول المالي يعزز جودة خدمات الصرافات الألية المنتشرة على نطاق جغرافي واسع ، وأن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي وجودة خدمات الصيرفة الهاتفية التي تقدمها المصارف لعملائها ، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة وعي عملاء المصارف السودانية بفهوم الشمول المالي ودوره في تعزيز جودة الخدمات المصرفية وذلك من خلال السمنارات و الإعلانات المختلفة .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية ، المصارف السودانية

The impact of applying financial inclusion on the quality of electronic banking services By application to Sudanese banks (2017- 2020 AD)

Dr.Saeed Galal Saeed Mohammad

Abstract:

The study aimed to clarify the impact of the application of financial inclusion on the quality of electronic banking services in Sudanese banks, and to identify the extent to which Sudanese banks are interested in the quality of banking services provided to customers. The financial enhances the quality of ATM services spread over a wide geographical range, and that there is a direct relationship with statistical significance between financial inclusion and the quality of telephone banking services provided by banks to their customers. Banking, through various seminars and advertisements.

key words:Financial inclusion, quality of electronic banking services, Sudanese banks

المقدمة:

أصبحت مسألة تعميم الخدمات المصرفية وتوصيلها للعملاء بسهولة ويسر من أكثر الأمور التي باتت تؤرق القائمين على أمر المصارف في ظل المنافسة الشديدة التي أفرزها التطور التكنولوجي بالإضافة إلى زيادة وعي العملاء ورغبتهم في إستغلال التكنولوجيا الحديثة في إنجاز معاملاتهم اليومية المختلفة ، لذلك برز الشمول المالي كأحدث المفاهيم المعاصرة التي تسعى المصارف لإستخدامها في تقديم خدماتها المالية للعملاء لتلبية إحتياجاتهم المختلفة ، حيث يعتمد الشمول المالي في توسيع دائرة الخدمات المصرفية وتوصيلها على إستخدام شبكة الإنترنت ومزاياها المتعددة ، مما أدى إلى إبتكار أشكال مختلفة من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تعزز جودة الخدمات المصرفية ، ولإن المصارف السودانية ليست بمنأى عن هذه التطورات ، جاءت هذه الدراسة لتتناول أثر تطبيق الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف السودانية

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تمكن عدد كبير من عملاء المصارف السودانية من الإستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي أفرزها الشمول المالي ، وذلك إما لوجود بعض المعوقات التي تحد من تقديم تلك الخدمات للعملاء أو لعدم جودة الخدمات التي تقدمها بعض المصارف لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

هل يؤثر تطبيق الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف السودانية ؟

ويتفرع منه السؤاليين التاليين :

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي ووسائل جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف السودانية ؟
2. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي و أبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف السودانية ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي :

1. توضيح العلاقة بين الشمول المالي وجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية
2. التعرف على مدى إهتمام المصارف السودانية بجودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء .
3. تشجيع المصارف السودانية على الإستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية في دعم أدائها المالي و تحقيق أهدافها

فرضية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي ووسائل جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف السودانية .

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي وأبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف السودانية

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية :

توضيح مفهوم الشمول المالي ومزاياه المتعددة والكشف عن أهمية جودة الخدمات المصرفية للعملاء وأبعادها المختلفة ، وتعد هذه الدراسة ذات فائدة تسويقية للمصارف السودانية بإختلاف أنشطتها ومواقعها بما تقدمه من توضيح من معلومات عن متغيراتها .

الأهمية العملية :

تتمثل في كيفية الإستفادة من مزايا الشمول المالي في تعزيز جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف السودانية ، وبيان كيفية الإستفادة من الهاتف المصرفي في إجراء المعاملات المصرفية إلكترونيا .

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال معرفة الإطار المفاهيمي للشمول المالي وتحليل لبيانات عن طريق إستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لقياس أثر تطبيق الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف السودانية

مصادر بيانات الدراسة :

تم جمع بيانات ومعلومات الدراسة من المصادر الثانوية (العربية والأجنبية) والمتمثلة في المراجع والدوريات والمجلات على الجانب النظري للدراسة بالاضافة إلى الشبكة المعلوماتية العالمية (الإنترنت) .

أما على الجانب التطبيقي فقد إعتمدت الدراسة على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

حدود البحث:

إعتمدت الدراسة الفترة (2017 – 2020) وذلك لقياس أثر تطبيق الشمول على جودة الخدمات المصرفية للبنوك العاملة في السودان ، بينما إشتملت الحدود المكانية على عينة من المصارف السودانية

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات بعد الشمول المالي وتأثيره على الخدمات المصرفية وجودتها كل حسب وجهة نظره ، وفيما يلي نستعرض بعض الدراسات :

1/ دراسة (الطاهر ، بنعبدالله ، 2019م) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد جودة الخدمة المصرفية والممثلة بالملموسية ، الإستجابة السريعة ، التعاطف ، الأمان على رضا عملاء المصارف التجارية بمحافظة الدرب بالمملكة العربية السعودية ، وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدة

نتائج أبرزها أن البعد الأفضل من ناحية الجودة لدى المصارف التجارية بمحافظة الدرب بالمملكة العربية السعودية هو بعد الموثوقية يليه بعد التعاطف يليه الملموسية أما البعد الأضعف هو بعد الإستجابة [1]

2/ دراسة (ولد عوالي ، صفيح ، 2021م) : هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الإستقرار المصرفي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 - 2017م ، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة إرتباط بين أبعاد الوصول وأبعاد الإستقرار المصرفي ، ووجود علاقة إرتباط بين أبعاد الإستخدام وأبعاد الإستقرار المصرفي . [2]

3/ دراسة (Sifunjo Kisaka et al , 2015) :

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين التوسع في تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول و الأداء المالي بالبنوك التجارية في كينيا ، وقد تم إستخدام المنهج التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى عدد النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول و الأداء المالي بالبنوك [3]

مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

ركزت هذه الدراسة على معرفة تأثير تطبيق الشمول المالي على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف السودانية ، كما أن هنالك إختلافا في الحدود الزمانية و المكانية

الإطار النظري :

اولاً: الشمول المالي - (المفهوم , المعوقات , الابعاد):

1- مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي (Financial Inclusion) بشكل مختلف سواء من قبل المؤسسات المالية المتنوعة او الأكاديميين المتخصصين , فقد تعددت مفاهيم الشمول المالي حيث يعرفه البعض بإمكانية الافراد في الوصول الى الخدمات المالية , في حين تعرفه دراسات اخرى بتوفير الخدمات المالية المستدامة والرشيدة للأفراد , او توفير الخدامات المالية بجودة عالية مع الالتزام بحماية مستخدمي هذه الخدمات , بينما يعرف البنك الدولي (World Bank WB) الشمول المالي حسب تقريره الصادر لعام 2014 على انه «هو نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان» .[4] وقد عرّفت مجموعة دول العشرين G20)) الشمول المالي بأنه «تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة» . وفي ضوء تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي المتمثل بالمنظمات الاقتصادية العالمية والبنوك المركزية, فقد ادرك القائمون على صندوق النقد العربي اهميته وتم تشكيل فريق عمل اقليمي من اجل تعزيز الاشتمال المالي في الدول العربية وقد قدمت مجموعة من الدراسات بهذا الجانب , وكان تعريفهم للشمول المالي هو «إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من

خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف وبتكاليف مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية» [5].

انطلاقاً من المفاهيم السابقة التي طرحت يمكن القول ان الشمول المالي :- هو وصول الجميع إلى الخدمات المالية وبأسعار معقولة ونوعية جيدة ، والتي تستهدف بشكل خاص الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل في المجتمع وتلبية المتطلبات المالية لها , ومن الضروري أيضا أن تقدم مثل هذه الخدمات بطريقة مستدامة ومستمرة من اجل تعزيز الثقة بين مستخدمي الخدمات المالية والقائمين عليها .

2- معوقات الشمول المالي:

يرتبط عدم التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية ارتباطاً وثيقاً بالتفاوت في مستويات الدخل وان (75 %) من الفقراء في العالم ليس لديهم تعامل مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف والمتطلبات الاخرى المرهقة في اغلب الاحيان من اجل فتح حساب مالي , ولا يدخر سوى (25%) من البالغين الذين يكسبون اقل من دولارين في اليوم الواحد اموالهم في المؤسسات المالية المرخصة, ومع ان الفقراء ليس لديهم الامكانية في الحصول على الخدمات المالية بنفس القدر الذي يتاح للأشخاص ذوي الدخل المرتفع فأن حاجتهم للخدمات المالية تكون اكبر [6].

اذاً يمكن القول ان مستويات الدخل تساعد بوضوح على شرح بعض الاختلافات في استخدام الخدمات المالية من عدمها , حيث يقدم المسح العالمي (Findex) التابع للبنك الدولي بيانات جديدة حول العوائق التي تعترض الشمول المالي استناداً الى مسح تضمن مجموعة من الاشخاص البالغين في جميع انحاء العالم والذين لا يملكون حسابات مالية رسمية)(7) , وكان السبب الاكثر ورودا لعدم وجود حساب رسمي هو عدم وجود ما يكفي من المال وبنسبة (30 %) من حجم العينة كما موضح في الشكل , بينما السبب الاخر هو وجود حساب مالي في احد المؤسسات المالية لأحد افراد العائلة وكانت نسبتهم (25 %) وهذا يدل على ارتباط الفرد بشكل غير مباشر بأحد المؤسسات المالية , اما الاسباب الاخرى يمكن ذكرها بالترتيب من حيث الاهمية وهي ارتفاع تكاليف المنتجات والخدمات المالية (23 %) وبعد المسافة بين العميل والبنك او المؤسسة المالية (20 %) وعدم وجود الوثائق اللازمة من اجل الدخول في النظام المالي (18 %) وانعدام الثقة بين العملاء ومقدمي الخدمات المالية من البنوك والمؤسسات (13 %) اضافة الى الاسباب الدينية (5 %[8]) ويقصد بالأسباب الدينية هي المنتجات والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن تلعب دورا هاما في تعزيز الشمول المالي بين السكان المسلمين [9] , وذلك لان نحو 700 مليون من فقراء العالم يعيشون في البلدان ذات الأغلبية السكانية المسلمة , في السنوات الأخيرة كان هناك اهتمام متزايد في التمويل الإسلامي باعتباره أداة لزيادة الإدماج المالي بين السكان المسلمين وزيادة معدلات النمو والتخلص من الفقر.

3- ابعاد الشمول المالي:

يمكن القول ان للشمول المالي أبعاد مختلفة وهي (الوصول للخدمات المالية , استخدام الخدمات المالية , جودة الخدمات المالية) وكل واحدة من هذه الابعاد له آثار على العلاقة بين مزودي الخدمات المالية وزبائنهم ، ولكل منها دور مختلف في تحقيق الشمول المالي ، وقد استخدمت مجموعة من هذه الأبعاد الثلاثة في مختلف الجهود المبذولة لجمع البيانات المتعلقة بالشمول المالي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي , ويمكن توضيح هذه الابعاد من خلال الجدول (1) .

البعد الاول:- الوصول إلى الخدمات المالية , وعادة ما يكون من مسؤولية جانب العرض وينطوي على البنية التحتية المصرفية المادية ، وتوفر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، أو الحصول على البنية التحتية الرقمية , ولكن هناك بعض المعوقات التي تعترض الوصول لهذه الخدمات مثلاً , هل هناك ممارسات تمييزية بين الافراد والمؤسسات فيما يخص مستوى الدخل وتقديم الخدمة , وهل يعرف الزبائن بنوعية الخدمات المقدمة لهم وهنا تكون المسؤولية ملقاة على التثقيف المالي [10] .

البعد الثاني:- استخدام الخدمات المالية ، وهو في المقام الأول من مسؤولية جانب الطلب التي تنطوي على وتيرة مدى تفاعل الافراد والمؤسسات مع الخدمات المالية , وإذا ما توفرت للزبون الخدمات المالية ، فهل يستخدمها على سبيل المثال إذا كان الزبون لديه حساب مصرفي ، وهل يقوم بعمليات السحب والايداع والمدفوعات [11] .

البعد الثالث:- جودة الخدمات المالية ، وهي في الاساس من مسؤولية جانب العرض ويقصد بها تقديم منتجات مالية ذات جودة عالية لتلبية احتياجات المستخدمين وعادة تشير الجودة الى السوق التنافسي بين مقدمي هذه الخدمات ، ويكون دور الحكومات والهيئات المستقلة من خلال وضع المعايير التي تحفز مقدمي الخدمات المالية لجعل منتجاتهم سهلة الاستخدام ومعقولة الثمن وتقدم بطريقة فعالة وكفؤة [12]ابعاد الشمول المالي

ت	الابعاد	الوصف
١	الوصول	توفر الخدمات المالية المنظمة والرسمية بالقرب من الزبائن والقدرة على تحمل التكاليف
٢	الاستخدام	الاستخدام الفعلي للخدمات والمنتجات المالية وانتظام مدة التردد من قبل المستخدم لهذه الخدمات
٣	الجودة	الخدمات مصممة بشكل جيد لاحتياجات العملاء وتطوير المنتجات لكي تناسب جميع مستويات الدخل

المصدر: من اعداد الباحث

الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

في 25 أيلـول / سـبتمبر (2015) ، اعتمـدت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة خطـة التنميـة المسـتدامة المسـتقبلية لعـام (2030) ، إلى جانـب مجموعـة جديـدة مـن الأهـداف الإنمائيـة تسـمى مجتمعـة أهـداف التنميـة المسـتدامة , وهـي تنطبـق عـلى جميـع البلـدان المتقدمـة والناميـة عـلى السـواء , ويعتـبر جـدول الأعـمال هـو تتويجاً لسـنوات عديـدة مـن المفاوضـات بـين الـدول الأعضـاء وقـد أيدتـه جميـع الأعضـاء الـ (193) في الجمعيـة العامـة[13] ، واشـار الامـين العـام للأمـم المتحـدة «بـان كي مـون» الى ان الخطـة الجديـدة تعـد وعـداً مـن القـادة الى جميـع النـاس في كل مـكان مـن اجـل القضـاء عـلى الفقـر بجميـع اشـكاله() , وتشـتمل أهـداف التنميـة المسـتدامة عـلى 17 هدفـاً طموحـاً , وفي حـين أن أهـداف التنميـة المسـتدامة لا تسـتهدف بشـكل صريـح الشـمول المـالي ، فـإن زيـادة فـرص الحصـول عـلى الخدمـات الماليـة تعتـبر عامـل تمكـين رئيـسي للعديـد منهـا .

إن أول أهـداف التنميـة المسـتدامة التـي تتضمـن القضـاء عـلى الفقـر , تشـير بوضـوح إلى أهميـة الحصـول عـلى الخدمـات الماليـة , وعندمـا يكـون النـاس مدرجـين في النظـام المـالي فإنهـم أكـثر قـدرة عـلى التخلـص مـن الفقـر مـن خـلال الاسـتثمار في الأعـمال التجاريـة(, ففـي الهنـد سـاعدت الجهـود التـي تبذلهـا الحكومـة لفتـح المصـارف في المناطـق الريفيـة عـلى الحـد مـن الفقـر الريفـي بنسـبة تـتراوح بـين 14 و 17 نقطـة مئويـة , وزاد الإنفـاق عـلى النفقـات المدرسـية بنسـبة 20 في المائـة في الأسر النيباليـة التـي فتحـت حسـابات مصرفيـة , كـما أن الشـمول المـالي يمنـع النـاس مـن الوقـوع في الفقـر مـن خـلال تخفيـف ضربـة النفقـات غـير المتوقعـة , ومـن شـأن زيـادة ملكيـة الحسـابات بـين البالغـين أن تسـاعد أهـداف التنميـة المسـتدامة عـلى تعزيـز المسـاواة بـين الجنسـين , ويمكـن أيضـا أن يـؤدي الحصـول عـلى الخدمـات الماليـة إلى زيـادة الإنفـاق عـلى الصحـة وغيرهـا مـن الضروريـات[14] , وأوجـدت إحـدى الدراسـات في كينيـا أن النفقـات الصحيـة زادت بنسـبة 66 في المائـة عندمـا تـم تزويـد النـاس بمسـاحة آمنـة للحفـاظ عـلى المـال , ويمكـن تحقيـق الهـدف التاسـع مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة الـذي يدعـو إلى الابتـكار في مجـال الأعـمال عـن طريـق توسـيع نطـاق الحصـول عـلى الائتـمان , وكثـيراً مـا يسـتخدم أصحـاب المشـاريع القـروض الصغـيرة لزيـادة الاسـتثمارات في الأعـمال التجاريـة الصغـيرة[15] . ولكـن سـيكون مـن الصعـب إثبـات أن الخدمـات الماليـة يمكـن أن يكـون لهـا تأثـير قـوي عـلى جميـع اهـداف التنميـة الاقتصاديـة المسـتدامة التـي اعتمدتهـا الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة , وتشـمل أهـداف التنميـة المسـتدامة غـير المشـمولة عـلى الإطـلاق (بالأهـداف 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 17) ، حيـث لا يتضـح اي دور مبـاشر للخدمـات الماليـة فيهـا .

ثانيا : الخدمات المصرفية :

مفهوم وخصائص ومميزات الخدمات المصرفية:

1 - مفهوم الخدمات المصرفية:

يمكـن تعريـف الخدمـات بصـورة عامـة بأنهـا عبـارة عـن عبـارة عـن تصرفـات أو أنشـطة أو أداء يقـدم مـن طـرف إلى طـرف آخـر وهـذه الأنشـطة تعتـبر غـير ملموسـة ولا يترتـب عليهـا نقـل ملكيـة أي

شيء كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبط أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس(1)

كما يعرفها كل من (Kotler & Armstrong 2) بأنها أنشطة أو منافع أو إشباعات يقدمها طرف (البائع) لطرف آخر (المشتري)، وهي بطبيعتها غير ملموسة، ولا يترتب على بيعها نقل ملكية شيء، وقد يرتبط أو لا يرتبط إنتاجها وتقديمها بمنتج مادي ملموس. وقد يخلط البعض بين السلع والخدمات، والتفرقة الواضحة بين السلع والخدمات تكمن في أن الخدمة ليست شيئا ماديا ملموسا ولا يمكن تملكها، فعلى سبيل المثال عندما نستأجر غرفة في الفندق لا نأخذ شيئا ماديا عندما نترك الفندق، و إنما نحصل على درجة من الإشباع وهي الخدمة التي تلقيناها وهي شيء غير ملموس، كذلك الحال عندما نتقدم إلى البنك لإجراء عملية تحويل مبلغ من المال لأحد الأقارب فإننا لا نحصل على شيء مادي ملموس، وإنما نحصل على الإشباع والرضى من خلال تحويل مبلغ من المال.

ثانيا- خصائص ومميزات الخدمات المصرفية:

برغم الاتفاق بين المفكرين حول خصائص الخدمات فإن الملاحظ أن هناك اختلاف على الخصائص المميزة للخدمات المصرفية نظرا لطبيعة وخصوصية النشاط المصرفي من ناحية ومن ناحية أخرى نظرا لطبيعة الخدمات المصرفية وتعددها وتنوعها وخضوعها لتغيرا ت مستمرة. ونستعرض فيما يلي خصائص الخدمات المصرفية حسب أراء بعض الكتاب المختصين في مجال تسويق الخدمات المصرفية.

يرى محسن الخضيري أن الخدمات المصرفية تتصف بخصائص أهمها(3)

1. الخدمات المصرفية ليست مادية مجسمة وبالتالي فهي غير قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها.
2. الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة الاختراع وكل خدمة جديدة يوجدها بنك ما يمكن لبنك آخر تقديمها.
3. الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال عند تقديمها
4. تعتمد الخدمات المصرفية على التسويق الشخصي بدرجة كبيرة، حيث تعتمد في تقديمها على الاتصال الشخصي بين مقدم الخدمة و العميل.

كما يعدد عوض بدير الحداد (4) الخصائص التالية للخدمات المصرفية:

1. لا يمكن صنع الخدمة المصرفية مقدما أو تخزينها فهي تنتج وتقدم في نفس اللحظة التي يتقدم الزبون لطلبها.
2. لا يمكن لموظف البنك إنتاج عينات من الخدمة وإرسالها للزبون للحصول على موافقته عن جودتها قبل الشراء.
3. الخدمات المصرفية غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى، في حالة وجود أخطاء في إنتاجها أو عيوب عند تقديمها فإن الاعتذار وترضية العميل هما البديل الوحيد أمام موظف البنك.

4. جودة الخدمة المصرفية غير قابلة للفحص بواسطة موظف البنك قبل تقديمها للزبائن.
5. أن تقديم الخدمة المصرفية غير نمطي وتختلف طريقة تقديم الخدمة من زبون لآخر حسب درجة التفاعل بين موظف البنك و العميل.

ثانيا - جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنك:

مفهوم جودة الخدمات المصرفية:

يعد موضوع جودة الخدمة المصرفية من الموضوعات التي تصدرت اهتمامات الباحثين، وقد تولد عن ذلك العديد من الدراسات التي عالجت الموضوع، فمن الدراسات ما انصب اهتمامه بالدرجة الأولى على وضع تعريف لجودة الخدمة وإيضاح مفهومها، وركز آخرون على دراسة على أبعاد جودة الخدمة وطرق قياسها. والمتابع لهذه المجهودات يلاحظ أن هناك تباينا في تلك المجهودات فيما يتعلق بوضع تعريف لجودة الخدمة المصرفية، ونرى أن من المفيد استعراض بعض المفاهيم الخاصة بتعريف الجودة بصورة عامة كمدخل لتوضيح تعريف ومفهوم جودة الخدمة المصرفية.

حيث تركزت الجهود الخاصة بتعريف وقياس الجودة من الناحية التاريخية على قطاع السلع المادية إلا أن توافر المعرفة عن مفهوم الجودة بالنسبة للسلع المادية يعتبر غير كافي لتحقيق الفهم الواضح لمفهوم الجودة في صناعة الخدمات، والخدمات المصرفية على وجه الخصوص، وتستمد الصعوبة في تعريف جودة الخدمة من الخصائص المميزة للخدمات المصرفية والتي سبق ذكرها

حيث تعددت رؤى الكتاب في مجال مفهوم جودة الخدمات المصرفية، حيث حددها Schwartz(1989)(5) في أربعة أبعاد رئيسية هي: الخدمة المصرفية، أسلوب تقديمها و خدمة العميل، والموارد و الإمكانيات المادية والإلكترونية.

بينما قدم Parasuraman وزملاؤه(1991)(6) نموذج الفجوات والذي عرف أيضا بنموذج (PZB) اختصارا لأسماء الباحثين الثلاثة الذين طوروا النموذج ، ووفقا لهذا النموذج SERVQUAL فإن الأبعاد الرئيسية التي تقاس بها جودة الخدمة المصرفية هي: الإعتمادية سرعة الاستجابة ، القدرة أو الكفاءة ، سهولة الحصول على الخدمة ، اللباقة، الاتصال المصداقية،الأمان ، معرفة وفهم العميل ، الجوانب المادية الملموسة(المكونات المادية).

وفيما يلي تفصيل لكل عنصر من العناصر (الأبعاد) السابقة المفسرة لجودة الخدمة المصرفية

1.1 - الإعتمادية :

وتعني ثبات الأداء و إنجاز الخدمة بشكل سليم وأحسن من المرة الأولى ووفاء البنك لما تم وعد العميل به، وهذا يتضمن:

- دقة الحسابات والملفات وعدم حدوث الأخطاء.
- تقديم الخدمة المصرفية بشكل صحيح.
- تقديم الخدمة في المواعيد المحددة وفي الوقت المصمم لها.
- ثبات مستوى أداء الخدمة.

2.1 – سرعة الاستجابة من قبل العاملين :

وتشير إلى رغبة و استعداد العاملين بالبنك في تقديم الخدمة ومساعدة الزبائن والرد على استفساراتهم والسرعة في أداء الخدمة، والاستجابة الفورية لطلب العميل .

3.1 - القدرة أو الكفاءة :

وتعني امتلاك العاملين بالبنك للمهارة و المعرفة اللازمة لأداء الخدمة، وتكوينهم على روح الاتصال وتفهم العملاء

4.1 - سهولة الحصول على الخدمة Access:

ويتضمن هذا سهولة الاتصال وتيسير الحصول على الخدمة من طرف العميل وذلك بقصر فترة انتظار الحصول على الخدمة، وملاءمة ساعات العمل للعميل، وتوفر عدد كافي من منافذ الحصول على الخدمة.

5.1 – اللباقة :

وتعني أن يكون موظفي البنك وخاصة من لهم اتصال مع الزبائن على قدر من الاحترام وحسن المظهر ، والتمتع بروح الصداقة والود و الاحترام للزبائن .

6.1 - الاتصال :

ويقتضي تزويد الزبائن بالمعلومات وباللغة التي يفهمونها، وتقديم التوضيحات والشرح اللازم حول طبيعة الخدمة وتكلفتها، والمزايا المترتبة عن الخدمة، والبدائل الممكنة.

7.1 - المصداقية:

وتتضمن مراعاة البنك للأمانة والصدق في التعامل مع الزبائن مما يولد الثقة بين الطرفين لان العمل المصرفي قائم على أساس الثقة.

8.1 - الأمان :

ويعكس ذلك خلو المعاملات مع البنك من الشك والخطورة، ويتضمن الأمان المادي والمالي وسرية المعاملات.

9.1 - معرفة وتفهم العميل :

وتعني بذل الجهد لفهم احتياجات العميل ومعرفة احتياجاته الخاصة، الاهتمام الفردي بالعميل، ومعرفة العميل الدائم للبنك، وتقديم النصح والاستشارة والتوجيه اللازم.

10.1 - الجوانب المادية الملموسة(المكونات المادية):

وتشمل التسهيلات المادية المستخدمة في العمل بدءا بالمظهر الخارجي للبنك وتهيئته من الداخل والأجهزة المستخدمة والوسائل المستخدمة في أداء الخدمة.

فكلما تمكن البنك من التحكم في هذه الأبعاد أمكنه تقديم خدمات بجودة عالية، وبإمكانه تطوير الخدمات وتحقيق الميزة التنافسية.

فجودة الخدمة المصرفية ترتبط وتعتمد على احتياجات و توقعات العملاء، فإذا تم تقديم خدمة تتفق مع احتياجات وتوقعات العملاء أو تتفوق عليها قيل أن الخدمة تتصف بالجودة (7).

إن جودة الخدمة تعتبر مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة لتقابل توقعات العملاء، وأن الجودة التي يدركها العميل للخدمة هي الفرق بين توقعات العميل لأبعاد جودة الخدمة وبين الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توافر هذه الأبعاد بالفعل.

إن تقديم الخدمة بالجودة التي يريدها العملاء وبشكل مستمر يعتبر هدف أساسي للبنك ويحقق له مزايا إيجابية كزيادة الأرباح و النمو والاستمرارية في السوق والقدرة على المنافسة. وقد تضمن نموذج الفجوات الشهير الذي قدمه Parasuraman عام 1985(8) عدة أنواع من الجودة وهي:

أ. الجودة المتوقعة: وتمثل توقعات العميل لمستوى جودة الخدمة، وتعتمد على احتياجات العميل وخبراته وتجاربه السابقة وثقافته واتصاله بالآخرين.

ب. الجودة المدركة من قبل الإدارة: وتمثل مدى إدراك البنك لاحتياجات وتوقعات زبائنه وتقديم الخدمة المصرفية بالمواصفات التي أدركها لتكون في المستوى الذي يرضي الزبون.

ج. الجودة المروجة: وتعني المعلومات الخاصة بالخدمة وخصائصها وما تعهد البنك بتقديمه والتي يتم نقلها إلى الزبائن من خلال المزيج الترويحي من إعلان وترويج شخصي ومطبوعات

د. الخدمة الفعلية المقدمة للزبون:وتعني أداء العاملين بالبنك للخدمة وتقديمها طبقا للمواصفات التي حددها البنك، وهي تتوقف بلا شك على مهارة العاملين وحسن تكوينهم وتدريبهم وقد تختلف الخدمة المقدمة وجودتها من بنك لآخر وفي نفس البنك من عامل لآخر، وقـ تختلف بالنسبة للعامل الواحد حسب حالته ونفسيته ومدى إرهاقه في العمل.

هـ. الخدمة المدركة : وهي تقدير الزبون لأداء الخدمة الفعلي(الخدمة الفعلية المقدمة له) والتي تعتمد إلى حد كبير على مدى توقع الزبون، فمثلا إذا كانت الخدمة المصرفية الفعلية تقدم للزبون في 10دقائق ، فإذا كان يتوقع الحصول عليها في زمن أكبر (15دقيقة مثلا) فإن الزبون يدرك الخدمة المصرفية على أنها عالية الجودة، أما في حالة العكس فإن تقدير الزبون للخدمة المصرفية بأنها منخفضة الجودة. إذن فجودة الخدمة المصرفية تعتبر مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة المقدمة للعملاء ليقابل توقعاتهم، وبالتالي فإن تقديم خدمة ذات جودة متميزة يعني تطابق مستوى الجودة الفعلي مع توقعات العملاء، فمهموم جودة الخدمة المصرفية يكمن في مدى تطابق توقعات العملاء لأبعاد جودة الخدمة ومستوى الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توافر تلك الأبعاد بالفعل في الخدمة المقدمة لهم.

2 -جودة الخدمة المصرفية كمدخل لاكتساب وتعزيز القدرة التنافسية للبنك:

جودة الخدمة المصرفية كميزة تنافسية:

تتعـدد الإسـتراتيجيات التنافسـية المصرفيـة فهنـاك التنافـس بالوقـت و التنافـس بالتكلفـة والتنافـس بالجـودة.

تعـد جـودة الخدمـة المصرفيـة سـلاحا تنافسـيا فاعـلا أصبحـت البنـوك تأخـذ بهـا كوسـيلة لتميـز خدماتهـا عـن منافسـيها لتحقيـق الميـزة التنافسـية، ويتطلـب التنافـس بالجـودة - تحـت مظلـة إدارة الجـودة الشـاملة TQM- في البنـك عـدة مقومـات أهمهـا(10):

- اسـتلهام حاجـات الزبائـن وتوقعاتهـم كأسـاس لتصميـم الخدمـات وكافـة وظائـف ونظـم البنـك، أي اعتبـار الزبـون هـو المحـور الرئيـسي الـذي تـدور حولـه كل إسـتراتيجيات البنـك.
- جعل الجودة على رأس أولويات الإدارة العليا في البنك.
- زرع وتنمية ثقافة الجودة لدى كل العاملين بالبنك
- اختيـار وتدريـب وحفـز العامليـن لتقديـم أداء متميـز قائـم عـلى الابتـكار المـصرفي فنيـا وتسـويقيا.
- تبنـي فلسـفة تأكيـد الجـودة المنسـجمة مـع مبـدأ الجـودة مـن المنبـع والأداء السـليم مـن المـرة الأولي بـدلا مـن تبنـي فلسـفة مراقبـة الجـودة.
- تبني مفهوم التحسين المستمر تحت مظلة إدارة الجودة الشاملة.
- استخدام التكنولوجيا المتقدمة للمعلومات في تصميم وتقديم الخدمات المصرفية.

والبنـوك يمكنهـا أن تجنـي العديـد مـن المزايـا في حالة تقديم خدمات مصـرفية عاليـة الـجودة و اكتسـاب ميـزة تنافسـية حيـث يمكنهـا زيـادة ولاء المسـتهلك ودفعـه لاسـتمرار التعامـل معهـا وتقـل حساسـيته للسـعر، ويمكـن البنـك مـن زيـادة إرباحـه والحصـول عـلى نصيـب وحصـة سـوقية أكـبر(11) .ويلخـص عـوض بديـر الحـداد(12) المزايـا التـي تعـود عـلى البنـوك مـن وراء تركيـز الجهـود عـلى تحسـين جودة خدماتها في الآتي:

- تحقيـق ميـزة تنافسـية فريـدة عـن بقيـة البنـوك وبالتـالي القـدرة عـلى مواجهـة الضغـوط التنافسـية.
- تحمل تكاليف اقل بسبب قلة الأخطاء والتحكم في أداء العمليات المصرفية.
- أن الخدمـة المتميـزة تتيـح الفرصـة للبنـك إمكانيـة رفـع الأسـعار والعمـولات وتحقيـق أربـاح اكـبر.
- أن الخدمـة المتميـزة وذات الجـودة العاليـة تمكـن البنـك مـن الاحتفـاظ بالزبائـن الحاليـين وجـذب زبائـن جـدد.
- أن الخدمـة المتميـزة تجعـل مـن زبائـن البنـك كمنـدوبي بيـع في توجيـه و إقنـاع زبائـن جـدد مـن الأصدقـاء والزمـلاء.

2.2 - جودة الخدمة واكتساب القدرة التنافسية للبنك:

للقدرة التنافسية شقين، أما الأول فهو قدرة التميز على المنافسين، وأما الثاني فهو القدرة على مغازلة فاعلة ومؤثرة للزبائن من خلال جودة كل من تصميم الخدمة وتقديمها، ولا شك أن النجاح في الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول، ويؤدي النجاح في الشقين إلى النجاح في تقديم منفعة أعلى للعميل وكسب رضا ه وولائه ومن ثم إلى زيادة الحصة السوقية للبنك(13).

1.2.2معايير القدرة التنافسية للبنك:

تتعدد معايير القدرة التنافسية للبنك والتي يمكن اعتبارها من زاوية أخرى أحد مؤشرات جودة الإدارة والتحكم في التسيير، ويمكن تحديد أهم هذه المعايير كما يلي

- مدى تبني مفهوم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة.
- مدى الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين وحجم المخصصات التي ترصد لذلك.
- مدى الاهتمام ببحوث التطوير المصرفي.
- مدى وجود توجه تسويقي ، أي استلهام حاجات ورغبات الزبائن كأساس لتصميم
- أهداف و استراتيجيات وسياسات الأداء المصرفي و الخدمة المصرفية، والسعي المستمر للاستجابة لحاجات ورغبات الزبائن والتكيف مع متغيراتها.
- مدى زرع وتنمية روح الفريق الواحد على مختلف مستويات البنك.
- مدى توفر العمالة المصرفية المؤهلة
- مدى استخدام أحدث تكنولوجيا الصناعة المصرفية.
- الحصة السوقية للبنك ونسبتها إلى إجمالي الحصة السوقية للجهاز المصرفي.
- القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية.

استخدام تكنولوجيا المعلومات كسلاح تنافسي، مع مراعاة تناسب مدى استيعاب التكنولوجيا المصرفية المستعملة من طرف الزبائن، ومن أمثلة المجالات التي يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات فيها لإثراء مزيج الخدمات المصرفية، خدمات الصرف الآليATM و البطاقات البنكية والهاتف المصرفي والبنك المنزلي و البنك عبر الإنترنت.

وبالرغم من تعدد الإستراتيجيات التنافسية تبقى استراتيجية الجودة من أهم الإستراتيجيات التنافسية التي يجب على البنك تبنيها لزيادة وتطوير قدراته التنافسية والصمود في وجه المنافسة الحادة التي أصبحت تميز السوق المصرفية، فجودة الخدمة المصرفية هي أساس ثقة العميل في صناعة قائمة أساسا على الثقة، وجودة الخدمة المصرفية لا تأتي إلا نتاجا لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

واقع الشمول المالي في السودان :

في إطار جهود صندوق النقد العربي ومبادراته حول التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات الرقمية لزيادة الشمول المالي ، قام بنك السودان المركزي بتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني عبر نقاط البيع وبطاقات الصراف الألي رغم أن هذه العمليات شابها كثير من الممارسات

الربوية بسبب أزمة السيولة التي ضربت السودان خلال عام 2019م بالإضافة إلى الخدمة ، كذلك وضع البنك المركزي ضوابط محددة وموجهات للمصارف التجارية خاصة بإقتناء وطرح نقاط البيع التي بلغت في العام 2020م

70 ألف نقطة ، ومن المنتظر أن ترتفع إلى 100 ألف نقطة بنهاية العام 2022م ، بالإضافة إلى إطلاق عدد من التطبيقات الخاصة بالهواتف المحمول والخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني . ويتضح للباحث أن واقع الشمول المالي في السودان مبشر جدا ويشير إلى قدرة الجهاز المصرفي السوداني بقيادة بنك السودان المركزي على مواكبة التطور التكنولوجي والتحول الرقمي وخاصة في مجال الشمول المالي وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية .

كيفية تحول الجهاز المصرفي السوداني من النظام المصرفي الكلاسيكي إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية:

يستطيع الجهاز المصرفي السوداني من التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية وذلك من خلال :

1. تطوير نظم الدفع و التسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المصرفية و المالية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة ، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع و التسوية بما يضمن إستمرار تقديم الخدمات المالية
2. تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية ، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك وخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع ، والصرافات الألية ، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها

ثانيا / الدراسة التحليلية :

تحليل البيانات و إختبار الفرضيات :

أ- التحليل الاقتصادي لتطبيق الشمول المالي ومؤشرات جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية خلال الفترة من 2017م إلى 2020م:

جدول (1) تطبيق الشمول المالي ومؤشرات جودة الخدمات المصرفية خلال الفترة من 2010م إلى 2020م

السنة	عدد الحسابات في أنظمة الدفع عبر الهاتف	عدد معاملات خدمة الفواتير	عدد معاملات خ. السحب والإيداع	حجم خدمة الفواتير	حجم خدمة السحب والإيداع
2017م	2842056	1319739	842632	978131182	137458334
2018م	5596482	4433136	414031	1061842928	1073751065
2019م	7571522	5043729	320542	2186670184	1691409378
2020م	9487356	5388639	2229523	7821843197	14029433242

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات تقارير بنك السودان المركزي، 2021م، دنقلا.

اتضح من الجدول رقم (1) أن تطبيق الشمول المالي كانت بدايته في العام 2017م، حيث تبين أن أقل عدد حسابات في أنظمة الدفع عبر الهاتف في السودان كان في العام (2017م) بإجمالي (2842056) حساب، وأن أكبر عدد حسابات في أنظمة الدفع عبر الهاتف في السودان كان في العام (2020م) بإجمالي (9487356) حساب. وأن أقل عدد لمعاملات خدمات دفع الفواتير في نظام الدفع عبر الهاتف في مصارف السودان كان في العام (2017م) بإجمالي (1319739) معاملة، وأن أكبر عدد لمعاملات خدمات دفع الفواتير في نظام الدفع عبر الهاتف في مصارف السودان كان في العام (2020م) بإجمالي (5388639) معاملة. وأن أقل عدد لمعاملات خدمات السحب والإيداع في نظام الدفع عبر الهاتف في مصارف السودان كان في العام (2019م) بإجمالي (320542) معاملة، وأن أكبر عدد لمعاملات خدمات السحب والإيداع في نظام الدفع عبر الهاتف في مصارف السودان كان في العام (2020م) بإجمالي (2229523) معاملة. وفيما يتعلق بمؤشرات جودة الخدمات المصرفية، فقد تبين أن أدنى حجم لخدمات دفع الفواتير في نظام الدفع عبر الهاتف في مصارف السودان كان في العام (2017م) بقيمة إجمالية بلغت (978131182) مليون جنيه، وأن أعلى حجم لخدمات دفع الفواتير في نظام الدفع عبر الهاتف في مصارف السودان كان في العام (2020م) بقيمة إجمالية بلغت (7821843197) مليون جنيه. وأن أدنى حجم لخدمات السحب والإيداع في نظام الدفع عبر الهاتف في مصارف السودان كان في العام (2017م) بقيمة إجمالية بلغت (137458334) مليون جنيه، وأن أعلى حجم لخدمات السحب والإيداع في نظام الدفع عبر الهاتف في مصارف السودان كان في العام (2020م) بقيمة إجمالية بلغت (14029433242) مليون جنيه.

ب- اختبار فرضيتي الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة الفواتير على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة الفواتير في البنوك التجارية خلال الفترة (2017م – 2020م):

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط، وكما يلي:

جدول (2) نموذج الانحدار البسيط لتطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة الفواتير على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة الفواتير في البنوك التجارية خلال الفترة (2017م – 2020م)

المتغير المستقل الفرعي	B	(T)	(Sig* (T	(R)	(R2)	(F)	(Sig* (F
الثابت	-76229449.7	-0.134	0.896	0.776	0.602	13.59	0.005
عدد معاملات خدمة الفواتير	796.220	3.687	0.005				
Y1 = -76229449.7 + 796.220 x1							

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا، 2021م.

اتضح من الجدول رقم (2) أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة الفواتير على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة الفواتير في البنوك التجارية خلال الفترة (2017م - 2020م)، حيث بلغت قيمة ((F 13.59)) بمستوى معنوية (0.005) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة الفواتير)؛ ويتضح أيضاً أن معامل التحديد (R2) بلغ (0.602) وهذا يعني أن تطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة الفواتير يفسر ما مقداره (60.2 %) من التباين الحاصل على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة الفواتير في البنوك التجارية خلال الفترة (2010م - 2020م) وهي قوة تفسيرية متوسطة، وأن نسبة (39.8 %) تعود إلى متغيرات أخرى لم تكن موضع الدراسة أحدها المتغير العشوائي؛ كما يتضح أيضاً أن تطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة الفواتير يؤثر طرداً على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة الفواتير في البنوك التجارية بمستوى معنوية (0.005) وهي أقل من (0.05)، مما يقتضي قبول الفرضية الأولى والتي نصت على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة الفواتير على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة الفواتير في البنوك التجارية خلال الفترة (2010م - 2020م).

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة السحب والإيداع على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة السحب والإيداع في البنوك التجارية خلال الفترة (2010م - 2020م):

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط، وكما يلي:

جدول (3) نموذج الانحدار البسيط لتطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة السحب والإيداع على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة السحب والإيداع في البنوك التجارية خلال الفترة (2010م - 2020م)

المتغير المستقل الفرعي	B	(T)	(Sig* (T	(R)	(R2)	(F)	*Sig (F)
الثابت	-439838780	-0.803	0.443	0.932	0.868	59.05	0.000
عدد معاملات خدمة السحب والإيداع	5718.895	7.684	0.000				
Y2 = -439838780 + 5718.895 x2							

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، دنقلا، 2021م.

اتضح من الجدول رقم (3) أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لتطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة السحب والإيداع على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة السحب والإيداع في البنوك التجارية خلال الفترة (2010م - 2020م)، حيث

بلغت قيمة (59.05) (F) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة السحب والإيداع)؛ ويتضح أيضاً أن معامل التحديد (R2) بلغ (0.868) وهذا يعني أن تطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة السحب والإيداع يفسر ما مقداره (86.8 %) من التباين الحاصل على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة السحب والإيداع في البنوك التجارية خلال الفترة (2017م – 2020م) وهي قوة تفسيرية قوية جداً، وأن نسبة (13.2 %) تعود إلى متغيرات أخرى لم تكن موضع الدراسة أحدها المتغير العشوائي؛ كما يتضح أيضاً أن تطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة السحب والإيداع يؤثر طرداً على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة السحب والإيداع في البنوك التجارية بمستوى معنوية (0.005) وهي أقل من (0.05)، مما يقتضي قبول الفرضية الثانية والتي نصت على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الشمول المالي قياساً بعدد معاملات خدمة السحب والإيداع على جودة الخدمات المصرفية قياساً بحجم خدمة السحب والإيداع في البنوك التجارية خلال الفترة (2017م – 2020م).

الخاتمة :

أشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق الشمول المالي يؤثر على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف السودانية وذلك من خلال توفير خدمات مصرفية تتميز بالجودة العالية ومتاحة لعملاء المصرف المنتشرين في مناطق مختلفة في الداخل و الخارج والتي تتمثل في وسائل الصيرفة الإلكترونية المختلفة كالصرافات الألية ، الرسائل البنكية ، الصيرفة الهاتفية ، نقاط البيع الإلكتروني ، بنوك الإنترنت ، كما أشارت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعزز جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال تمكين العميل في أي مكان وأي زمان من الحصول على الخدمة المصرفية التي تتميز بسهولة الحصول عليها السرعة ، الأمان ، القابلية للتغيير ، التلازم و الإعتمادية ووجود علاقة إرتباطية بين أبعاد الوصول وأبعاد الإستقرار المصرفي .

النتائج و التوصيات :

النتائج :

بعد إجراء تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة توصل الباحث للنتائج التالية :

1. الشمول المالي يعزز جودة خدمات الصرافات الألية المنتشرة على نطاق جغرافي واسع
2. هنالك علاقة طردية معنوية ذات لالة إحصائية بين الشمول المالي وجودة خدمة الصيرفة الهاتفية التي تقدمها المصارف لعملائها
3. الشمول المالي يعزز حصول العميل على الخدمة المصرفية الإلكترونية بسهولة
4. الشمول المالي يعزز حصول العميل على الخدمة المصرفية الإلكترونية الأمنة

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصى الباحث بالإتي :

1. زيادة وعي عملاء المصارف السودانية بمفهوم الشمول المالي ودوره في تعزيز جودة الخدمات المصرفية وذلك من خلال السمنارات و الإعلانات المختلفة
2. أن تسعى المصارف السودانية إلى الإستفادة من إستراتيجية الشمول المالي في الوصول إلى أكبر عدد من العملاء وتقديم الخدمات الإلكترونية الجيدة لهم
3. أن تسعى المصارف السودانية وبإستمرار إلى تعزيز جودة خدماتها المصرفية الإلكترونية بإبتكار وسائل وخدمات جديدة أو إدخال كل ما يستجد على الصعيد الدولي في هذا المجال .

الهوامش :

(1) الطاهر بن عبدالله ، دراسة ماجستير ، 2019م

(2) دراسة ولد عوالي ، صفيح ، ورقة علمية منشورة ، 2021م

(3) دراسة (Sifunjo Kisaka et al , 2015)

(4) Neha Dangi and Pawan Kumar (Department of Commerce, Kurukshetra University), Current Situation of Financial Inclusion in India and Its Future Visions, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 2, No. 8, August 2013, p155 .

(5) The World Bank Group , Financial Inclusion , Global Financial Development Report , 2014, p15 .

(6) G20, Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), Financial Inclusion Indicators, Working Paper, chaina, 2016 .

(7) صندوق النقد العربي , فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية , ورقة عمل حول العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي , 2015 , ص1 .

(8) صفوت عبد السلام , الاثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر , دار النهضة العربية , 2003 , ص58 .

(9) Malvern Chinaka, Blockchain technology applications in improving financial inclusion in developing economies, Master of science in managment studies at the massachusetts institute of technology, USA, Cambridge, 2016, p6 .

(10) Michael S. Barr, Anjali Kumar, and Robert E. Litan, Building Inclusive Financial Systems A Framework for Financial Access, Brookings Institution Press, Washington, 2007 , p9 .

(11) Shilpa Aggarwal and Leora Klapper , Designing Government Policies to Expand Financial Inclusion:Evidence from Around the World , University of California at Santa Cruz , September, 2013 , p(56-) .

المصادر و المراجع :

أولا/ الكتب والمجلات :

(1) أحمد عدنان غناوي وأخرون ، تخليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق، 2018م.

(2) نهلة أحمد أبو العز ، تقييم أداء القطاع المالي في إفريقيا

(3) السنهوري و محمد مصطفى ، إدارة البنوك التجارية ، 2013م

(4) الحسين ، عمر محجوب محمد ، واقع الشمول المالي في المصارف السودانية ، مجلة GIEM ، العدد 120

(5) رمضان ، زياد ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، 2013م

(6) صندوق النقد العربي , فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية, ورقة عمل حول العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي , 2015 , ص1 .

(7) صفوت عبد السلام , الاثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر , دار النهضة العربية , 2003 , ص58 .

ثانيا / الكتب باللغة الإنجليزية :

(1) (1) Neha Dangi and Pawan Kumar (Department of Commerce, Kurukshetra University), Current Situation of Financial Inclusion in India and Its Future Visions, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 2, No. 8, August 2013, p155 .

(2) (2) The World Bank Group , Financial Inclusion , Global Financial Development Report , 2014, p15 .

(3) (3) G20, Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), Financial Inclusion Indicators, Working Paper, chaina, 2016

ثالثا : التقارير :

- تقارير بنك السودان المركزي (2017 – 2020م)
- صتدوق النقد العربي ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي
- صندوق النقد العربي ، العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي و الشمول المالي ، 2015م

تأثير القرار الإداري على التنمية الإقتصادية في السودان للفترة من (2000 ـ 2018 م)

أ.عبد الرازق حسن الصديق حسن
طالب دكتوراة – جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

يعد القرار الإداري في مؤسسات الدولة هو العنصر الأساسي من عناصر نجاحها وتحقيقها لأهدافها الموضوعة والمحددة حيث إن البرامج والخطط الإستراتيجية المعدة داخل مؤسسات الدولة تترجمها القرارات الإدارية وتعطيها شرعية التنفيذ ولذلك تناولت الورقة موضوع تأثير القرار الإداري على التنمية الاقتصادية في السودان، وهدفت إلى التعرف على طبيعة القرارات الإدارية داخل مؤسسات الدولة السودانية وطرق إتخاذها، وكذلك التعرف على أهم العوامل المؤثرة عليها، وقد إستخدمت الورقة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للوقوف على مدى التأثير ونوعيته، بالإضافة إلى إستخدام المنهج التحليلي، وتوصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود ضعف وإختلال بنيوي داخل اجهزة الخدمة المدنية وهو نتيجة طبيعية للخل الذي يصيب مؤسسات المنظومة الإدارية بالسودان عامة، وكذلك الحصار الإقتصادي الذي فرض على السودان أدى إلى إضعاف وتدهور القطاعات والأنشطة الإقتصادية مثل: الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية وبتالي كان تأثيره على كافة الخدمات المقدمة من الدولة للشعب، وأهم التوصيات التي توصلت إليها الورقة فهي: إجراء إصلاحات جزرية للمنظومة الإدارية في السودان، وكذلك إستبعاد تأثير التوجهات السياسية من أجهزة الخدمة المدنية.

The impact of the administrative decision on economic development in Sudan For the period from (2000 -2018)

Abdel Razig Hassan Elsiddig Hassan

Abstract:

The administrative decision in state institutions is the main element of its success and achievement of its goals set and specified as the programs and strategic plans prepared within state institutions are translated by administrative decisions and give them legitimacy of implementation and therefore the paper dealt with the subject of the impact of the administrative decision on economic development in Sudan, and aimed to identify the nature of administrative decisions within Sudanese state institutions and ways to make them, as well as identify the most important factors affecting them, the paper used the historical approach and the descriptive approach to determine the extent

of The effect and its quality, in addition to the use of the analytical method ,The paper reached a set of results, the most important of which are: the existence of weakness and structural imbalance within the civil service agencies, which is a natural result of the vinegar that affects the institutions of the administrative system in Sudan in general, as well as the economic blockade imposed on Sudan led to the weakening and deterioration of economic sectors and activities such as: agriculture, industry and livestock, and therefore its impact on all services provided by the state to the people, and the most important recommendations reached by the paper are: Carrying out island reforms of the administrative system in Sudan, as well as excluding the influence of political trends from the civil service.

الإطار المنهجي للورقة:

المقدمة:

صاحب النظام الإداري للدولة الحديثة العديد من التطورات والتغيرات التنظيمية والإدارية والسياسية والإقتصادية منذ أوائل القرن العشرين. حيث تخطت النظم الإدارية مراحل النظم التقليدية إلى مرحلة الإدارة العلمية الحديثة القائمة على المهنية التي تهتم بالتقانة والبيئة، وجاء ذلك بعد اشتداد الحاجة لإدارة مشاريع التنمية الإقتصادية للدول حيث لا يتم ذلك إلا بالتخطيط والإشراف والرقابة والتنظيم المستمر لأداء مؤسسات الدولة للوصول إلى النتائج المقترحة والمرجوة التي تحقق عائداً جيداً يسهم في الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية للمواطنا لدولة السودانية ظلت ومنذ الاستقلال تعاني من التدهور في مستوى التنمية الإقتصادية والتي لا تحقق إلا بتوفر مقومات أساسية فالموارد البشرية والطبيعية هي الأرضية التي تبنى عليها أساسيات الاقتصاد الناجح، بالإضافة إلى توفر الإرادة السياسية والمنظومة الإدارية الحرة والنزيهة والمدربة والمهنية. بالإضافة إلى ضرورة وجود توافق بين المنظومتين الإدارية والسياسية لتوحيد التوجهات وعدم التناقض بينهما هو عامل رئيس في تحقيق الأهداف المحددة.

أهداف الورقة:

1. تهدف الورقة إلى التعرف على طبيعة القرارات الادارية وطرق إتخاذها.
2. كما تهدف إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة عليها.
3. وكذلك تهدف إلى التعرف على مدى تأثير القرارات الإدارية على التنمية الإقتصادية في السودان.

أهمية الورقة:

1. تنبع أهمية الورقة من تناولها القرار الإداري الموجهة للنشاط الإقتصادي.
2. كما تأتي أهمية الورقة من تناولها حيثيات إتخاذ القرار الاداري الناجح.

3. وكذلك تأخذ الورقة أهميتها من خلال التعرف على مدى التأثير المباشر للقرار الإداري على التنمية في السودان.

مشكلة الورقة:

تناقش مشكلة الورقة مشكلات الدولة السودانية عبر الفترات التاريخية المختلفة والتي عانت من التدهور الاقتصادي ومشكلة الفقر والخلل الاجتماعي وغياب البرامج التنموية الناجحة وتثبيت نظام إداري واحد، ويمكن تلخيص المشكلة من خلال الأسئلة التالية:

1- ماهي أهم شروط نجاح النظام الإداري؟

2- ماهي أهم أسس التنمية الاقتصادية في السودان؟

3-ماهي أهم مطلوبات النظام الإداري الناجح؟

فرضيات الورقة:

1. الإستقرار في النظام الإداري يأتي من خلال عدم تأثير السلطة السياسية عليه وتوجيهه.
2. تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان قائم على تطوير وتنمية القدرات البشرية وتبني مشروعات نهضة اقتصادية متكاملة.
3. النظام الإداري الناجح هو نتاج لتوسيع سلطاته على حساب سلطة النظام السياسي.

منهج الورقة:

تستخدم الورقة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على تأثير القرار الإداري على التنمية الاقتصادية في السودان، كما تستخدم المنهج التحليلي للتعرف على أهم العوامل المؤثر على اتخاذ القرار الإداري.

حدود الورقة:

الفترة من 2000م-2018م تمثل الحدود الزمانية للورقة، بينما تعتبر جمهورية السودان الحدود المكانية للورقة.

إنعكاسات القرار الإداري على التنمية الاقتصادية في السودان:

المنظومة الإدارية أو مؤسسات الدولة هي التي تقوم بمهام الخدمات الحكومية وتنزيل الرؤية والأفكار وخطط الدولة الموضوعة وتنفيذ السياسات العامة والتي تمارس في المرحلة الأولى في تنفيذ الموجهات العامة وفي المرحلة الثانية تمارس عملية وضع الخطط التفصيلية والاشراف عليها في كافة المستويات حتى اصغر مؤسسة حكومية في الدولة والذين يشغلون هذه الوظائف هم موظفين حكوميين يحكمهم قانون الدولة ويمارسون سلطات تنفيذية مراقبة من الجهات الأعلى. والسودان من الدول التي كانت مستعمرة من قبل الانجليز وهم قد اهتموا بترسيخ العمل الإداري. حيث ان الفرانكفونية وهي مجموعة الدول التي استعمرتها فرنسا قد هيمنة عليها الثقافة الفرنسية وأسلوب الإدارة الفرنسية والنظام السياسي المشابه والقائم على النظام السياسي المختلط ذو الصلاحيات الرئاسية الواسعة مع وجود برلمان مراقب[1]. أما الانجلوكانية وهي مجموعة الدول التي وقعت تحت الحكم البريطاني حيث اهتمت الانجلوكانية بترسيخ قيم الديموقراطية البرلمانية

والمجالس التشريعية المراقبة واهتموا اكثر بالجانب الإداري المتسلسل هرميا ومن اكثر الدول التي بنت فيها بريطانيا نظاما إداريا منضبط هي السودان والهند وبعد عملية السودنة وهي التي تم فيها نقل الوظائف الحكومية من موظفين انجليز ومصريين الى سودانيين بما في ذلك مؤسسة الجيش . بدأت مرحلة مهمة من التاريخ الإداري السوداني تكونت بموجبه خبرات سودانية عالية الكفاءة والمهنية. ونلاحظ ذلك من خلال الأفكار الإدارية التي قدمت واسهمت في تكون المؤسسات الوطنية بعد الإستقلال. وكان لها الدور الأكيد في نشر الوعي الوطني للسودانيين والإهتمام بالتعليم وبناء القدرات الذاتية فدخل عدد كبير منهم كلية غردون وسافر العديد منهم الى بريطانيا ومصر من اجل التعليم والتدريب المهني. على الرغم من حصر الطبقة المتعلمة في رجال المال والاعمال والاسر الغنية وأبناء الزعماء والإدارات الاهلية والبيوتات الكبيرة. وقيادات الأحزاب السياسية، إذ كان المردود ايجابي كمحصلة نهائية ذادت من المستوى الوعي العام للسودانيين. وهنالك ملاحظات على الرغم من هذه الإيجابيات التي اظهرها السودانيين بعد سودنة مؤسسات الدولة تمحورت في ارتباط بعض كبار موظفين الدولة بثقافة البريطانيين وطريقة تعاملهم مع السودانيين مما أوجد جفوة وعدم تعاون وتنسيق بين الموظفين السودانيين بفعل طبيعة التركيبة النفسية عندهم. ولم يراعوا بعض العادات والطبائع السودانية ذات الأنفه التي لم يقبلوها الانجليز في السودان وعملوا على التعاون والتنسيق في كل خطوة ذات المؤسسات مما أعاق حرية التفكير الوطني وهذا سوف نتناوله من خلال جزئيات قادمة داخل البحث بالتفصيل. ولكي نصل الى فهم ونوضح انعكاسات القرار الإداري المصادر في شكل سياسات عامة في كافة المجالات الثقافية والرياضية والسياسية والمهنية داخل الدولة السودان نتناول مجموعة من القضايا التي تتأثر بهذه السياسات الإدارية التي أقعدت بهذه المؤسسات وبالتالي اثرت على مستوى معدلات التنمية الاقتصادية في السودان[2].

القطاع الزراعي:

السودان من الدول الأولى على مستوى العالم من ناحية الموارد الطبيعية الزراعية حيث أن هنالك ما يقارب ١٧٥مليون فدان قابلة للزراعة والمزروع والمستغلة منها يقارب ٤٧ مليون فقط بالإضافة للمياه العذبة الصالحة للزراعة ويوجد بالسودان أطول أنهار العالم بالإضافة الى عدد من الأنهر والروافد علاوة على مياه الأمطار والمياه الجوفية بمخزون عالي جدا والتي تقدر بحوالي ٥مليار متر مكعب[3]. وتصل حجم مياه الأنهار والامطار ما يقارب ٤٠٠مليار متر مكعب. وكل هذه المقومات المتوفرة بالإضافة الى جودة وطبيعة نوع الأرض والتربة الزراعية والتي تعد من أفضل التربة الصالحة للزراعة حيث انها أراضي بكر ولا تحتاج للسماء والمحسنات الكيميائية بحكم أنها لم تستهلك ولم يتم زراعتها لفترات طويلة مما يقلل كثيرا من مدخلات الإنتاج ويزيد من فرص الربح وتقليل الخسارة. ولكن رغم كل ذلك نجد ان السودان متخلف جدا في المجال الزراعي ولم يصل مرحلة الإستغلال الأمثل لهذه الموارد ويقوم بتوفير إحتياجاته ناهيك عن من الإستفادة منها وتصديرها الى السوق العالمية والتي هي مستقبل خير للمنتجات السودانية من صمغ، عدس، والفول السوداني والقطن والسمسم والفواكه والخضروات بالإضافة الى الكركدي

والتبلدي والبصل والبقوليات مثل الفاصوليا والعدسية وغيرها. واذا اردنا أن نحصر المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي يمكن إختصارها في قلة المنافسة الصادرات نسبة لعدم تحسينها على الرغم من جودتها. وكذلك وجود البيروقراطية وتعدد الرسوم والعوائد الحكومية ومشاكل النقل البري والبحري والجوي. وكذلك هذه المشاكل جعلت القطاع مساهمة ضعيفة في حصائل الصادرات مقارنة مع حجم القطاع[4].

جملة ما تم ذكره يؤكد وبصورة قاطعة وجود علاقه مباشرة بين عوامل النجاح والفشل مرتبطة بحسن التخطيط وجودة الإدارة وسلامة الإجراءات المرتبطة بتحسين المنتج والصادر وفوق كل ذلك نجاح السياسات الحكومية الفاعلة التي تحسن من ضبط أداء المؤسسات وفاعلية عملها. وهنا تظهر الحوجة لوجود خدمة مدنية ذات كفاءة عالية ومهنية. فكيف لدولة مثل السودان يعاني سكانها من الفقر وقلة مستوى دخل فرد وغلاء المعيشة وهو بهذه الإمكانيات فمؤكد هنالك علة في سوء إدارة هذه الموارد وعدم الاستفادة منها فالجهة والمؤسسة التي تتخذ قرار استيراد القمح من الخارج هي جهة غير موفقه وغير ناجحة حيث لو زرع مشروع واحد من المشاريع الموجودة لكفى السودان وزاد للصادر فالمال المدفوع للاستيراد لعام واحد يكفي لزراعة ملايين الأفدنه والجهة التي تتخذ قرار تصدير الفول السوداني والثروة الحيوانية مثل الضأن والإبل والإبقار كمواد خام هي جهة تساهم في تعطيل قيمة هذه الصادرات حيث من الممكن تصديرها في شكل لحوم ومعها قيمة مضافة أخرى. ونجد تصديرها بهذا الشكل هو بمثابة إستنزاف لهذه الموارد. وكذلك الجهة التي تقوم باستيراد السكر مع وجود مصانع عديدة في البلد ولكنها تواجه مشاكل في الإنتاج والتشغيل وارتفاع مدخلات الإنتاج هي جهة غير مؤتمنة على هذه المؤسسات حيث كان من الأولى معالجة هذه المشاكل بل تحسين بيئة الإنتاج لتصبح منافسة في السوق العالمية. وكذلك الجهة المسؤولة عن المياه هي جهة مقصرة لأنها لم تتخذ من الإجراءات لحصر المياه من الامطار. والاودية و في نفس الوقت تموت المحصولات الزراعية قبل حصادها بسبب العطش بل هذه المياه تتسبب في فيضانات تدمر بعض المدن والقرى وتتلف الطرق والمزارع[5]. ومعلوم أن إقتصاد السودان هو اقتصاد زراعي من الدرجة الأولى وبالتالي كان من باب أولى أن يجد هذا القطاع إهتماما أكبر من الدولة والتي تمثلها الوزارة المختصة من خلال السياسات الزراعية والخطط الطموحة والإستراتيجيات الطويلة المدى ذات القيمة العالية وكل ذلك يرجع الى نجاح المنظومة الإدارية حيث يرجع إلى جودة ونجاعة القرار الإداري الذي يشجع ويساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي[6].

القطاع الصناعي:

نجد أن القطاع الصناعي هو واحد من القطاعات الإنتاجية المهمة والتي تأثر بفعل القدرات الإدارية غير الموفقة والسياسات الإدارية غير الحكيمة والتي القت بظلالها على عموم القطاع حيث توقفت كثير من المصانع والمؤسسات الإنتاجية بفعل السياسات الخاطئة والقرارات السلبية، ونضرب مثلا بمصنع البان مدينة بابنوسة بولاية غرب كردفان الذي انشا في بداية

ستينيات من القرن التاسع عشر وكان المصنع مجهز بإحدث المعدات على مستوى افريقيا وقد اختير الموقع بمواصفات خاصة جدا لتوسط منطقة تجمعات الرحل بين الوسط والغرب والجنوب ووجود السكة الحديد التي تعتبر بابانوسة محطة رئيسية وكان السبب توطين الرحل والاستفادة من الالبان التي كانت متوفرة نسبة لوجود كميات كبيرة من المواشي بالمنطقة والمنطقة المحيطة والقريبة وقد استطاع المصنع تجفيف الالبان بإنتاجية عالية الا ان المشروع توقف السبب أن الرحل لم يستقروا نتيجة البحث المستمر عن الماء والعشب في فترة الصيف والشتاء ولم تعمل الإدارة على معالجة ذلك من خلال توفير فرص الاستقرار للمواطنين الرحل وبالتالي إبتعاد المواشي من مكان المصنع شكل زيادة في تكلفة الإنتاج بالترحيل البعيد من مناطق الإنتاج. وكذلك لم تعمل الإدارة على إنشاء مزارع ثابتة للأبقار لتجنب حركتها جنوبا بحثا عن مراعي الخصبة وأيضا لم يتم ادخال تحسينات على السلالات التي لها نسبة انتاج عالية من اللبن وكذلك بعد مناطق الإنتاج والتصدير والاستهلاك عن بعضها وعدم وجود طرق سهلة وتأخرت كثيرا عملية انشاء الطرق المسفلتة على الرغم من وصول الطريق المسفلت إلى مدينة الفولة في عهد حكومة الإنقاذ كأقرب نقطة للمصنع لكن المسافة من بابانوسة الى الفولة أيضا غير سهلة ويصعب التحرك فيها في الخريف علاوة على وجود بعض الصراعات بين الرحل في المراعي وبعض النزاعات القبلية التي تسبب عدم استقرار على الطرق الرابطبين مناطق الإنتاج والاستهلاك[7]. ونجد أن محاولات إعادة تشغيل المصنع ليقوم بمهامه والأهداف التي أنشأ من أجلها بسبب وجود الحوجة الماسة له وهو أيضا أحد عناصر التنمية الإقتصادية بالولاية والسودان.

مصنع الفواكه بكريمة هو من مجموعة المصانع التي قامت في الثورة الصناعية في عهد عبود حيث أن المصنع توقف بسبب المشاكل الإدارية والتمويل وإهمال الدولة بعدم التحديث ونجد أن هذه المصانع قامت بالقوة السوقية وكانت الفكرة هي الاستفادة من المنتجات من الخضار والفواكه بالمنطقة حيث تعتبر رائدة في ذلك. وكذلك كان الهدف هو استفادة السكان وتقليل عمليات الهجرة من تلك المدن الى الخرطوم وخارج السودان لتحسين الوضع الاقتصادي وتشجيع المزارعين والمنتجين على عمليات الإنتاج وزيادة مستوى الدخل للفرد والدخل القومي وخلق فرص عمل لأهل المنطقة. وقد توقف المصنع مما احدث أثار سلبية على المنطقة وسكانها ورقم محاولات مجموعة القحطاني بدخولها كمستثمر اجنبي لإعادة التشغيل للمصنع لإنتاج صلصة الطماطم الإ أنه الى الآن لم يتم الإستفادة من إمكانيات المنطقة الزراعية ولم يتمكن المصنع من إستيعاب الكميات المنتجة بسبب وجود مشاكل فنية به وفي كل عام يتم انتاج كميات كبيرة من الطماطم لتغطية حوجة المصنع الإ أن المزارع يخسر بإستمرار ولم يستطع المصنع من تخزين هذه الكميات مما يضطر المنتجين الى بيعها بأسعار بسيطة وفي بعض الأحيان ترمى على قارعة الطريق وهذا دلالة على عدم نجاح إعادة التشغيل للمصنع مما خلق عدم رضاء المواطنين لوجود الإستثمار الاجنبي والذي يتحدث البعض عن أسرار وخبايا ملاكه والأجندة التي تحركه وتعمل ورائهم لتدمير الصناعة في السودان لأهداف معلومة ومرسومة[8].

ما يمكن قوله أن مجموعة من المصانع والمؤسسات الإنتاجية في السودان توقفت وتعطلت

بسبب القرارات الإدارية والسياسات الإدارية الخاطئة التي لم تحسن التخطيط والتنبؤات في المستقبل وفشلت في استمرارية عمل هذه المصانع والمؤسسات ولم تنجح في مقاومة عوامل الفشل. وهذا مؤشر على اهمال المنظومة الإدارية كليا لهذه المؤسسات وبالتالي هو فشل للدولة وللنظام السياسي الموجود للجميع اختلاف تتهم ومسمياتهم بدون استثناء والتاريخ يبين ذلك.

العجز عن إيجاد دستور دائم للسودان:

من المعلوم أن احد عناصر الاستقرار في الحكم وانتظام السلطة السياسية هو وجود دستور دائم وثابت للدولة متفق عليه من جميع الشعب بمختلف اختلافات. وهذه النقطة استطاعت دول كثيرة الوصول اليها بعد صراعات ونزاعات طويلة افضت الى الاتفاق على دستور ومبادئ وثوابت شعبية ظلت راسخة لفترات طويلة حاكمة وهادية للسلطة السياسية الحاكمة. والسودان من الدول التي لم يتحقق لها ذلك طيلة الفترة التي تلت الاستقلال من الاستعمار البريطاني[9]. وبعد خروج الانجليز ظل السودان يتقلب ما بين نظام مدني وما بين طائفي وما بين نظام عسكري منقلب على السلطة السياسية المنتخبة والأسباب واضحة هي عدم وجود دستور دائم للشعب يحرس السلطة السياسية الممنوحة تفويضها من الشعب للحزب السياسي القائد. وكذلك عدم وجود اتفاق سياسي بين جميع القوى السياسية على ثوابت دستورية تحرم وتجرم التعدي على السلطة السياسية فبعد عملية السودنة التي وضعها الانجليز كخطوة لتهيئة البلد إلى تجهز الساحة السياسية والمدنية لبناء مؤسسات حزبية وسياسية تستطيع إدارة البلد الا أن المسألة انحرفت من البداية حيث عهدت هذه الأحزاب لتسخير القيادات المستوعبة في المنظومة الإدارية في بناء هذه الأحزاب مما انتج فكرة توظيف مؤسسات الدولة لصالح الانتماء الحزبي وكان من المأمول أن تساهم هذه القيادات في عملية التنشئة السياسية الراشدة بحكم التعليم والثقافة والوعي الذي تتمتع به القيادات حيث انها نالت قصدا عالي من التأهيل الاكاديمي في كلية غردون وخارج السودان في مصر وبريطانيا وكذلك ولكن للأسف استطاعت هذه القيادات الطائفية من استقلال هذه الطبيعة وتسييرها نحو ناحية الطائفية المثقفة وهي في الأساس وقود كل الصراعات والتنافس الحزبي الغير الشريف. وللأسف في اوقات متعددة من التاريخ السياسي السوداني إصدمت هذه القيادات نفسها مع الزعماء لهذه الأحزاب والطوائف المندمجة مع الطبقة الوسطى والمشكلة للنخبة السياسية والامثلة كثيرة على ذلك صدام المحجوب وحزب الامة، وصراع الازهري مع الاتحاديين وصراع الصادق المهدي مع عمه وبعض قيادات الأنصار .

مما ذكر آنفا نصل إلى نتيجة وهي أن الصراعات السياسية والحزبية هي التي أجلت وأسهمت في عدم الاتفاق على دستور دائم للبلد خلال الفترة السياسية على الرغم من المحاولات المستمرة بإنجاز دستور حكمت به جميع الأنظمة السياسية المتعاقبة ولكن ما ينقص ذلك هو عدم الاجتماع والاتفاق عليه من جميع مكونات الشعب وهو ما يقود في كل فترة حكم مختلف بإلغاء ما تم في العهد السابق ولم يتم البناء عليه وترميم الموجود ومعالجة اخطاءه. ويعتبر الدستور من اصعب المشكلات التي واجهت السودانيين حيث أن تعدد المحاولات لكتابته هو يعتبر دليل اختلاف على نظام الحكم وهوية الدستور وشكل ونوع النظام السياسي الحاكم ويعتبر دستور ١٩٥٦م كأول محاولة سودانية لكتابة دستور وطني على الرغم من انه مقتبس من

الدستور البريطاني الذي كان محكوم به ١٩٥٣م. ثم بعد انقلاب الفريق إبراهيم عبود في ١٩٥٨م حيث تم تعطيل العمل بالدستور وتركزت السلطة في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد المرسوم الصادر ان السودان جمهورية ديمقراطية وظل يعمل بمراسيم في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م بعدها تم الاتفاق بين الجهة القومية المتحدة والقوات المسلحة على العمل بدستور ١٩٥٦م، حتى قيام الانتخابات بعد ادخال بعض التعديلات الدستورية وإلغاء القوانين المفيدة للحريات وتم إصدار دستور معدل ١٩٦٤م ولكن ظهور المشكلة الدستورية داخل الجمعية التأسيسية بحل الحزب الشيوعي وما تلى ذلك من اعتراض المحكمة على قرار الجمعية وبطلان التعديلات، وظل الامر هكذا حتى ١٩٦٧م في يناير تم تكوين لجنة قومية لوضع دستور جديد وتمكنت اللجنة من وضع التصور واستشارة خبراء القانون المصريين في خطوة تحول من الانجليز الى المصريين ١٩٦٨م. ولكن للأسف الصراعات السياسية والتعديلات التي طلبها الجنوبيون اضطرت الحكومة لعمل انتخابات للجمعية التأسيسية ولكن ظل الحال كما هو وتعددت الحكومات الإئتلافيه وكلها لم يتم الاتفاق عليه حتى انقلاب مايو ١٩٦٩م حيث قام الرئيس النميري بحل مجلس السيادة وتعطيل الدستور والجمعية التأسيسية وعمل على إصدار مراسم ١٩٧١م كدستور مؤقت حتى صدور الدستور ١٩٧٣م وفي العام ١٩٨٣م استطاع الاخوان المسلمين اقناع النميري بتبني تعديلات في القوانين بإدخال الصيغ الإسلامية واستمر الحال ١٩٨٥م تاريخ قيام ثورة ابريل. وبعد تم الإتفاق بين التجمع الوطني والقوات المسلحة على العمل بدستور ١٩٥٦م والمعدل ١٩٦٤م . ولكن في أكتوبر ١٩٨٥م تم الاتفاق على دستور مؤقت للفترة الانتقالية لمدة عام واحد. ولكن ظلت الصراعات السياسية هي المشكلة في الاستقرار على دستور موحد وعملت لمدة بدستور ١٩٦٤م والعودة اليه حتى انقلاب ١٩٨٩م حيث تم تعطيل كل القوانين والمواد الدستورية وبدأت محاولات وضع الدستور حتى نجحت ١٩٩٨م بعد أن عرض على الشعب والإستفتاء عليه . الإ أن اتفاقية السلام في ٢٠٠٥م شهدت أيضا ميلاد دستور جديد مستوعبا اطراف السلام ودخول الحركة الشعبية كشريك في الحكم وبدت كثير ويرى كثير من أن هذا الدستور أخذ إجماعا ليس سهلا[10]. ولكن انفصال دولة جنوب السودان له تأثير على الاتفاق على هذا الدستور باعتباره أن احد طرفي الحكومة الاساسين قد اصبح دولة منفصلة بالتالي لا يحكمه الدستور السوداني وتم الاتفاق العديد من التعديلات الدستورية للوصول إلى عملية إصلاح الخلل الدستوري . وظل الامر هكذا حتى نهاية حكم الاتحاد في ٢٠١٩م . حيث تم تعطيل العمل بالدستور ٢٠٠٥م واستعين بالوثيقة الدستورية بدلا منه. الإ أن الأمر لايزال محل صراع بين المكون العسكري والمكون المدني ويبدئ بعض المراقبين أن الوثيقة الدستورية ما هي الإ وثيقة اتفاق سياسي بين اللجنة الأمنية لحكومة الإنقاذ والتي تمثل الجيش وبين بعض مكونات الثورة التي قادت الحراك وصولا الى سقوط الحكومة. ويلاحظ أن جميع هذه المحاولات التي سعت الى إنجاز دستور دائم وثابت ليكون مرجعية دستورية ثابتة للسودان. فشلت ولم يكتب لها النجاح وظلت الخصومات السياسية والانقلابات العسكرية عائق امام ذلك وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة هو أدى الى وجود خلل في النظام السياسي والذي بدوره أدى الى تأخير وتأجيل إحداث تنمية اقتصادية بالبلد وجعل الازمة الاقتصادية مرحلة تتأرجح بين الصعود والهبوط من الاستقلال من المستعمر البريطاني. ومرجعية ذلك كله يعود الى المنظومة الإدارية التي

تأثرت واثرت على القرار السياسي والأحزاب والمنظومات السياسية التي كانت تدير البلد بإنتاج طبقة إدارية داخل مؤسسات الدولة غير مستقلة وانما يتم توظيفها عند الضرورة لصالح الأحزاب السياسية خصما على الرؤية المستقلة التي تسهم في النمو والتطور المنشود برعاية جهاز اداري مستقل عن المنظومة السياسية الحاكمة[11].

عدم القدرة على الاتفاق على برنامج وطني قائم على ثوابت مشتركة:

من المؤكد أن عناصر الوحدة بين مكونات الشعب داخل الدولة هي مطلوبة بالضرورة لتثبيت دعائم الدولة والسلطة. فمنظم البلدان التي تطورت نجحت وتقدمت وسعت بداية الى الاتفاق على المشتركات والثوابت الوطنية بين مكونات الشعب كخطوة تخطيطية أولية قبل البدء في تنفيذ البرامج التنموية داخل الدولة. وهذا الامر يتجلى من خلال الاتفاق على الدستور الدائم للبلد والهوية الوطنية للشعب. ثم بعد ذلك تأتي الرؤية العامة للدولة والتي تدخل فيها تفاصيل البرنامج مع الاقتصادي والتنموي. فنلاحظ دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية منذ العام 1789م[12]. وضع دستور ثابت واتفق الشعب الأمريكي على ثوابت في السياسة الخارجية لا يمكن لأي سلطة سياسية ان تغيرها انما يتم تغيير الوسائل ولكن الثوابت لا يتقرب منها، فشكل النظام السياسي المتفق عليه هو نظام الحزبين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي وبعض الأحزاب الصغيرة التي لا تؤثر على المشهد السياسي. فالجمهوريين لا يمكن أن يذهبوا الى مؤسسة كالبنتاغون ويتحدثون عن تغيير عقيدة الجيش الأمريكي. وكذلك لا يمكن تغيير الموظفين داخل الوزارات الاتحادية الفدرالية او الولائية بحجة انهم ديموقراطيون. فالتغيير ينال الوزير الأول المنتمي سياسيا لاحد الحزبين وما عليه الإ أن يضع البرنامج العام للوزارة المتماشي مع البرنامج الانتخابي الذي فاز ونال اغلبية شعبية وبالتالي هو يمثل رغبة الشعب الغالبة ورغم ذلك هنالك أجهزة ورقابة صارمة داخل الكونغرس والشيوخ لا يستطيع الوزير أو الرئيس تجاوزهما ويعمل الف حساب لذلك. ولا يمر أي قرار حتى ينال حظه من النقاش وفي كثير من الأحيان يعترض عليه المنتمين لنفس حزب الوزير نظرا لضوابط السياسية الامريكية القائم على تحقيق مصلحة الشعب، ولكن الحال يختلف في دول العالم الثالث والسودان خير مثال. في مسائل مثل الهوية والثوابت والقيم الوطنية والدستور الدائم والبرامج الاقتصادية والتنموية، حسمت ولم تعد مشكلة خلافة في دولة متطورة ومتقدمة أما السودان فحتى الان يختلف السودانيون على من هم ؟ هل هم عرب أم أفارقة؟ وهل النظام السياسي يكون برلماني أو رئاسي وهل النظام الاقتصادي يكون إسلامي أو إشتراكي أو رأسمالي وهل اللغة العربية هي الرسمية أم اللغات الأخرى[13]. وهل انتمائنا للجامعة العربية كان خطا ام صواب وهل نحن أقرب للعرب أم للأفارقه. كل هذه الأسئلة ظلت ولا زالت لم تجد اجابه حقيقية حتى يتم حسم موضوع الهوية الوطنية للسودان وظل الصراع على الهوية حاضرا في كل ميادين الواقع والصراعات بين مختلف القوى السياسية والمنظمات المدنية. وتطور الامر الى ان اصبح صراع ثقافي فكري تجلى في الستينات والسبعينات بظهور مدرستي الغابة والصحراء حيث رمزت الغابة للأفرقانية والصحراء للعروبة في شكل مساجلات ثقافية فكرية كان ابرز روادها الأستاذ النور عثمان ابكر ومحمد المكي إبراهيم ومحمد عبدالحي وكان الحديث عن يدور عن صراع الهوية في الجنوب والغرب والشرق وفي الشمال ظلت تنادي مجموعة من القبائل النوبية بضرورة الانتماء للحضارة والتاريخ الكوشي

القديم وهذه الصراعات نشأت بسبب مسالة الهوية لم تصل إلى أن الجامع بين كل هذه الكيانات هي (السودانية) ويكفي ان السودان هو الوطن الجامع فلماذا الاختلاف على الهوية فالتكون الهوية سودانية والدين هو دين الأغلبية والاحترام للبقية دون تمييز وتحييز وهو ما يجب ان يكون. اختلاف الدين والعنصر والهويات ليست مصدر اختلاف وتشتت بل هي مصدر إيجابي اذا تم إدارة التنوع بعقلانية وتخطيط عميق الفكرة والمحتوى، وهذه الأشياء العالم المتقدم تخطاها بالحريات وممارسة الديموقراطية الراشدة التي تمنح الفرصة للجميع بالمشاركة في السلطة وإدارة البلد والاستمتاع بخيرات الوطن بالتساوي بين الجميع والكل يقول رايه في الصندوق ويختار من يمثله نيابة عنه في عملية تداول سلمى بدون احتكاكات ونزاعات مسلحة وحربية تحرق الأخضر واليابس.

االخاتمة:

التركيز الذي أولته الورقة بالدراسة في موضوع تأثير القرار الإداري على التنمية الإقتصادية في السودان حاول الوقوف على الجوانب المحيطة بعملية إتخاذ هذه القرارات ومنطلقاتها وأهدافها ومدى إستجابتها للمطلوبات العامة التي تحقق أهداف الدولة وبالتالي أهداف الشعب، حيث يتم إستبعاد الأهداف الخاصة لقيادات المنظومة الإدارية وعدم خلط الخاص بالعام، فالمسؤولية المهنية تحتم العمل وفق أجندة الوطن عامة ليتاح الفرصة للإبداع المهني الحر بدون قيود للبيروقراطية الفاسدة والمعطلة، فعملية الفساد الإداري تنشأ عندما يستغل الموظف العام سلطاته الممنوحة وفق القانون الوظيفي في خدمة أهداف تخصه هو أو حزبه السياسي أو جهته أو قبيلته فيحدث التوجيه المضر غير العادل، وتجدر الإشارة إلى ما قاله روبرت تلمان: (أن الفساد الذي يسود في بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطياً وتتخذ القرارات بدون دراسة لأهدافها العامة).

فمن الضروري أن تحرر مؤسسات الدولة المتمثلة في المنظومة الإدارية من أي مؤثرات سالبه ليصدر القرار الإداري متماشيا مع الأهداف العامة للدولة.

النتائج :

1. الضعف والخلل الموجود بمؤسسات الخدمة المدنية هو نتيجة للخل الموجود في المنظومة الإدارية.
2. الحصار الإقتصادي المفروض على السودان أدى إلى تدهور قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات مما كان لها أثر سلبياً على مجمل القطاعات الإقتصادية في السودان.
3. عدم وجود إستقرار وثبات في النظام الإداري ادى إلى انحرافات مهنية في مؤسسات الخدمة المدنية.

التوصيات:

1. إجراء إصلاحات المنظومة الإدارية في السودان.
2. استبعاد تأثير التوجهات السياسية من الخدمة المدنية.
3. ضرورة الاتفاق على كتابة دستور دائم وثابت للسودان وتجريم التعدي عليه وضرورة إحترامه والمحافظة عليه لتثبيت نظام إداري متفق عليه.

الهوامش:

(1) بدر الدين ميرغني عبدالله، الاتجاهات الفكرية الحديثة الإدارة العامة، جامعة الرباط الوطني، كلية علوم الشرطة والقانون، الخرطوم، 2005م، ص62.

(2) بدر الدين ميرغني عبدالله، مرجع سابق، ص62.

(3) الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الزراعي في السودان، محافظ بنك السودان،2001م،ص15-21.

(4) مأمون احمد محمد نور، الإصلاح الزراعي الحاضر وآفاق المستقبل ، مجلة السودان، العدد الخامس يناير ٢٠٠٥م صفحة ١١٠ -

(5) الصديق طلحة محمد رحمة، مرجع سابق، ص21.

(6) مأمون احمد محمد نور، مرجع سابق، ص١١٠ -111

(7) التهامي علي النور، مصنع الالبان بابانوسة أسباب التوقف والحلول، مقال صحيفة أخر لحظة.

(8) أحمد مجذوب احمد علي، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية، الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة ٢٠١٣م، صفحة ١٢٠.

(9) محمد الحسن إبراهيم، المفوضية القومية للمراجعة الدستورية- حصاد تجربة 2006م-2011م،2012م،ص9-12.

(10) محمد الحسن إبراهيم، مرجع سابق، ص9-12.

(11) ياسر محجوب الحسين، تعديل دستور السودان نوايا سلطوية، منشورات أكاديمي سوداني، 2015/2/3م

(12) جلال عبدالماجد توحيدي، كتاب شئ من دليل الهندسة الشعبية للخروج من الأزمة الرسمية – السودان، ٢٠٠٠م،ص16.

(13) جلال عبدالماجد توحيدي، مرجع سابق، ص١٧

المصادر المراجع:

(1) بدر الدين ميرغني عبدالله، الاتجاهات الفكرية الحديثة الإدارة العامة، جامعة الرباط الوطني، كلية علوم الشرطة والقانون، الخرطوم، 2005م.

(2) الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الزراعي في السودان، محافظ بنك السودان، 2001م،ص 15- 21.

(3) التهامي علي النور، مصنع الالبان بابانوسة أسباب التوقف والحلول، مقال صحيفة أخر لحظة.

(4) السفير محمد الحسن إبراهيم، المفوضية القومية للمراجعة الدستورية- حصاد تجربة 2006م-2011م،2012م،ص9-12.

(5) ياسر محجوب الحسين، تعديل دستور السودان نوايا سلطوية، منشورات أكاديمي سوداني، 2015/2/3م.

(6) مأمون احمد محمد نور، الإصلاح الزراعي الحاضر وآفاق المستقبل ، مجلة السودان، العدد الخامس يناير ٢٠٠٥م صفحة ١١٠ – ١١١

(7) أحمد مجذوب احمد علي، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية، الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة ٢٠١٣م صفحة ١٢٠.

(8) جلال عبدالماجد توحيدي، كتاب شئ من دليل الهندسة الشعبية للخروج من الأزمة الرسمية - السودان ، ٢٠٠٠م، ص16

موقف الشيخ صالح اللحيدان من النوازل العقدية المتعلقة بمسائل التوحيد (1350 - 1443هـ/1932 - 2022م) (دراسة تحليلية)

د. أماني فلاح سافر الراشدي
أستاذ مساعد – الكلية الجامعية بالنعيرية
جامعة حفر الباطن- المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز آراء الشيخ اللحيدان رحمه الله في النوازل المتعلقة بمسائل التوحيد؛ وذلك لحاجة الأمة الماسة في بيان هذه الآراء من قِبل علم من أعلام الأمة السلفية الذي تلقته الأمة بالقبول، وهو الشيخ اللحيدان رحمه الله، وقد استخدمت المنهج التحليلي في هذه الدراسة، وقد بيَّنت هذه الدراسة: رفض الشيخ رحمه الله لدعاوى الحوار بين الأديان والتقارب بين السنة والشيعة، وجواز المشاركة في انتخابات البرلمان لمن يريد تقليل الشر وزيادة الخير جائز، وتحريم التصوير المجسم على صور ذوات الأرواح، وبيان جواز التصوير بالآلات الحديثة. هذا وإني أوصي طلاب العلم بالبحث في جهود الشيخ في العقيدة والفقه فللشيخ رحمه جهود كبيرة في كل المجالات الدينية.

الكلمات المفتاحية: اللحيدان، النوازل.

The position of Sheikh Ṣaliḥ al-Luḥaydan on the Doctrinal Contemporary Issues (nawazil) Related to Monotheism's Topics: (1932 - 2022م / 1350- ه 1443) An Analytical Study

Dr. Amani Flah Safer Al- Rashdi

This study aims to highlight the views of Sheikh al-Luḥaydān, may Allah have mercy on him, in the emerging contemporary issues related to topics of monotheism. This is due to the Islamic nation's urgent need to clarify these opinions by a scholar from the prominent figures of the Salafi nation who the nation received with acceptance, the Sheikh al-Luḥaydān, may Allah have mercy on him. This study uses an analytical method.This study illustrates Sheikh al-Luḥaydān views in four contemporary doctrinal cases; first, his rejection of the calls for dialogue between religions and rapprochement between Sunnis and Shiites. Second, It is permissible to participate in Parliament elections for those who want to reduce evil and increase good. Third, the prohibition

of holograms on images of animate beings. Fourth, a statement of the permissibility of photographing with modern machines.Accordingly, this study recommends that the students of Islamic studies should do more studies on the efforts of Sheikh al-Luḥaydān in creed and jurisprudence, notable that the sheikh has great efforts in all religious fields.

المقدمة:

الحمد لله الذي منَّ علينا بنعمة الإسلام، وأمرنا بالتمسك به ليوصلنا إلى دار السلام، والصلاة والسلام على نبينا محمد خير الأنام، وعلى آله وصحبه والأئمة الأعلام.

أما بعد:

فإن من كمال رحمة الله جل وعلا وتمام نعمته على عباده أن جعل لهم في كل زمان علماء مخلصين أمناء، عاملين ناصحين بصراء، هم ورثة الأنبياء وخيار الأتقياء، وهم أئمة العباد ومنار البلاد، أحسن الناس هديًا، وأعدلهم طريقًا، وأرفعهم منزلة. ومما يدل على عظيم منزلتهم أن الله تعالى أمر الناس - عند حدوث المُلِمَّات ونزول النوازل المُدْلَهِمَّات- بسؤالهم وطاعتهم والرجوع إلى أقوالهم، فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، يهتدي بهم الحيران في الظلماء، يحتاج إليهم الناس أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب، فضلهم عظيم ونفعهم عميم، يجددون الدين ويرشدون إلى الصراط المستقيم، يعلِّمون الجاهلين، ويذكِّرون الغافلين، يَدْعون من ضل إلى الهدى، ويَصْبرون منهم على الأذى، يُحْيُون بكتاب الله الموتى، ويُبَصِّرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليسٍ قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، يَنْفُون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا أَعِنَّة الفتن. ومن أولئك العلماء الربانيين الذين وقفوا في هذا العصر العصيب أمام النوازل والمحدثات بثبات، وعلم مستمد من السنة والكتاب، فبين الحق من الباطل، والسنة من البدعة، حتى أصبح مرجع الأمة في الملمات هو سماحة الشيخ صالح اللحيدان رحمه الله، الذي بذل نفسه في خدمة هذا الدين والنصح للمسلمين وحماية التوحيد، فتصدى لكل محدثة، وواجهة كل نازلة بالحجة والبرهان، فجدير بأن تبين مواقفه وجهوده لتكون نبراسًا لكل طالب حق، وشوكةً أمام كل ضال مبتدع، لذا عزمت أن يكون هذا البحث بعنوان: (موقف الشيخ صالح اللحيدان من النوازل العقدية المتعلقة بمسائل التوحيد)

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

أولاً: الحاجة الماسة لتناول مسائل العقيدة المستجدة وعرضها على الكتاب والسنة وأقوال أئمة أهل السنة والجماعة.

ثانيًا: أن هذه المسائل لاتزال تقع بين الناس ويوجد دعاة من أهل البدع والعلمنة يسعون لنشر باطلهم بين الناس.

ثالثًا: أن سماحة الشيخ اللحيدان علمًا من أعلام الأمة المجددين المعروفين بالتمسك بالكتاب والسنة، وقد تناول في دروسه وفتاواه تلك المسائل والنوازل بمنهج متميز يتسم بالاتزان والنصيحة.

رابعاً: ما أرجوه لي ولغيري من الإفادة من هذا الموضوع الفائدة العلمية والإيمانية؛ لأن هذه الدراسة تبحث في موضوع التوحيد، ومعلوم أنه كلما ازداد العلم بالشيء ازداد الحرص عليه.

خامسًا: أن جمع منثور كلام اللحيدان رحمه الله المتعلق بهذا الموضوع، والذي أغلبه صوتيات، مع حسن الترتيب والدراسة، فيه خدمة لطلبة العلم، وتيسير عليهم، وثراء للمكتبة العلمية، والدراسات العقدية.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من كتب في موقف الشيخ اللحيدان رحمه الله في النوازل العقدية المتعلقة بمسائل التوحيد كرسالة علمية.

مقدمة:

لا ريب أن للناس في كل عصر حوادث ونوازل يحتاجون لمعرفة الحكم الشرعي فيها، فكان لِزَامًا على أهل العلم عامة والشيخ اللحيدان خاصة؛ لسلامة مشربه، وثقة الناس بعلمه، واطمئنانهم بفتاواه، الاجتهاد فيها، ومن ثم إعطاء الحكم الشرعي المناسب لها؛ حتى لا يُقال إن الشريعة الإسلامية عاجزة عن مواجهة التطورات والتَّغَيُّرَات.

يقول الشيخ اللحيدان رحمه الله: «لا شك أن شريعة الإسلام الشريعة الكاملة التي تستوعب كل حدث، فيها حل كل مشكلة، وفيها بيان حكم كل نازلةٌ، فما من نازلة تنزل على البشر إلا وفي شريعة الإسلام حكمها، وبيان أبعادها»[1].

ترجمة الشيخ اللحيدان[2]

هو سماحة الشيخ الإمام العلامة صالح بن محمّد اللّحيدان، من أسرة معروفة بالعلم والدين، ولد في مدينة البكيرية في منطقة القصيم عام 1350هـ.

تلقى العلم عن طريق التعليم النظامي فدرس المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ثم التحق بكلية الشريعة بالرياض ليواصل تعليمه الجامعي للاستفادة من ألوان العلوم والمعرفة، وتخرّج منها عام 1379هـ ومن أبرز مشايخه الذين تعلم على أيديهم: الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ عبد الله بن حميد، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمهم الله جميعًا، وقد كان الشيخ اللحيدان رحمه الله محل ثقة وتقدير أولئك العلماء الأعلام. وبعد تخرّجه في أوائل عام 1380هـ عمل سكرتيرًا لسماحة الشيخ محمد بن ابراهيم رحمه الله في الإفتاء، وكان محل ثقته وتقديره واحترام رأيه حتى كلَّفه بالإفتاء بالحرم من ذلك العام.

ثم تقلّب في عدّة وظائف قضائية بأمر من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله، حيث عينه في أول رجب عام 1383هـ مساعدًا لرئيس المحكمة الكبرى بالرياض، ثم صار رئيسًا للمحكمة في أوائل عام 1384هـ وخلال تلك الفترة، حصل على درجة الماجستير من المعهد العالي

للقضاء عام 1389هـ وكان موضوع بحثه (الإقرار في الشريعة الإسلامية)، واستمر رئيسًا للمحكمة الكبرى إلى أن عُين في الخامس من محرم عام 1391هـ قاضيَ تمييز وعضوًا بالهيئة القضائية العليا، ثم عُين في عام 1403هـ رئيسا للهيئة الدائمة في مجلس القضاء الأعلى، واستمر في ذلك المنصب نائبًا لرئيس المجلس في غيابه إلى أن عُين عام 1413هـ رئيسًا للمجلس بهيئته العامة والدائمة برتبة وزير وهي أعلى سلطة قضائية في المملكة بموجب الأمر الملكي المؤرخ في 19 / 3 / 1413هـ. وبجانب عمله في القضاء كان رحمه الله عضوًا في هيئة كبار العلماء منذ إنشائها عام 1391هـ وعضوًا في رابطة العالم الإسلامي، وإمام وخطيب، وقد أمَّ وخطب في مسجد نمرة في يوم عرفة عام 1399هـ وهذه الخطبة موجودة في اليوتيوب.

كما أن لسماحته جهود عظيمة في النصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، فقد عاصر الملوك من عهد الملك عبد العزيز إلى عهد الملك سلمان، وكان كثير النصح لهم، وكان محل تقديرهم واحترامهم، وكل قضية هامة تمس أمن الدولة إلا وفي الغالب للشيخ يد فيها، وله أيضًا جهود دعوية عبر وسائل الإعلام: المقروء والمسموع والمشاهد، فقد رأس تحرير مجلة راية الإسلام، واشترك في كثير من البرامج الدينية على مختلف القنوات التلفزيونية والإذاعية يجيب على أسئلة المستفتين؛ وكان رحمه الله محل رضا المستمعين؛ بل كان رقمه الخاص منتشر بين الناس يتصلون عليه يسألونه فيفتيهم، وقد كنتُ كثيرًا ما اتصل عليه مستفتية فأجد الجواب الشافي الكافي المستند على الدليل الشرعي، وله كذلك عدة محاضرات وندوات، ومشاركة في مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه، وله دروس في المسجد الحرام بدأها من عام 1404هـ، وله دروس أيضًا في عدة مساجد أُخر كمسجد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وغير ذلك مما فيه صلاح وإصلاح.والمطَّلع على سيرة الشيخ رحمه الله وآثاره يرى أنه أكثر من الاستفادة من كتب المتقدمين والمتأخرين، فقد قرأ وشرح موطأ مالك في المسجد على جماعة من أهل العلم، وصحيحي البخاري ومسلم، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي، وقام بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل مع الشيخ عبد الرحمن البنا الساعاتي، وقرأ ما يحتاجه في القضاء من كتب الفقه والأصول والقواعد الفقهية. وقد تعددت آثار الشيخ العلمية في كل العلوم الدينية، وبعضها تمت كتابتها وطباعتها مثل: **وجوب العدل وتحريم الظلم على الناس كافة، إيضاح الدلالة في وجوب الحذر من دعاة الضلالة، شرح القواعد الأربعة للإمام محمد بن عبد الوهاب، شرح حديث معاذ رضي الله عنه، شرح حديث بني الإسلام على خمس، فضل دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.** وبعضها لم تتم كتابتها بعد، وهي كثير، **مثل: شرح الأربعين النووية، شرح عمدة الفقه.**

لقد بارك الله في وقت الشيخ وجهده فقام رحمه الله بتلك الأعمال والدروس طيلة حياته دون غياب أو إجازات ودون ضجر أو ملل.

وهذا والله غيض من فيض، وقليل من كثير، وصدق القائل:

وما الذي أنا مستطيع كتابته؟ وهل سيوفيك ما قد يكتب القلم؟
وما الذي أنا مستطيع كتابته؟ وهل سيوفيك ما قد يكتب القلم؟ [3]

وفاته:

تعرض رحمه الله لأزمة صحية قبل وفاته بعشرين يومًا تقريبًا دخل على إثرها غرفة العناية المركزة في إحدى مستشفيات الرياض وبقي فيها حتى وافته المنية يوم الأربعاء 2 جمادى الآخرة من عام 1443 هجريًّا، الموافق 5 يناير من عام 2022 ميلاديًّا، عن عمر ناهز التسعين عامًا، وقد صلي عليه في جامع الراجحي بالرياض، وشهد جنازته جمع غفير من الناس يتقدمهم الأمراء وأهل العلم. وقد عم الحزن البلاد ورُثِي بعدة مراثٍ كان من أبرزها رثاء الشيخ صالح بن حميد إمام وخطيب المسجد الحرام بمكة المكرمة.

فرحم لله الإمام، ومفتي الأنام، الشيخ صالح اللحيدان جزاه الله عن المسلمين خير الجزاء.

مفهوم النوازل العقدية

أولاً: تعريف النوازل:

النوازل في اللغة: جمع نازلة، ويراد بها: الوقوع، والشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس[4].

وفي الاصطلاح عُرِّفت بعدة تعريفات متقاربة منها:

«الحادثة التي تحتاج لحكم شرعي»[5].

و»الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد»[6].

و «ما استدعى حكمًا شرعيًّا من الوقائع المستجدّة»[7].

وتنقسم النوازل باعتبار موضوعها إلى: نوازل عقدية، ونوازل غير عقدية كالفقهية واللُّغوية والتربوية. والمقصود الأصلي في هذا البحث هي النوازل المتعلقة بالعقيدة

ثانيًا: ضوابط النوازل:

للنوازل ثلاثة قيود:

1. الوقوع: وخرج بهذا القيد المسائل غير الواقعة، وهي المسائل الافتراضية التي يستحيل وقُوعُها، أو يبعُد وُقُوعها.
2. الجدة: والمراد بها: عدم وُقُوع المسألة من قبل. وقد خرَج بهذا القيد نوازل العصور السابقة فيما إذا تكرر وُقُوعها.
3. الشدة: ومعناها: أن تستدعي المسألة حكمًا شرعيًّا. وخرَج بهذا القيد الوقائع الجديدة التي لا تستدعي حكمًا شرعيًّا؛ إما لوضوح حكمها عند كل أحد، أو لكونها تتطلب رأيًا طبيًّا أو إداريًا مجردًا مثلاً، أو لكونها لم تنزل بالمسلمين وإنما نزلت بالكفار وحدهم، دون الخوف على المسلمين من الابتلاء بها، أو لكونها واقعة عين خاصَّة، أو لندرة وقوعها أو لغير ذلك مما ليس هو مُلِح من الناحية الشرعية[8].

قلت: بعض المسائل التي سبق وقوعها تطورت وتجددت وتغير الواقع المحيط بها فأصبحت بحاجة ماسة لبحثها مرة أخرى؛ وذلك إما لتأكيد الحكم فيها لكون ملابساتها غير مقنعة، وإما لإعادة النظر فيها؛ لكون التمسك فيها بالحكم القديم -الذي ليس فيه دليل صريح- من التشدد الذي ينافي يسر الإسلام، خصوصًا إن احتاج لها الناس من باب الضرورة أو المصلحة.

موقف الشيخ اللحيدان رحمه الله من حوار الأديان:

حوار الأديان أسلوب جديد من أساليب التنصير، استحدثته الكنيسة الكاثوليكية، يراد منه كما يقولون: التقريب والتعاون المشترك أو التعايش بين الأديان، وقد تفطَّن الشيخ اللحيدان رحمه الله إلى حقيقة هذه المؤامرة فبيَّن أنهم يريدون بها الاعتراف بالديانة النصرانية، وإيقاف الدعوة إلى الله تعالى، لذلك يرى رحمه الله عدم جواز مثل هذه الحوارات.

يقول رحمه الله: «...بيننا وبينهم الكفر الذي لا مرية فيه: النصارى يقولون الله ثالث ثلاثة، واليهود يقولون يد الله مغلولة، واليهود يقولون الله فقير ونحن أغنياء، الحوار بين الأديان هذا كلام باطل فاسد، وإنما يُدعى الناس للدين الحق ولا داعي للنقاش، نحن نؤمن بنبوات الأنبياء من عرفناه وقصه الله علينا في كتابه، أو بلَّغنا إياه رسوله صلى الله عليه وسلم، وما أنزل الله من كتب على بعض الأنبياء نؤمن بما بلغنا، ونعتقد أن الأديان كلها حُرفت قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وإن بقي فيها حق، والحوار بين الأديان كما يُقال فيه رائحة الاعتراف ببقاء هذه الأديان معتبرة، مع أنها لاغية منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم»[9].

وعندما سئل رحمه الله عن حوار الحضارات والأديان ألا يُعد من الدعوة إلى الله وشرح لمحاسن الإسلام؟ أجاب بذكاء مبيِّنًا ضابط الجواز فقال: ««إنما الأعمال بالنيات»[10] الأعمال بالنيات هل الدعوة في مثل هذا يُعلم فيه بأننا ندعوكم يا أهل الحضارات أن تتخلوا عن بوذيتكم، وعن هندوكيتكم، ونصرانيتكم، ويهوديتكم إلى الإسلام، وما أنتم فيه فباطل ومنكر من القول، هل هذا يحصل؟ إن كان يحصل فلا بأس..»[11]. ولا ريب أن ما ذكره الشيخ رحمه الله هو القول الموافق للواقع فقد استمعت لمؤتمر الدوحة التاسع لحوار الأديان عام 2011م ولاحظت فيه:

1. أن النصارى يريدون أن نقر بهذه الديانة وأنها منزلة من عند الله وأنهم مثلنا يقولون بإله واحد!
2. تمييع لعقيدة الولاء والبراء وأنهم كلهم إخوة في الإنسانية ولا ينبغي أن يكون بينهم إلا المحبة والسلام!
3. لم يتطرقون لقضية توحيد الألوهية مع أن الله ما أنزل الكتب ولا أرسل الرسل إلا لأجله.

فإذًا لا ريب أن هذه الحوارات لا تعد من الدعوة، ولا تثمر بنتيجة، بل فيها تمييع للعقيدة الإسلامية، وفيها إهدار للوقت والجهد والمال.

موقف الشيخ اللحيدان رحمه الله من دعوى التقارب بين السنة والشيعة

منع الشيخ اللحيدان رحمه الله دعوى التقارب بين السنة والشيعة، وبين أنها دعوة محدَثة وضالة؛ بسبب ما هم عليه من الشرك الأكبر، ولو أنهم تركوا الأمور الشركية لما منع من التقارب معهم.

يقول رحمه الله: «لا شك أنه بادرة غير محمودة، وأنه عمل غير مناسب، والناس مضت عشرات السنين ولم يوجد هذا، وكان من سبقنا خير منا من علماء وحكام، فنسأل الله جل وعلا أن يُحق الحق ويبطل الباطل»[12].

ويقول أيضًا: «وهؤلاء الرافضة الاثنا عشرية هم على شرك أكبر، ومما يؤسف له أن بعض المشايخ العلماء في العالم الإسلامي إما أنه يجهل وضعهم يقول: نحن مسلمون ويجب أن يكون بيننا توافق وتعاون، ما نتفق عليه نجتمع عليه وما لا نتفق عليه كل يعمل على ما يعرف، وهذا كلام باطل إنما هو الحق أو الباطل»[13].ويقول في موضع آخر: «أما التقارب بحيث يترك الرافضة عقيدتهم، ويوالون من يوالي أبا بكر وعمر وعثمان وصحابة محمد صلى الله عليه وسلم، ويشهدون لعائشة رضي الله عنها بالبراءة، ويؤمنون بأن القرآن لم يُحرَّف وأن من قال بتحريفه كفر، وأن من اتهم عائشة بالزنا كفر، إن أرادوا أن يتقربوا إلينا بترك هذه الأمور كلها فنحن نفرح بهم، وأما أن نتقرب إليهم فنسكت عن بيان الحق ونقول: نحن إخوان. فلا شك أن هذا هو الضلال المبين، ومن يدعو إلى السكوت عن بيان الحق، والسكوت عن رد الباطل، هذا لا يدعو إلى خير وإنما يدعو إلى ضلال»[14].

ولا شك أن ما قال الشيخ رحمه الله هو الصواب وهو الموافق للأدلة الشرعية التي تنهى عن المداهنة في الدين، يقول تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[15]، ويقول جل وعلا ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ * لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * ولا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ * ولا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وِلِيَ دِينِ﴾[16].

موقف الشيخ اللحيدان رحمه الله من المشاركة في الانتخابات البرلمانية:

المشاركة في البرلمانات والانتخابات، مبحث عقدي؛ لتعلقه بخاصية من خصائص الله سبحانه وتعالى وهي حق التشريع، حيث إن البرلمانات نازعت في هذا الحق وشرَّعت التشريعات باختيار أغلبية النواب لها، فالمرجعية فيها للشعب لا للشرع.

وهذه البرلمانات والانتخابات نازلة لم تكن معهودة من قبل في بلاد المسلمين، ولم تعرف إلا بعد سقوط الخلافة الإسلامية، فقد كانت الأمة الإسلامية واحدة، والشريعة الإسلامية هي الشريعة الحاكمة، فلمَّا زاغ أهلها -إلا من رحم الله- عن الطريق المستقيم، وتفرقوا وذهب ريحهم، تسلط عليهم الأعداء، وأعانهم الأذناب، فأقصوا الشريعة، ووضعوا الدستور، وجعلوا السيادة للشعب في جميع السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وهذا معنى قوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[17]

وقوله عز وجل: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[18].

يقول الشيخ اللحيدان رحمه الله: «وإذا رأينا أمتنا قد سامها الأعداء الخسف واحتلُّوا أوطانها وأرغموها على ما لا تريد، فإنما أوتوا من قِبل أنفسهم، فرطوا في دينهم وضيعوا أوامر ربهم، وحكموا بما لا يأذن به الله، وأضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، ولا يظلم الله أحدًا، وإنما الناس أنفسهم يظلمون»[19].

فبعد أن كان التشريع في البلاد الإسلامية لله أصبح للبرلمان، وبعد أن كانت المرجعية في كل الأمور لله، أصبحت للشعب، وبعد أن كان الحزب الوحيد فيها حزب الله تعددت الأحزاب، وبعد أن كانت طريقة اختيار ولي الأمر بأهل الحل والعقد أصبحت بالانتخاب من كل مَنْ هَبَّ ودَبَّ. نعوذ بالله من الحور بعد الكون.

أمام هذا الحال الذي وصلت له غالب الأمة الإسلامية، وقع المسلمون في حرج شديد، فهم بين أمرين كلاهما مر، بين الابتعاد عن تلك الأنظمة الكفرية وبالتالي يستأثر بها الفسقة فيعثون في الأرض فسادًا، وبين الدخول فيها رغم ما فيها من الكبائر والمنكرات؛ عملاً بقاعدة المصالح والمفاسد التي تقتضيها المقاصد الشرعية لحفظ الدين والنفس والعرض والمال والعقل.

يرى الشيخ اللحيدان رحمه الله جواز المشاركة في الانتخابات مع إنها بدعة؛ لتقليل الشر وزيادة الخير.

حيث يقول رحمه الله: «الله جل وعلا أمر الناس أن يتقوا المفاسد ويفعلوا ما يمنعها أو يضعفها، إذا كانت هذه النية هي الباذلة فلا حرج في ذلك، إذا انتخب إنسان آخر؛ لما يتوقع فيه من الخير، وصد الشر، ونصرة الحق، فإن شاء الله لا حرج في ذلك، وإن كانت هذه الأمور كلها من البدع، لكن شرًا لابد منه، إذا أمكن تقليله فتقليله من الخير»[20].

ويقول أيضًا عندما سأله سائل من ليبيا عن المشاركة في انتخابات البرلمان: «انتخبوا من تعتقدون أنه الأنفع للبلاد في دينها ودنياها»[21].

قلت: يظهر من الفتوى أن الأصل هو بدعية الانتخابات والبرلمانات، ولكن إذا أراد الداخل فيها تأييد الحق وعدم الموافقة على الباطل، أو تقليل الشر وزيادة الخير، وعنده علم وبصيرة في دينه ودنياه جاز له ذلك استثناء من الأصل؛ لوجود المصلحة الدينية، أما من كان قصده منها دنيوي كمنصب مثلاً، ولا يريد تطبيق شرع الله، فهذا لا يجوز انتخابه؛ لعدم إرادته المصلحة الدينية. واذكر من باب الاستئناس في هذه المسألة فتوى لابن تيمية رحمه الله حينما سئل عن رجل تولى ولاية وإقطاع وهو ينوي إزالة الظلم وتخفيف المكوس عن الناس، وهو لا يقدر إلا على تخفيفها، وهو يعلم أنه لو ترك هذه الولاية لا يزول الظلم بل يزداد، فهل يجوز له البقاء على هذه الولاية والإقطاع؟ وهل عليه إثم في هذا الفعل؟ أم لا؟ فأفتاه شيخ الاسلام بأنه إذا كان مجتهدًا في العدل ورفع الظلم، وولايته خير وأصلح للمسلمين من ولاية غيره، فإنه يجوز له البقاء على الولاية والإقطاع، ولا إثم عليه في ذلك، بل بقاؤه على ذلك أفضل من تركه، بل قد يكون ذلك واجبًا عليه إذا لم يقم به غيره[22].

التصوير:

إن مما عمّت به البلوى في هذا الزمان توسُّع الناس في تصوير ذوات الأرواح وتهاونهم فيها ونسيانهم ارتباطها الكبير بالعقيدة، حيث إن التصوير من خصائص الله تعالى فهو الخالق البارئ المصوِّر الذي اختص بتصوير خلقه على أحسن صورة قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[23]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[24].

وقد وردت أحاديث صحاح صُراح تدل دلالة ظاهرة على تحريم تصوير ذوات الأرواح، ولكن هل يدخل فيها تصوير الأشياء على صور ذوات الأرواح كتمثال رجل الثلج؟ وهل يدخل فيها تصوير ذوات الأرواح بالآلة الحديثة (الكاميرا)؟ وهل يدخل فيها ألعاب الأطفال الحديثة؟

من هذا الخطر العظيم نبين موقف الشيخ اللحيدان رحمه الله من التصوير وذلك على النحو التالي:

أ-تصوير الأشياء على شكل ذوات الأرواح كتمثال رجل الثلج:

يرى سماحة الشيخ رحمه الله أن صناعة رجل الثلج محرمة؛ لأنها مثل صناعة التماثيل التي من الأحجار.

حيث يقول رحمه الله: «الذي يصنع رجل الثلج كأنه إنسان أو يصنع من الصخر ينحته كأنه إنسان لا فرق بينهما»[25].

ب-التصوير بالآلة الحديثة:

أوضح الشيخ اللحيدان رحمه الله أن التصوير المحرم هو ما كان من فكر الإنسان وكان باليد، أما التصوير بالآلة فهو جائز ولا يدخل في عموم أدلة النهي عن التصوير؛ لأن المصوِّر هو الجهاز وعمله حبس الصورة وليس إنشائها، وهو أشبه بوقوف الإنسان أمام المرآة، واستثنى من ذلك الجواز تصوير النساء أو الصور التي تؤول إلى الشرك، فإنه لا يرى جوازها، مع بيانه أنه ينبغي للإنسان أن يشتغل بالمفيد وأن يترك التصوير الذي لا فائدة فيه.

يقول رحمه الله عندما سئل عن حكم التصوير بآلة الفيديو: «التصوير للفائدة والعلم بالأجهزة بالآلات لا يظهر لي فيه التحريم، التحريم ما كان من تصوير بالريشة والقلم والصياغة والنحت والنجارة فهذه التصاوير كلها محرمة والتحريم مغلظ، وفي الحديث «أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»[26] أما فيما يتعلق بالآلة، وكالتصوير الذي يكون للمصلين في الحرم، فليس هذا من التصوير المحرم، توضع هذه الآلة على جدار وتصوِّر كل من مر دون أن يشتغل إنسان في التصوير، لا يظهر لي التحريم. إلا أني أرى أنه لا يجوز تصوير النساء، ولا تصوير الصور التي قد تؤول إلى الشرك خشية الاعتقاد؛ لأن أول شرك وقع في الأرض بسبب تصوير الرجال الصالحين الذين كانوا قبل نوح عليه السلام»[27]. ويقول أيضًا في هذا التصوير: «هو لا خير فيه، لكن هل هو محرم، هل هو داخل في: «من صور صورة كُلّف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ»[28]، هل هو داخل في حكم: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»، أو لا، هذا محل خلاف والصحيح أن هذا ليس هو المقصود، لأن هذا ما نهت إذا وضع الجهاز على الجدار صوّر الذين يمرون كلهم دون أن يتولّاها أحد.

أما أن يرسم هو بالريشة والقلم أو بقية الأصناف أو بالتطريز أو بالنحت هذا لا شك في أنه من التصوير الشديد الحرمة»[29]. ويقول في موضع آخر عندما سئل عن حكم التصوير الفيديو والفوتوغرافي: «هو في نظري ليس هو التصوير الذي «من صور صورة كُلّف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ» وليس بداخل «أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون» إلى غير ذلك

من الأحاديث الواردة، هذا هو في الحقيقة ليس تصوير إنشائي، وإنما أشبه ما يكون بحبس هذه الصورة، في السابق إذا وقفت أمام شيء صقيل رأيت صورة نفسك، وإن وقف معك غيرك رأيت صورتك وصورة من وقف معك، فتطور العلم حتى صار يُثبَّت على شيء، لكن التصوير الذي يكون من فكر الإنسان يرسم بعيرًا أو سَبُعًا أو غير ذلك من ذوات الأرواح، بقلمه أو بصياغة من المواد، هذه هي الصور المحرمة بالنصوص الصريحة، ومع هذا ينبغي أن يُجتنب التصوير؛ لأنه ينبغي للمسلم أن لا يعمل العمل إلا الذي يعود عليه بنفع دنيوي أو أُخروي، وأما أن تدخل في بعض البيوت فتجد صورة هذا الشخص وصورة الأولاد عن يمينه وعن يساره كل هذه أمور لا فائدة فيها»[30].

يبدو أن الشيخ رحمه الله يرى أن مدار التحريم في التصوير هو ما كان باليد، أما ما كان بالآلات فلا، ولكن الذي يظهر والله أعلم أن مدار التحريم في التصوير في كونه تصويرًا لذوات الأرواح، لأن أحاديث النهي عن التصوير لم تحدد نوع معين وطريقة معينة من التصوير وإنما عمَّت كل ما هو تصوير، والنبي ﷺ أوتي جوامع الكلم، ولا يخفى أن تلك الآلة تسمى آلة تصوير ومستخدمها يسمى مصوِّر ، ويدل على ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه لمصور جاء يستفتيه في الصور: أُنَبِّئُكَ بما سَمِعْتُ مِن رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ، سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ يقولُ: كُلُّ مُصَوِّرٍ في النَّارِ، يَجْعَلُ له، بكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا، نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ في جَهَنَّمَ. وقالَ: إنْ كُنْتَ لا بُدَّ فَاعِلًا، فَاصْنَعِ الشَّجَرَ وَما لا نَفْسَ له. فقد فهم ابن عباس رضي الله عنه أن مدار التحريم إنما هو في تصوير ذوات الأرواح، أما غيرها فلا، لذا أوصى المصور بتصوير ما لا روح فيه.

أمر آخر وهو أن التصوير بالآلة متوقف على فعل المصوِّر فلو لم يحركها ابتداء ثم لم يضعها في المحاليل لما انطبعت التصاوير، فالآلة ما صورت إلا بفعله وما انطبعت إلا بفعله.

وأما مساواة التصوير بالمرآة فيه نظر؛ لأن الصورة الشمسية ثابتة لا تزول عن محلها والفتنة بها قائمة، أما الصورة في المرآة فهي غير ثابتة، والنبي ﷺ نص على تحريم ما هو من جنس الصورة الشمسية كالصورة في الستور والجدران، فقد صح عنه ﷺ أنه لما رأى عند عائشة سترًا فيه تماثيل غضب وهتكه وقال: «إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»، ومحى الصور التي في جدران الكعبة يوم الفتح.

ت-ألعاب الأطفال الحديثة:

يرى الشيخ اللحيدان رحمه الله أن أمر ألعاب الأطفال المجسمة على صور ذوات الأرواح أخف؛ لأنهم غير مكلفين، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر عائشة رضي الله عنها على الألعاب التي كانت تلعب بها وكانت على صور ذوات الأرواح، وأن الأفضل تجنبها والاستعاض عنها بلعب أخرى غيرها.

فقد سئل رحمه الله عن حكم ألعاب الأطفال التي هي عبارة عن مجسمات لحيوانات: كالدببة والقطط والقرود، وبعض هذه الألعاب على شكل سيارة أو طائرة وهي على شكل حيوان،

وهي ممتهنة، فأجاب: «مما لا شك فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التصوير، وعظّم إثم المصورين، وبين أن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون، وأخبر صلوات الله وسلامه عليه أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة[31]، فالتحرز من موانع دخول الملائكة مما ينبغي أن يهتم به المسلم، فكثير من مما يتعلق بأمر الألعاب الصبيانية -اللعب التي تكون للأطفال- أرجو أن الأمر فيها سهل، والاستغناء عنها وعدم اتخاذها هو اللائق ويمكن أن يُستعاض عنها بألعاب أُخر، فقد تطورت الصناعات باستحداث أنواع الملهيات وقاتلات الزمن، من سيارات وطيارات وآلات حرب وآلات حراثة وآلات سير وغير ذلك، فلأولى للمسلم أن يكتفي بما يكون من هذا النوع عن صور الحيوانات كدببة والأفيال والخيول والإبل وسائر الحيوانات، وإن كان الأمر فيما يتعلق بلعب الأطفال أخف فقد كان لعائشة رضي الله عنها عند زواجها لعب ورأى النبي صلى الله عليه وسلم عندها فرسًا له جناحان فقال فرس وله جناحان فقالت أليس لسليمان خيل لها أجنحة فضحك صلى الله عليه وسلم، لكن قد يقال: إنها ليست على شكل الخيول التي الآن الصناعات تصنعها كأنها الحيوان، فأكرر أن الأولى تجنبها وإن لم أكن أراها -إذا كانت على قدر لعب الأطفال الصغيرة- بمثابة الصور التي تمنع دخول الملائكة، والتورع هو الأولى، ثم ينبغي للمسلم أن يحرص على أن يكون منزله تألفه ملائكة الله، فإن البيت إما أن يكون مألوفًا للملائكة، وإما أن تنفر منه الملائكة فتألفه الشياطين، وبيت تتوافد عليه الشياطين وتهجره الملائكة بيت مظلم، وخليق بالمسلم أن يتجنب كل ما من شأنه أن يجعل بيته ظلامًا»[32]. ويقول في موطن آخر: «..لكن ما كان من الصغار أرجو أن الأمر فيها أخف؛ لأن هؤلاء الصغار غير مكلفين، ولأن هذا الشيء كان يُعمل به من قديم الزمان، وكان لعائشة رضي الله عنها لعب ورأى النبي صلى الله عليه وسلم فرس معها له جناحان، فقال: فرس وله جناحان، فأجابت وقالت ألا تعلم أو كلمة نحوها أن لسليمان خيلاً لها أجنحة فضحك النبي صلى الله عليه وسلم وما عنَّف عليها، فالصغير يُتسامح معه في مثل هذه الأشياء إلا أنه ينبغي أن يعوّد شيئًا فشيء تجنب هذه الصور وتجنب هذه اللُّعب التي إنما هي إتلاف لمال بغير وجه مفيد»[33]. وأنا أُكرر ما كرره الشيخ رحمه الله من أن الأولى تركها تورعًا؛ لعموم أدلة النهي عن التصوير، وتحرزًا من عدم دخول الملائكة، ولأن هناك بديل مباح.

الخاتمة:

وبعد حط الرحال من هذه الرحلة الماتعة مع الشيخ اللحيدان رحمه الله وموقفه من النوازل العقدية يجدر بي أن ألخص أهم ما ورد فيها:

1. الشيخ اللحيدان رحمه الله علم من أعلام الأمة السلفية، وقد تلقته الأمة بالقبول.
2. النوازل هي: وقائع مستجدة تستدعي حكمًا شرعيًا.
3. رفض الشيخ رحمه الله دعاوى الحوار بين الأديان والتقارب بين السنة والشيعة.
4. بيّن أن المشاركة في انتخابات البرلمان لمن يريد تقليل الشر وزيادة الخير جائز، أما إن

كان لا فـلا.

5. التصويـر المجسـم عـلى صـور ذوات الأرواح كرجـل الثلـج محـرم، وبالنسـبة للصغـار فالمسـألة فيهـا أخف.

6. التصوير بالآلات الحديثة لا يدخل في أدلة التصوير المنهي عنها.

7. أمـا التوصيـات فـإني أوصي طـلاب العلـم بالبحـث في جهـود الشـيخ في العقيـدة والفقـه فللشـيخ رحمـه جهـود كبـيرة في كل المجـالات الدينيـة.

الهوامش:

(١) وجوب العدل وتحريم الظلم على الناس كافة، نشر: وزارة الشؤون الاسلامية والدعوة، ص2.

(2) يُنظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الثانية 1420هـ 16/ 489- 490.

(3) https://youtu.be/qXEBUr3uAQk بعنوان:(الشيخ صالح اللحيدان رحمه الله يروي لنا بصوته مسيرته في طلب العلم).

(4) القائل هو أبو هلالة، الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز، عبد الرحمن بن يوسف الرحمة، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثالثة، (1428هـ)، ص329.

(5) يُنظَر: العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، 7/ 367. والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، (1407هـ- 1987م)، 5/ 1829.

(6) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس، وحامد صادق، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثانية، (1408هـ- 1988م)، ص471.

(7) منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة (دراسة تأصيلية تطبيقية)، مسفر القحطاني، طبع عام (1422هـ)، 1/ 88.

(8) فقه النوازل، دراسة تأصيلية تطبيقية، محمد الجيزاني، دار ابن الجوزي، ط2، (1427هـ- 2006م)، 24/1.

ينظر: فقه النوازل، الجيزاني، 1/ 22- 24.

(9) https://ar.alnahj.net/audio/1119

(10) صحيح البخاري، باب كيف كان بدء الوحي إلى الرسول ﷺ، (1/3/1).

(11) https://youtu.be/MdsDuOFYXOo

(12) فضل دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، تفريغ سالم الجزائري، ص17.

(13) https://youtu.be/ydMiXtide2M بعنوان: الشيخ صالح اللحيدان ينتقد دعوى بعض العلماء في التقارب بين السنة والشيعة الرافضة.

(14) فضل دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، تفريغ سالم الجزائري، ص15- 16.

(15) سورة القلم، الآية 9.

(16) سورة الكافرون، الآيات 1- 6.

(17) سورة الأنفال، الآية 53.

(18) سورة الروم، الآية 41.

(19) شرح حديث بُني الإسلام على خمس، تفريغ سالم الجزائري، ص5.

(20) https://youtu.be/Q2njnOMStbU

(21) https://www.facebook.com/watch/?v=948278906017664

(22) مجموع الفتاوى، 30/ 356- 357. باختصار.

(23) سورة آل عمران، الآية 6.

(24) سورة الانفطار، الآيات -6 8.

(25) بعنوان: حكم صناعة رجل الثلج الذي يشبه الإنسان.https://youtu.be/WmNA73L2YFM

(26) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، (5950/85/7). ومسلم كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، (2109/1670/3).

(27) فضل دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، تفريغ سالم الجزائري، ص21.

(28) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ، (5963/89/7). ومسلم كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، (2110/1671/3).

(29) https://youtu.be/FXQ_0lXDLmA بعنوان ما حكم التصوير؟

(30) https://youtu.be/KEPGPaPyg0A بعنوان حكم التصوير بالفيديو والفوتوغرافي. وينظر أيضًا: https://youtu.be/GLzBL_2q_XU بعنوان حكم التصوير الفوتوغرافي.

(31) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب التصاوير، (7/ 5949/ 85). ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، (3/ 2106/ 1665).

(32) https://youtu.be/Z-5A_ccacLU بعنوان ما حكم ألعاب الأطفال التي هي عبارة عن مجسمات لحيوانات كالقطط والدبب وغيرها.

(33) https://youtu.be/EyXNrReYTjo بعنوان ما حكم التصوير وما حكم دمى الأطفال؟

The impact of livelihood projects in promoting and empowering women in Kassala state- Eastern Sudan (2018-2023 AD)

Nahid Idries Adam Musa

Prof. Abdel Alaziz Karamallah Jaipallah

prof. Ibtisam Mohammed Ahmed M. Kheir

Abstract:

This study aims to shed light on the impact of livelihood interventions to promote and empowered women in eastern Sudanese community. This study has been conducted in Kassala state in eastern Sudan during the period between, December,2018 to February, 2023.The study inspected the livelihood projects in strengthening and developing women and their ability to manage their projects. The study used the descriptive analytical approach and case study. Data was collected through primary and secondary sources, using questionnaire tools, personal interviews, and discussion groups in the study population. Sampling techniques were applied, the first is purposive sampling techniques (taking a random sample of women in the localities of Telkok and Tagug) The second method used is snowball sampling through which the respondent is located and identified by informants. The researcher used PRA techniques to increase the space for women and the weak participation to express and control the knowledge that is being created. The researcher analyzed the data of the study using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program, following the descriptive statistics method, represented by the frequency tables, in addition to the chi-square test. While secondary sources are collected through information relevant to the research

topic, obtained through previous studies, references, and the Internet. The result showed that, a woman who headed a family is a working women, and working women whatever their income is represent a center of power for their family and have a good level of decision, the majority of respondent women had benefited from the projects supported by INGOs & NNGOs, particularly benefited from Income generation projects (livelihood) and their income increased and had a gradually positive change from the profit of their business. Also reflected the most of targeted women benefited from their projects, women can contribute to some extend to cover their needs and their family's basic needs and few of them can save. The study recommended that, importance of much attention to the issues of increasing women's access to financial services, much needs to be done to ensure women are actually empowered. We need to pay attention to women's control over the use of loans, the nature of their investment activity, their access to markets, to social and business support services and to new technologies. By focusing on women's empowerment. Addition that conducting training and capacity building should be flexibly designed so that training can be integrated when needed. Training must be tailored to the Programme and the women, and their input should be solicited when deciding on the topics to be addressed.

Key words: Livelihood projects, Women empowerment, Community development, Positive change and Capacity building

أثر مشروعات سبل كسب العيش في تطوير وتمكين المرأة في ولاية كسلا – شرق السودان (2018- 2023 AD)

أ. ناهد إدريس آدم موسى – باحث – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

أ.د عبدالعزيز كرم الله جيب الله - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

أ.د إبتسام محمد أحمد محمد خير - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

مستخلص:

تناولت الدراسة أثر سبل كسب العيش في تطوير وتمكين المرأة - دراسة حالة ولاية كسلا- شرق السودان , وأجريت هذه الدراسة فى الفترة من ديسمبر 2018 الى يناير 2023.تهدف هذه الدراسة الى : إلقاء الضوء على أثر العمل الطوعي ومشروعات سبل كسب العيش في تمكين وتطوير

المـرأة ومقدرتهـا في إدارة مشروعاتهـا , كـما تطرقـت الدراسـة لمعرفـة مـدي الإسـتفادة مـن المانحـين مـن المنظـمات الغـير حكوميـة ونوعيـة التدخـلات التـي اثـرت عليهـا إيجابيـا. اسـتخدمت الدراسـة المنهـج الوصفـي التحليـلي ودراسـة الحالـة. وتـم جمـع البيانـات مـن خـلال المصـادر الأوليـة والثانويـة وباسـتخدام اداتي الاسـتبانة والمقابـلات الشـخصية ومجوعـات النقـاش في مجتمـع الدراسـة. تـم تطبيـق تقنيـات سـحب العينـات. الأولى هـو تقنيـات أخـذ العينـات الهادفـة (أخـذ عينـة عشـوائية مـن النسـاء بمحليتـي تلكـوك وتاجـوج) الطريقـة الثانيـة المسـتخدمة هـي أخـذ عينـات مـن كـرة الثلـج التـي يتـم مـن خلالهـا تحديـد موقـع المسـتجيب وتحديـده بواسـطة المخبريـن. اسـتخدمت الباحثـة تقنيـات PRA لزيـادة المسـاحة المتاحـة للمـرأة والمشـاركة الضعيفـة للتعبـير عـن المعرفـة التـي يتـم إنشـاؤها والتحكـم فيهـا. قـام الباحـث بتحليـل بيانـات الدراسـة باسـتخدام برنامـج الحزمـة الإحصائيـة للعلـوم الاجتماعيـة (SPSS) باتبـاع اسـلوب الاحصـاء الوصفـي متمثـل في الجـداول التكرايـة بالاضافـة لاختبـار كاي تربيـع. بينـما يتـم جمـع المصـادر الثانويـة مـن خـلال المعلومـات ذات الصلـة بموضـوع البحـث ، والتـي تـم الحصـول عليهـا مـن خـلال الدراسـات السـابقة والمراجـع والإنترنـت.

أظهـرت النتيجـة أن المـرأة التـي تعـول أسرة هـي امـرأة عاملـة ، وأن المـرأة العاملـة مهـما كان دخلهـا تمثـل مركـز قـوة لأسرتهـا ولديهـا مسـتوى جيـد مـن القـرار ، فقـد اسـتفادت غالبيـة النساءالمسـتفيدات مـن المشـاريع المدعومـة. مـن قبـل المنظـمات غـير الحكوميـة الدوليـة والمنظـمات غـير الحكوميـة ، اسـتفادوا بشـكل خـاص مـن المشـاريع المـدرة للدخـل (سـبل كسـب العيـش) وزاد دخلهـم وكان لـه تغيـير إيجـابي تدريجـي مـن ربـح أعمالهـم. عكسـت النتائـج أيضًـا معظـم النسـاء المسـتفيدات مـن مشـاريعهن ، يمكـن للمـرأة أن تسـاهم إلى حـد مـا في تغطيـة احتياجاتهـا واحتياجـات أسرتها الأساسـية وقليـل منهـن يمكنهـن الادخار.وأوصـت الدراسـة ، بأهميـة إيـلاء قـدر كبـير مـن الاهتـمام لقضايـا زيـادة مقـدرات المـرأة للوصـول إلى الخدمـات الماليـة ، أن هنـاك الكثـير مـما يتعـين القيـام بـه لضـمان تمكـين المـرأة بالفعـل. والاهتـمام برفـع قـدرات المـرأة عـلى اسـتخدام القـروض ، وطبيعـة نشـاطها الاسـتثماري ، ووصولهـا إلى الأسـواق ، وخدمـات الدعـم الاجتماعيـة والتجاريـة والتقنيـات الجديـدة. مـن خـلال التركيـز عـلى تمكـين المـرأة. بالإضافـة إلى أن إجـراء التدريـب وبنـاء القـدرات يجـب أن يصمـم بمرونـة وأن يكـون التدريـب متناسـبًا مـع حوجتهـا.

الكلـمات المفتاحيـة: مشروعـات سـبل كسـب العيـش، تمكـين المـرأة ، تنميـة المجتمـع ،التغيـير الإيجـابي، بنـاء القـدرات والتدريـب.

Introduction:

East Sudan have histories of internal conflict and also have large populations of poor people. The eastern states are among the poorest states in Sudan. It is not the presence of these displaced persons that rendered these regions poor but the continuing presence in the temporary and dependent conditions will make the fight against poverty more difficult in these regions, [1].

In Kassala state, migration and displacement are fueled by political instability, poverty, conflict and climate change. The already dire situation of women and families has been exacerbated amid the ongoing severe and acute economic crisis. poverty levels have risen drastically, with the most vulnerable populations bearing its brunt. Incomes, wages and purchasing power have fallen, almost a half of the entire population of Kassala state - to severe food insecurity. With over half of households not able to meet basic daily food requirements, [2].

Therefore, this study is focuses on the livelihood impact of promoting and empowering women in Kassala state. This study is going to examine the women contribution in their communities and the social and economic impact of livelihood in creating a change of women promotion.

Problem statement:

Tradition and cultural patterns in Kassala have hampered women's development. As influenced by social norms and tribal cultural standards, women's tasks in the rural areas in Kassala State, are mainly confined to domestic duties. Their involvement in livelihood interventions is generally minimal, and their participation in community decision-making is not socially approved. Women comprise half of the population in the region and 35% of them are reported as extremely poor, [3].

The need to address women's rights and development issues in Kassala State has been a topic of open discussion since the 1960s up to now.

The problem represented in the main question as follows:

What is the impact of livelihood projects in promoting & empowering women in Kassala state - eastern Sudan?

- How women livelihood benefited from livelihood projects provided by organizations and government?
- Is the livelihood intervention have a positive change in women living?

Importance of study: -

Practical importance: -

The study will peruse the organizational and managerial capacities of non-governmental development actors to realize women empowerment by:

- Develop and implement a comprehensive organizational and managerial capacity assessment of non-governmental development actors and document their current organizational and managerial practices
- Develop a checklist of the generally accepted best practices in sustainable development and women empowerment
- Develop practical and realistic recommendation to bridge the identified capacity gaps

Theoretical importance:

The study would provide theoretical framework to answer the question of "Why women's empowerment is essential for sustainable development" and that "women who are empowered become solutions to poverty, poor health and vulnerability for their families and within their communities. Incredible potential is reached with the benefit of support, financial resources and ongoing encouragement".

Objective of the study:

Main objective

To study the impact of livelihood projects in promoting & empowering women in Kassala state of eastern Sudan.

Specific objective

1. To identify the current status of women from livelihood perspective
2. To study the results of the livelihood projects in creating a positive change in women empowerment and promotion.

Research hypothesis

The livelihood interventions have achieved positive progress in women promotion and empowerment towards improved living conditions in Kassala state of eastern Sudan.

1. A woman in Kassala state has social and economic roles in their society.
2. Livelihood projects can contribute to positive change in women living conditions.

Research methodology.

Descriptive analytical and case study methods

Data collection: -

To satisfy the above- stated objectives, different methods of data collection were used in the study such as secondary and primary data collection. Combinations of qualitative and quantitative methods are used to elicit the information needed to respond to research questions and objectives.

Generally, the approach for the implementation of this study will be appreciative, participatory and learning centered.

Primary data: -

The primary data collected from, community research by using sampling. Information to be collected will covered livelihood, socio-economic aspects, gender analysis aspects, voluntary work interventions, cultural aspects, community involved organization. History of capacity building activities, these will represent a parameter that will be further broken down into variables and finally put into question as relevant to each tools and sources.

Secondary data collection: -

The secondary data sources principally are relevant materials from available previous studies, which include books, reports, and other published material.

Data collected.

Data collecting tools: -

collected using approach means including questionnaires checklists for women, focus group discussion, key informant and general observation community leaders in addition to semi-structured interview from non-governmental organizations.

Data Analysis: -

Different techniques used to analyze the collected data:

Statistical package for social sciences (SPSS) used to analyze the data. The analysis method implemented by the frequency table and chi- squire methods.

Research coverage

Study location

Sample covered Kassala state of eastern Sudan (More details in the methodology section)

The selection of target area covered two localities (Talkok and Tajouj**)**

Sample size:

This study based on a sample size of female. The sample is intended to include both young and old women. The targeted women are (300) participants selected randomly.

Study Time frame

From 2018 to 2022.

The General concept of the research: -

Women and community development:

Definition of woman:

The woman is a fundamental person in the society, this part examines aspects of the women. A woman is a person who feel and thinks. This a natural thing, which we all know. We are at the beginning of the fifth sustainable development goals (SDG). when the woman got out of it is ivory tower. Then she has gained access to education. She participated and worked in a various fields and proved her competency and ability. If we look back down history, we find that woman was left out and marginalized. If we go back as far as pre-Islamic era (Jahilia) woman would be buried alive because she might bring dishonor to her family. She used to be bought and sold as any kind of property and belongings. Throughout ages woman gradually began to develop her intellectual faculties and her cultural identity. [(4)].

Women empowerment:

Women's empowerment defined in several ways, including accepting women's viewpoints, making an effort to seek them and raising the status of women through education, awareness, literacy, and training. Women's empowerment equips and allows women to make life-determining decisions through the different societal problems. They may have the opportunity to re-define gender roles or other such roles, which allow them more freedom to pursue desired goals. (5)

Nations, businesses, communities and groups may benefit from implementing programs and policies that adopt the notion of female empowerment. Women's empowerment enhances the quality and the quantity of human resources available for development. Empowerment is one of the main procedural concerns when addressing human rights and development. (6)

Livelihood Impact:

The core objectives of women's livelihood programs should be defined around these deliverables: • Women meet basic vital subsistence needs without resorting to negative coping mechanisms. • Women generate income and assets to meet needs in a sustainable manner. • Women have information about, and can access and control, economic resources. • Women can anticipate and mitigate shocks and stress and reduce the latter's harmful impact on their social and economic well-being and those of their families. Ultimately, social and economic well-being is achieved when major vulnerabilities are meaningfully reduced, and when the exposure of women, their families and communities to more risks (7),

Women are changing:

Women empowerment marks the overall development of a nation. We must celebrate and salute the heroic women who are changing the world around them and empowering other women to do the same. From challenging gender stereotypes in the Indian rural and urban world to teaching women to build their businesses, many organizations have done it all. Also providing women with

financial and intellectual independence has accounted for the most inspiring initiative by many organizations like women well-being and initiatives. The aspect discussed above, in addition to the confidence in doing what and where in their lives, enables them. Plus, they help them choose the correct path following it**. (8).**

Gender Empowerment Measure

Women empowerment can be measured through the Gender Empowerment Measure (GEM), which calculates women's participation in a given nation, both politically and economically. GEM is calculated by tracking "the share of seats in parliament held by women; of female legislators, senior officials and managers; and of female profession and technical workers; and the gender disparity in earned income, reflecting economic independence". It ranks countries given this information, **(9).**

Community development

Is a process where people come together to take action on what's important to them. At its heart, community development is rooted in the belief that all people should have access to health, wellbeing. The **United Nations** defines **community development** as "a process where community members come together to take collective action and generate solutions to common problems, it is a broad concept, applied to the practices of civic leaders, activists, involved citizens, and professionals to improve various aspects of communities, typically aiming to build stronger and more resilient local communities**. (10)**

Feminist approaches to women empowerment

Feminism is defined by the movement's goal of creating women's empowerment. Two methods feminists use to facilitate a sense of women empowerment are consciousness-raising and building relationships with the women participants and their external oppressors.**(11,).**

Previous studies

Progress towards gender equality Improved gender equality and women's empowerment among WFP-assisted popu-

lation,2021. Sudan ranks 170 out of 189 countries in the 2020 Gender Inequality. Gender inequality and gender-based violence remain a grave concern, exacerbated by a variety of factors, including armed conflict, tribal clashes, forced displacement, and recurring disasters such as floods. Assessments show that in Sudan, households headed by women are more food insecure than households headed by men. "The Voices from Sudan" report also showed that the impact of COVID-19 and the deteriorating economic situation has increased incidence of violence against women and forced marriages. There is also a low degree of gender parity across Sudan in terms of access to education. Only 15.4percent of adult women have reached at least a secondary level of education as compared to 19.5 percent of men. Against such contexts, WFP ensures that gender dimensions are integrated into the Programme design, implementation, and monitoring processes. WFP also conducts a range of analyses, which helped to identify gaps and improve gender equality in Sudan. For instance, an inter-agency joint assessment that was conducted in July helped identify WFP activities that could promote economic empowerment of women. Through its interventions, WFP strived to promote gender equality and women's empowerment.

In addition, WFP's livelihood support activities through productive safety nets yielded strong results, enhancing the capabilities and incomes of 30,000 women in 2021 while also reducing social inequalities amplified by the negative socioeconomic impacts. Women made up 40 percent of the participants who joined the CBPP exercise, putting women at the Centre of the decision-making process. While WFP continued to promote women's participation in community activities, including project management committees (PMCs), only 35 percent of PMCs leadership were women at WFP distribution sites for emergency food assistance in 2021, which was a decrease from 2020 of 51 percent. WFP will continue to ensure women and girls have better access to information, resources, and economic opportunities, while encouraging them to

hold leadership positions with increased decision-making power.

Khatiwada, and others (2018) A Gender Analysis of Changing Livelihood Activities in the Rural Areas of Central Nepal.

This Study presents a gender disaggregated analysis to assess trend and influencing factors of switching livelihood to higher returning activities at the intra-household level in three villages in rural areas of central Nepal. The result showed that both men and women have changed their livelihood activities from subsistence to cash-earning activities in the last decade. However, the livelihood activities of men have changed considerably compared to women.

This study examined the status and trend of change in livelihood activities for rural men and women in Nepal and identified the determinants through gender-disaggregated analysis at the intra-household level. This study highlights an increasing feminization of agriculture in Nepal since the result showed a higher number of women continue to depend on farm-based livelihood activities compared to men.

The result of this study also demonstrated both the pull and push factors as reasons for changing livelihood activities by men and women. A majority of the respondents reported that the need to increase income, low income from subsistence farming, and lack of jobs in the village were major push factors for changing previously followed livelihood activities irrespective of gender. With some exceptions, people change their livelihood activities in order to pursue better livelihoods via increasing income.

Results of the field

Table (1) Age group

Response	Frequency	Percent
Less than 20	20	6.7
40 - 21	187	62.3
60 - 41	93	31
Total	300	100

Source: Field survey, 2021

Table (1) shows that the frequency and percentage of respondents less than 20 with percentage of 6.7%, the sample age between 21-40 years' old is 62.3% and age between 41 – 60 is 31%.

Marital status Table (2)

Response	Frequency	Percent
Married	220	73.3
Single	18	6.0
Divorced	13	4.4
Widowed	49	16.3
Total	300	100

Source: Field survey, 2021

Table (2) shows that who are married are percentage with frequency of 220 with 73.3%, single is 18 with 6%, divorced are 13 with 4.4%, and widowed are 49 with 16.3%.

Education level Table (3)

Response	Frequency	Percent
Illiterates	246	82.0
Basic	54	18.0
Total	300	100

Source: Field survey, 2021

Table (3) shows that the percentage of 82.0% are illiterates, 18.0% of the respondent's level in basic school. The majority of the respondents not educated.

Table (4) What is your main source of income

Response	Frequency	Percent
Farming	85	28.3
Breeding & trading animals	30	10.0
Handicraft	90	30.0
Trade	30	10.0
Seasonal work	50	16.7
Hired labor	15	5.0
Total	300	100.0

Source: Field survey, 2021 **الهوامش:**

The result from the table (4) 30% of respondents their main source of income is Handicraft, 28.3% of the respondents farming, 10% Breeding & trading animals and 10% is trade, 16.7% is seasonal work and 5% is labor.

Table (5) Did you practice other work than family duties?

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Yes	234	78	150.0	84.0
No	66	22	150.0	-84.0-
Total	300	100	Chi-Square 94.080	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

Table (5) shows that 78% of the respondents in the study area are practiced other work than family duties and 22% didn't. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 94.080, the asymptotic significance of .000 is less than .05. This means most of the respondents' in the study area had practiced other work than family duties.

Did you benefit from the projects supported by INGOs/NNGOs? Table (6)

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Yes	272	90.7	150.0	122.0
No	28	9.3	150.0	-122.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 198.453	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

The table (6) indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequency and Expected. 90.7% of respondents had benefit from the projects supported by INGOs/NNGOs and 9.3% hadn't benefited. The chi-squared test table shows

that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 198.453and the asymptotic significance of .000 is less than .05

Table (7)

If yes, to what extent has it helped to improve your living conditions?

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Limited	88	29.3	100.0	-12.0-
Medium	192	64.0	100.0	92.0
High	20	6.7	100.0	-80.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 150.080	Sig. .000

Source: Field survey, 2021.

According to the result in the table (7) shows that 64% of the respondents are helped & improved their living conditions is medium, 6.7% is high and 29.3% of the respondents are limited. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 150.080and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Have you received income generating project or loan Table (8)

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Yes	257	85.7	150.0	107.0
No	43	14.3	150.0	-107.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 152.653	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

The table (8) shows that there is a statistically significant difference between the observed frequency distribution and Expected. 85.7% of the respondents received income generating project or loan and 14.7% not received. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson

chi-squared value is 198.453and the asymptotic significance of .000 is less than .05

If yes, the benefits of the projects are? Table (9)

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Own expenses	31	12.1	85.7	-54.7-
Your & your family's expens-es	136	52.9	85.7	50.3
Expenses & saving	90	35.0	85.7	4.3
No	43	14.3	Chi-Square	.Sig
Total	257	100.0	64.677	000.

Source: Field survey, 2021

The findings of the table (9) 52.9%of respondents benefited from the projects' is Your & your family's expenses,35.0 is Expenses & saving and 12.1% her own expenses. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 64.677and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Granted by Table (10)

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
NNGOs	58	19.3	100.0	-42.0-
INGOs	98	32.7	100.0	-2.0-
NNGOs and INGOs	144	48.0	100.0	44.0
Total	300	100.0	Chi-Square: 37.040	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

Table (10) shows that there is a statistically significant difference between frequencies. 48% of respondents granted by NGOs and INGOs, 32.7% granted by INGOs and 19.3 supported by the NNGOs. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 37.040and the asymptotic significance of .000 is less than .05

Table (11)

Compared to previous years, how has your income changed?

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
High decreased	11	3.7	60.0	-49.0-
Minor decreased	81	27.0	60.0	21.0
No change	11	3.7	60.0	-49.0-
Minor increased	154	51.3	60.0	94.0
High increased	43	14.3	60.0	-17.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 239.467	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

The result of table (11) shows,51.3%of the respondents their income changed is Minor increased, 14.3% of respondents their income changed is high increased, 27.0% their income is minor decreased, 3.7% their income is high decreased and 3.7% there is no change in their income. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 239.467and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Have You received capacity building training Table (12);

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Yes	208	69.3	150.0	58.0
No	92	30.7	150.0	-58.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 44.853	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

Table (12) indicates that there is a statistically significant difference between frequencies. 69.3% of respondents received capacity building training and 30.7% not received training. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 44.853and the asymptotic significance of .000 is less than .05

If yes, you trained by Table (13)

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Government	95	45.7	104.0	-9.0-
Organization NGOs/ INGOs	113	54.3	104.0	9.0
No	92	30.7	:Chi-Square .	.Sig
Total	300	100.0	1.558	212.

Source: Field survey, 2021

Table (13) shows that 54.7%of the respondents received the capacity building and trained by Organization NGOs/ INGOs and 43.7%of respondents are trained by the Government. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 1.558and the asymptotic significance of .000 is less than .5.

Table (14)

Do you have the right to fully dispose of the income from your own business?

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Yes	280	93.3	150.0	130.0
No	20	6.7	150.0	-130.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 225.333	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

Table (14) indicates that there is a statistically significant difference between frequencies. 93.3% of respondents had a right to fully dispose the income from their own business, and 6.7% of respondents hadn't. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 225.333 and the asymptotic significance of .000 is less than .05

Table (15) What is a positive change from the profit of your business?

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Income generating projects) (livelihood	268	89.3	100.0	168.0
Trade purchase livestock	29	9.7	100.0	-71.0-
Small trade	3	1.0	100.0	-97.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 426.740	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

Table (15) 89.3%of the respondents benefited from Income generation projects (livelihood) and their income increased, 9.7% benefited from trade of livestock and 1.0% benefited from small trade. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 426.740and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Table (16) Did it contribute to strengthening and developing your decision-making capabilities?

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Yes	286	95.3	150.0	136.0
No	14	4.7	150.0	-136.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 246.613	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

Table (16) indicates that there is a statistically significant difference between frequencies. 95.3% of respondents benefited and strengthened their capabilities to make decision and only 4.7% of respondents didn't able to decide. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 246.613and the asymptotic significance of .000 is less than .05

Table (17) If yes, the level of contribution

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Strong	148	51.7	95.3	52.7
Medium	118	41.3	95.3	22.7
Weak	20	7.0	95.3	-75.3-
No	14	4.7	:Chi-Square	Sig
Total	300	100.0	94.014	000.

Source: Field survey, 2020

Table (17) the finding shows that, 51.7%of the respondents the level of contribution is strong, 41.3% their level is medium and 7.0% their level is weak. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 94.014and the asymptotic si asymptotic significance of .000 is less than .05.

Table (18)

Are you satisfied with the livelihoods projects provided by the organizations?

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Yes	263	87.7	150.0	113.0
No	37	12.3	150.0	-113.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 170.253	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

From table (18) 87.7%of the respondents Are satisfied with the Voluntary & livelihoods projects provided by the organizations

and 12.3% are not satisfied. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 170.253and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Table (19)

Livelihood projects that you practice helped & improved the economic and social conditions of the family and society

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Yes	279	93.0	150.0	129.0
No	21	7.0	150.0	-129.0-
Total	300	100.0	Chi-Square: 221.880	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

The finding of table (19), show that 93.0%of the respondents replicated the Voluntary work practice helped & improved the economic and social conditions of the family and society,7.0% are denied. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 221.880and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Table (20) The most useful projects

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Income generating project	90	30.0	50.0	40.0
Health	5	1.7	50.0	-45.0-
Homestead farming	74	24.7	50.0	24.0
Handicraft	66	22.0	50.0	16.0
Breeding & trading animals	15	5.0	50.0	-35.0-
Farming	50	16.7	50.0	0.
Total	300	100.0	Chi-Square: 113.640	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

The result of above table (20), shows that 30%of the respondents

their most useful projects are Income generating project, 24.7% homestead farming projects, 22.0% handicraft projects,16.7% farming projects, 5.0% Breeding & trading animal's projects and 1.7% very small percentage in health projects. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 113.640and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Table (21)

Lessons learned from your past experiences

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Improving family income generating	30	10.0	37.5	-7.5-
Empowering women	11	3.7	37.5	-26.5-
Marketing problem	30	10.0	37.5	-7.5-
Decision making	6	2.0	37.5	-31.5-
Participatory work	7	2.3	37.5	-30.5-
Income generating admin	3	1.0	37.5	-34.5-
Improving family income generating and Empowering women	3	1.0	37.5	-34.5-

Response	Frequency	Percent	Expected N	Residual
Improving family income generating, Empowering women decision making	210	70.0	37.5	172.5
Total	300	100.0	Chi-Square: 929.973	Sig. .000

Source: Field survey, 2021

The finding of the lessons learned from their past experiences explained in the above table (21), 70%of the respondents sees that useful projects improved family income generating and empowered women decision making. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 929.973and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Discussion of the results: -

The discussion and findings from the above analysis:

A woman in Kassala state has social and economic roles in their society.

The finding divulges that women in Kassala state were involved in various social and economic roles, the majority of respondents in the age group (21 – 40 years) and women in nature, especially at this age are more strong and punctual due to her care and follow up of children. Therefore, she has the ability to be patient at the presses of life, due to her emotion towards her family. She is more coherent and often tolerant of the responsibility. Furthermore, the dependency of families on women is common in the developed and developing world similar. The result of this study shows married women have a higher role and participation rate

73.3% due to their obligations towards their families to help & cover the basic needs of their children.

Through what has been presented of the overall results from the questionnaire and interviews. We find that education level is very low, the percentage of 82.0% are illiterates, 18.0% of the respondents' level in basic school. The majority of the respondents not educated. Education provides more opportunities for women to partake in their life and in the process of their economic change, as well as to contribute in poverty alleviation and decision making.

The finding of this study used the different statistical techniques and combined both quantitative and qualitative methods whereas the other mentioned previous studies, we find that the main sources of their income 30% of respondents their main source of income is Handicraft, 28.3% of the respondents farming, 10% Breeding & trading animals and 10% is trade, 16.7% is seasonal work and 5% is labor with limited resources.

The results in this study explained, by the fact that, a woman who headed a family is a working women, and working women whatever their income is represent a center of power for their family and have a good level of decision, the finding of the study reports that 95.3% of respondents benefited and strengthened their capabilities to have decision and only 4.7% of respondents didn't able to decide. The chi-squared shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 246.613and the asymptotic significance of .000 is less than .05. This is also we confirmed by the study of Female- headed families and their homes. [(12)].

in Sub Saharan Africa, rural people tend to depend on natural resource-based occupations. Rural households are dependent on both cash and subsistence income from natural resources or land-based strategies [(13)].

Livelihood projects can contribute to positive change in women living conditions.

Furthermore, the 90.7% of respondents had benefited from

the projects supported by INGOs & NNGOs. 48% from them granted by both NGOs and INGOs, 32.7% granted by INGOs and 19.3 supported by the NNGOs. Also the projects from organization received to the respondents (women) is an income generating project and loan with 85.7%. The chi-squared test table resulted that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 198.453and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

According to the result study, a positive change from the profit of your business are gradually 89.3%of the respondents benefited from Income generation projects (livelihood) and their income increased, 9.7% benefited from trade of livestock and 1.0% benefited from small trade,

So all the above mentioned result explained that 64% of the respondents are helped & improved their living conditions is medium, 6.7% is high and 29.3% of the respondents are limited. The finding also reflected the most of targeted women benefited from the projects', she can contribute to cover her and her family's basic needs and few of them can save. The basic expenditures are Food, drinking water, education, health, cloth and social occasions

However, the profitability of business has been marred by socio-economic woes and negative climatic changes that cause poor rainfall and high temperatures both unfavorable to farming. Similarly, with Studies of rural household income demonstrate a shift in relying on agriculture, positing that between 40% and 60% of rural income emanates from non-natural resource based sources [(14)].

The study found that 87.7%of the women are satisfied with the **livelihood** projects provided by the organizations and 12.3% are not satisfied. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 170.253and the asymptotic significance of .000 is less than .05. The average 93% reported that

livelihood practice helped & improved the economic and social conditions of the family and society, while the 7.0% are denied.

The study also disclosed that the greatest of women had a right to dispose the income from their own business. This is consistent with hypothesis. Also with the study of**,** female headed families and their homes.(15)

51.7%of the respondents the level of contribution is strong, 41.3% their level is medium and 7.0% their level is weak. In the decade's the economic pressures and awareness raising among women by the Gov., INGOs, NNGOs to all community members as general and women in particular reflected positive impact to encourage women in livelihood and voluntary participation. But in spite of the presence of some of the negative looks from the community and families and dissatisfaction of some husband and suns due to the local traditions and customs.

The study found that 69.3% of respondents received capacity building training. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value is 44.853and the asymptotic significance of .000 is less than .05. They received the capacity building and trained by Organization NGOs, INGOs and Government. The study also concluded that there were visited the field for experience and learning exchange supported by Organizations NGOs/ INGOs and the Government.

Addition to that they show, 30%of the respondents their most useful projects are Income generating project, 24.7% homestead farming projects, 22.0% handicraft projects,16.7% farming projects, 5.0% Breeding & trading animal's projects and 1.7% very small percentage in health projects. Which can be explained, by the fact the majority of women preferred the livelihood projects and voluntary work.

The study obtained lessons learned from targeted women past experiences, the results shows that 70%of the respondents sees that useful projects improved family income and empowered

women decision making. The table indicates that there is a statistically significant difference between the observed frequencies. The chi-squared test table shows that the difference is statistically significant because the Pearson chi-squared value 929.973and the asymptotic significance of .000 is less than .05.

Results: -

- 62.3% of the respondents age between 21-40 years' old
- 73.3% of respondents are married
- 82.0% of respondents their level of education are illiterates.
- 30% of the sample their main source of income is Handicraft
- 78% of the respondents in the study area are practiced other work than family duties.
- 90.7% of respondents had benefit from the projects supported by INGOs/NNGOs
- 64% of the respondents are helped & improved their living conditions is medium.
- 85.7% of the respondents received income generating project or loan
- 52.9%of respondents benefited from the projects' is Your & your family's expenses
- 48% of respondents granted by NGOs and INGOs
- 51.3%of the respondents their income changed is Minor increased
- 69.3% of respondents received capacity building training
- 54.7%of the respondents received the capacity building and trained by Organization NGOs/ INGOs and 45.3%of respondents are trained by the Government.
- 93.3% of respondents had a right to fully dispose the income from their own business.
- 89.3%of the respondents benefited from Income generation projects (livelihood) and their income increased.
- 95.3% of respondents benefited and strengthened their capabilities to make decision
- 51.7%of the respondents the level of contribution is strong,

- 52%of the respondents' their main expenditure is Food, drinking water, education, health, cloth and social occasional
- 87.7%of the respondents Are satisfied with the Voluntary & livelihoods projects provided by the organizations
- 93.0%of the respondents replicated the Voluntary work practice helped & improved the economic and social conditions of the family and society.
- 30%of the respondents their most useful projects are Income generating project
- 70%of the respondents sees that useful projects improved family income generating and empowered women decision making.

Conclusion: -

Women are the key to sustainable development and quality of life in their family. The varieties of role the women assume in the family are those of wife, leader, administrator, manager of family income and last but not the least important the mother.

The field of this paper in Kassala state, to stand on the impact of livelihood projects on promoting and empowering women.

The majority of respondent women in this study benefited from the projects supported by INGOs & NNGOs, particularly benefited from Income generation projects (livelihood) and their income increased and had a gradually positive change from the profit of their business, however, in some cases they were exposed to certain violence in work and housing environment.

Finally, the research argues that, the study had positive impact of livelihood on promoting and empowering women in Kassala state in eastern Sudan.

Recommendations

1. The importance of much attention to the issues of increasing women's access to financial services, much needs to be done to ensure women are actually empowered. We need to pay attention to women's control over the use of loans, the nature of their investment activity, their access to markets, to social and business support services and to new technologies. By focusing on women's empowerment.
2. The training and capacity building should be flexibly designed so that training can be integrated when needed. Training must be tailored to the Programme and the women, and their input should be solicited when deciding on the topics to be addressed.
3. Most of the interventions were advocacy that did not reflect strongly on the economic situation and were confined to limited interventions due to the weakness of the budget
4. It is important that practitioners and donors take issues of gender into account in designing microfinance programs and provide the women in skill development and improving their capacities.
5. Strengthen the awareness and intensive orientation among the women, men and all communities on the importance of women participation and empowerment in voluntary work and livelihood.
6. Training of women with high quality to improve their work in a better and qualitative way to be more competitive in marketing locally and internationally in the production of small projects & how to grasp opportunities.
7. Establishing integrated women centers for the promotion and development of women in the fields of voluntary work and livelihood.

References:

(1) UNHCR, Feb. (2019): Sudan population dashboard,
(2) UN Women (2021) 'A Force for Change.
(3) Amani A.H. 2014, page 9: Social change Impact on Female Headed families in Sudanese Community: case of Omdurman city.
(4) Kabeer, (2018, page 12): Gender, livelihood capabilities and women's economic empowerment: Reviewing evidence over the life course, promoting economic capabilities among working-age women.
(5) Deneul, 2009, page 9: Human right and development.
(6) Momsen, J. (2016), Women and Development in the Third World; Routledge: London, UK Retrieved June 22, (2016)
(7) Barbara E. and Russell H. (2002): Global Woman: Nannies, Maids and Sex workers in the New Economy, NewYourk: Metropolitan Books.
(8) Davis et al., (2010): House hold income in rural areas: income from farming activities in Africa.
(9) Alison Gilchrist; Marilyn Taylor (2011). The Short Guide to Community Development. Policy Press. pp. 2+. ISBN 978-1-84742-689-5.
(10) Stein, A.I. (2009): Feminist approaches to women empowerment: Retrieved June 22, 2016,)
(11) WFP,2021: Progress towards gender equality Improved gender equality and women's empowerment among. assisted population.
(12) Khatiwada, and others (2018): A Gender Analysis of Changing Livelihood Activities in the Rural Areas of Central Nepal.
(13) Restrepo.R, Janntte (1999): Female –Headed and their homes: the case of Medellin, Colombia.

(14) Scoones, (2009) :natural resources or land-based strategies: Sub Saharan Africa.

(15) Forgey et al., (2000); Bryceson, (2000): rural household income demonstrates a shift in relying on agriculture

Relationship between hemoglobin A one C level and abnormal pap smear findings on diabetic patients at Omdurman military hospital, 2022.

Mona Omar Adam — phd candidate at Alneelain University, lecturer at Alnhda College .

prof. Abd El monim Bashir Yagoub — Associated Dr faculty of medicine Alneelain University

Dr. Aisha Mohamed Adam — assistant prof – obstetric nursing - Alneelain University

Abstract:

Background: the incidence and prevalence of gynecologic cancers are increased in patients with type two diabetes mellitus. It have several common mechanisms with type two diabetes mellitus. A lot of diabetic patients when screened for pap smear they were suffering from increased vaginal discharge and genital tract infections, cellular changes , malignancy. Objective: To evaluate relationship between HbA1C level and abnormal pap smear findings in diabetic patient at Omdurman military hospital. Methods: this is a case control hospital base study, the patients who requested for pap smear during study period. Data was collected using structured questionnaire. Statistical analysis is performed using SPSS, R language. (109) participants of control group are included in this paper.Results: (9) (32.14%) of normal range of HbA1C below (5.7) got normal pap smear results (negative), (40) (49.38%) got abnormal pap smear results (positive), (9) (32.14%) of abnormal pre diabetic range (5.7-6.4) got normal pap smear results (negative), (26) (32.9%) got abnormal pap smear results(positive) , (10) (35.7%) of abnormal diabetic range above (6.5) got normal pap smear results (negative) , (15) (18.51%) got abnormal pap smear results(positive) .

Key words: pap smear, cervical cancer, diabetes mellitus, HbA1C (hemoglobin A one C)

علاقة معدل فحص السكري التراكمي مع مسح عنق الرحم في مريضات السكري بمستشفى أم درمان العسكري 2022م

أ. منى عمر آدم محمد - باحثة - جامعة النيلين
د. عائشة محمد آدم علي - جامعة النيلين
أ.د. عبدالمنعم بشير يعقوب علي - جامعة النيلين

المستخلص:

تعتبر اورام النساء في حاله تزايد من حيث الحدوث ومعدل الانتشار وسط المرضي المصابين بسكري الدم الغير معتمد علي الانسيلين, كما ان لديها اليات حدوث مشتركه مع سكري الدم الغير معتمد علي الانسلين. العديد من مرضي السكري عندما تم فحصهم بمسحه عنق الرحم وجد انهم يعانون من زياده الافرازات المهبليه , عدوي الممرات التناسليه, التغيرات الخلويه والسرطانات. الهدف: تقييم العلاقه بين معدل سكري الدم التراكمي والنتائج الغير طبيعيه لمسحه عنق الرحم في مرضي السكري بمستشفي امدرمان العسكري . طريقه البحث العلمي: هذه دراسه وصفيه للحاله والشاهد تجري بالمستشفي تستهدف المرضي الخاضعين لفحص مسحه عنق الرحم اثناء وقت الدراسهز تم جمع البيانات باستخدام الاستبيانه المصممه لغرض الدراسه, وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج حزمه التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعيه. تتضمن هذه الورقه (109) مشارك يمثلون مجموعه الحاله. النتائج: (32.14%) من المشاركين لديهم معدل سكر الدم التراكمي طبيعي وهو اقل من (5.7) هؤلاء قد تحصلوا علي فحص مسحه عنق الرحم طبيعي (سلبي) , (49.38%) منهم تحصلوا علي نتائج غير طبيعيه (ايجابيه). (32.14%) من المجموعه الحاصله علي معدل متوسط لفحص السكر التراكمي (معدل ما قبل الاصابه) والذي يساوي (5.7-6.4) تحصلو علي نتائج طبيعيه لمسحه عنق الرحم (سلبيه) , (32.9%) منهم تحصلو علي نتيجه غير طبيعيه (ايجابيه). (35.7%) من المجموعه الحاصله علي معدل غير طبيعي لفحص السكر التراكمي (معدل الاصابه) وهو اعلي من (6.5)) تحصلو علي نتائج طبيعيه لمسحه عنق الرحم (سلبيه) , (18.51%) منهم تحصلوا علي نتائج غير طبيعيه (ايجابيه).

الكلمات المفتاحيه: مسحه عنق الرحم, سرطان عنق الرحم, مرض السكر, معدل سكر الدم الت راكمي.

Introduction:

The incidence and prevalence of gynecologic cancers are increased in patients with type two diabetes mellitus, it have several common mechanisms with type two diabetes mellitus. The management of insulin resistance is a main factor in controlling blood glucose and preventing cancer in diabetic patients. (1)(2) Also there is a significant relationship between history of increased

blood sugar levels with vaginal discharge in patients with type 2 diabetes.(3) Type one diabetes mellitus mothers associated with mild a typia (atypical squamous cells of undetermined significance (ASCUS). There is a low level of pap smear screening among Sudanese women. (4) (5) Pap smear is a microscopic examination of cells scraped from the cervix and is used to detect cancerous or pre-cancerous conditions of the cervix or other medical conditions. It still incomplete In Sudan due to lack of infrastructures and trained healthcare professionals, poor health care access, and lack of awareness. It done on an opportunistic occasion. (6)(7) Earlier diabetes was thought of as a disease of the upper socioeconomic class and cervical cancer was associated with lower socioeconomic class, but in the light of recent trends noted both in prevalence of diabetes and cervical cancer their association needs to be studied further. When the pap smear findings of diabetics were compared to non-diabetics in study performed in India, more than 70% patients were found to have positive findings in their samples including malignancy, infection and inflammation, vaginitis , vaginal dryness , infections , urinary tract infections , yeast infections, candida virginities and resistant vulvovaginitis as well as gestational diabetes mellitus. (8)(9)(10)(11). in many developed countries and have not yet been implemented in most developing countries.(12)

General objective:

To evaluate relationship between HbA1C level and abnormal pap smear findings in diabetic patient at Omdurman military hospital.

Methods:

This is case control, Hospital based study was carried out in Omdurman military hospital - Oncology clinic which is a section in obstetric and gynecological hospital inside Omdurman military hospital, it provides diagnostic (such as pap smear), therapeutic and follow up services for military covered oncology patients, also

it receives the referred patients from another hospital and even from outside Khartoum state and serves them even if they are not military covered. The targeted populations Composed of women who have been requested for pap smear in Omdurman Military Hospital's oncology clinic at the time of the study includes diabetic and non diabetic participants. Structured questionnaire formulated by the researcher based on the literature, it is composed of three parts , first part is demographic data , second part is answering the variables of specific objectives, third part for conclusion of pap smear results, questionnaire was filled by the researcher during waiting time of participants. A single questionnaire filling time took about five to seven minutes from each participant time. face to face interview method for the participants who were been met life and telephone interview method for the participants who were been taken from the records at the time of the study, Convenience selection of sample is used , Certain factores that may be confounding and may affect results of pap smear were used to exclude participants from this study , those factors include (HPV , Sexual history , Smoking history , Weakened immune system , Long term contraception , Age at first pregnancy , Fruit and vegetables consumption , DES , Family history of cervical cancer, Chlamydia infection). After data collected it cleaned, coded and tabulated then entered SPSS software version 19 for analysis using Pearson Correlation and Chi Square test. The research was respected the rights of participants, Consent was obtained from all participants after explanation.

Results:

1.HbA1C:

(83.1 %) of participants recived secondary education, about half of them (45.4 %) live in Omdurman state, (51%) of them are young adulthood and (46%) middle age. (49) (45%) of participants results of HbA1C within normal range below (5.7), (35)

(32.1%) of them with in abnormal prediabetic range (5.7-6.4), (25) (22.9%) of them whith in abnormal diabestic range (6.5) and above. (Table one)

2.Results of pap smear:

(28) (25.7%) of participants cases have got normal result of pap smear (NILM\negative), (84) (77.1%)of control get normal result (NILM\negative), (81) (74.3%) of cases get abnormal results include (inflammation, infection signs, ASCUS, AGUS, metaplastic changes), (25) (22.9%) of control get abnormal results include (inflammation, infection signs, ASCUS, AGUS, metaplastic changes) . (p value= 0, highly significant). (Table two)

3.Results of pap smear for each HbA1C range group:

(9) (32.14%) of normal range below (5.7) got normal results, (40) (49.38%) got abnormal results include (inflammation, infection signs, ASCUS, AGUS, metaplastic changes), (9) (32.14%) of abnormal pre diabetic range (5.7-6.4) got normal results, (26) (32.9%) got abnormal results include (inflammation, infection signs, ASCUS, AGUS, metaplastic changes), (10) (35.7%) of abnormal diabetic range above (6.5) got normal results, (15) (18.51%) got abnormal results include (inflammation, infection signs, ASCUS, AGUS, metaplastic changes). (Table three)

4.Chi Square= Pearson Chi-Square Likelihood Ratio N of Cases a symptomatic significance by p value = .000 , Odd ratio = 302.212218.

Discussion:

This analysis is in R language. (44.9%) have controlled diabetes with HbA1C below (5.7) , the rest (55.1%) have no controlled diabetes this explain the increased percentage of abnormal pap test result and infections. The total of abnormal result among case group is (74.3%) most of them were inflammation and ASCUS together (17.4%) followed by inflammation alone (11.9%). (49.38%) of normal range HbA1C (below 5.7) got abnormal pap

smear include (inflammation, infection signs, ASCUS, AGUS, metaplastic changes), while (50.62%) of abnormal range pap smear pre diabetic (5.7-6.4) & diabetic (6.5 & above) got abnormal pap smear include (inflammation, infection signs, ASCUS, AGUS, metaplastic changes). In this study Candida infection in diabetic group (7.3%) exceed that of non diabetic group (.9%) which supported by a retrospective Case Control Study of Pap smear which revealed that Candida is greater in diabetic ladies in comparison to non diabetic ladies.(13) as well as Postgraduate Program in Health Sciences, Maringá, Brazil studied host elements that would predispose ladies to increase recurrent vulvovaginal candidiasis (RVVC), one of them glycemia, told that Diabetes mellitus and insulin resistance had been extra related to positive culture groups than the passive ones.(14) As well as analytic correlation with cross sectional approach research for the correlation of diabetes mellitus with occurrence of flour albus in the middle age ladies discovered a huge correlation among the incidences of diabetes mellitus with the middle age Fluor salbus (vaginal discharge) in ladies. It is usually recommended for ladies with diabetes to maintain blood glucose within normal limits to lessen the occurrence of vaginal discharge due to the fact hyperglycemia worsens the state of vaginal discharge.(15) There is no relation between Level of HbA1C and findings of pap smear, so about half (49.38%) of normal level of HbA1C (5.7) have got abnormal pap smear results in spite that their diabetes seems controlled according to HbA1C level and just about third (32.9%) of abnormal pre diabetic range (5.7-6.4) have got abnormal results, and abnormal diabetic range above (6.5) got (18.51%) of them have got abnormal pap smear results. So there is no significance value and there is no real deference that could be took in consideration when carring out the odd ratio, at the first level without changing the cases = 1/control=0, and after change also, no significant value are detected too.

Recommendations:

1. Considering results of this study it is recommended to make pap test applicated according to the world health organization cervical screening guide lines.
2. It is been recommended to make pap test available in health care settings and put financial budget for that.
3. It is recommended to diabetic patients to be very strong in controlling their diabetes mellitus because poorly controlled diabetic patients had positive pap smears.

Conclusion

There is association bettwen diabetes mellitus and infections, There is no relation between Level of HbA1C and findings of pap smear so about half of normal level of HbA1C have got abnormal pap smear result and just third of abnormal level of HbA1C have got abnormal pap smear results. So there is no significance value and there is no real deference that could be took in consideration when carring out the odd ratio, at the first level without changing the cases = 1/control=0, and after change also, no significant value are detected too.

Acknowledgement

Special thanks goes to Alneelain University Graduate College and Nursing College. A great thanks to Prof. Abd El monim Bashir Yagoub Ali, my supervisor for his countless hours of reflecting, reading, encouraging, and most of all patience throughout the entire process. Thank you Dr. Aisha Mohamed Adam, my co-supervisor for the your patience, your huge effort and the precious advices all over the study period. I wish to thank Dr. Salma Suliman Taag Aldeen for helping in data collection and for her endless support and pushing. I would like to acknowledge and thank Omdurman Military Hospital. Lastly I thank all participants for their generous cooperation and participation by giving the chance for doing this study.

Tables of Results

Table (1): level of HbA1C

level of HbA1C	Case	Control	Total
Not diabetic	(0%)0	(50%)109	(50%)109
Normal (below (5.7%	(22.5%)49	(0%) 0	(22.5%)49
Abnormal (5.7%-(6.4%	(16.1%)35	(0%) 0	(16.1%)35
Abnormal above((6.5%	(11.5%)25	(0%)0	(11.5%)25
Total	(50%) 109	(50%) 109	(100%)218

Table (2): findings of pap smear

Results	Case	Control	Total
(NILM(negative	(25.7%) 28	(77.1%) 84	(51.5%) 112
inflammation, infection signs, ASCUS, AGUS, metaplastic changes	(74.3%) 81	(22.9%) 25	(48.5%)6 10
Total	(50%) 109	(50%) 109	(100%) 218

Table (3): findings of pap smear for each HbA1C range group

Result	Normal be-(low (5.7	Pre diabetic ((5.7-6.4	Diabetic (6.5) & .above	Total
Normal(NILM\ (negative	(32.14%)9	(32.14%)9	(35.7%) 10	(25.68%)28
Abnormal results	(49.38%)40	(32.09%)26	(18.51%)15	(74.3%)81
Total	(44.9%)49	(32.11%)35	(22.93%)25	(100%)109

Table (4): Chi-Square Tests :

	Value	df	Asymptotic significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	218.000[a]	3	000.
Likelihood Ratio N of Cases	302.212218	3	000.

References:

(1) Joung, K. H. Jeong, J. W. and Ku, B. J. (2015, April 1). The Association between Type 2 Diabetes Mellitus and Women Cancer. BioMed research International. Retrieved from https://www.hindawi.com .

(2) Gillani, S. W. Hisham, A. Zaghloul. Mohammad, M. I. Ansari, I. A. Azhar. (2019, December 15). Multivariate Analysis on the Effects of Diabetes and related Clinical Parameters on Cervical Cancer Survival Probability. Nature. Retrieved from www.nature.com .

(3) Hidayah,N. Purnomo, M. Dwiana, H. (2019, April 3). The Relationship Between the Blood Sugar History and Severity of Diabetes Mellitus Patients. . Atlantis press. Retrieved from www.atlantis-press.com .

(4) Hietanen, S. Ekblad, U. Pelliniemi, T. T. Syrjänen, K. Helenius, H. Helenius, H. (1997, April 1). Type I Diabetic Pregnancy and Subclinical Human Papillomavirus Infection. Pub med. Retrieved from https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov .

(5) Elamin, A. Ibrahim, M. Mohammed, S. I. (2015, December 4).cancer in Sudan—burden, distribution, and trends breast, gynecological, and prostate cancers. Pub med. Retrieved from https://www.ncbi.nlm.nih.gov.

(6) Meth, v. vasanth, v. balachandran, c. pap smear. (2021). retrieved July 4, 2021, from http://www.bioline.org

(7) El howeris, M. Almobarak, A. O. Ahmed, M. H. (2016, July 4). Knowledge , attitudes and practice of Sudanese women regarding the pap smear test and cervical cancer. Retrieved from http://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov .

(8) Sibaja, I. C. Sánchez, R. M. Lara, E. Castillo, F. C. Villa A, F. J. Garber, L. I. (2000, April 3). Prevalence of gynecological changes in patients with diabetes mellitus and their correlation with other variables. Retrieved from www.pubmed.com .

(9) Carati, D. Conversano, G. Stefanizzi, R. Malvasi, A. Baldini, S. G. Tinelli, A. (2018, April 3).Vaginal infections in diabetic women. Research gate. Retrieved from www.researchgate.net.

(10) Peri, C. How diabetes affects a women's sexual health. (2021). Retrieved April 3, 2021, from www.webmd.com.

(11) Zhang, X. Liao, Q. Wang, F. Li, D. (2018, April 3). Association of gestational diabetes mellitus and abnormal vaginal flora with adverse pregnancy outcomes. Research gate. Retrieved from www.researchgate.net .

(12) Cronjé, HS. (2003, January 5). Screening for cervical cancer in developing countries. International Journal of gynecology and obstetrics. International journal of gynecology and obestitrics. Retrieved from https://doi.org .

(13) Khanam, B. Gupta, P. Bhadauria, S. Khan, S. N. Noor, N. (2020, December 2). Study of Pap-Smear Findings in Patients of Diabetes Attending OPD in a Tertiary Care Centre in Indore and Comparison with Non diabetes. International journal of Contemporary Medical Research. Retrieved from https://www.researchgate.net.

(14) Luiene, A. (2016). Highlight regarding host predisposing factors to recurrent vulvovaginal candidiasis : chronic stress and reduced antioxidant capacity. Pone , 7(11), 10-13. Retrieved from www.researchgate.com.

(15) Anis S.S. (2020). The correlation of diabetes mellitus with incidence of fluor albus in the middle age women. Retrieved from http://eprints.ners.unair.ac.id